مصر وغاز شرق المتوسط

الفرص والتحديات

محمود قاسم

الباحث المتخصص في الأمن الإقليمي

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مصر وغاز شرق المتوسط

الفرص والتحديات

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
2022

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مصر وغاز شرق المتوسط.. الفرص والتحديات

الباحث: أ. محمود قاسم

تقديم: د. خالد عكاشة

إخراج فني: أحمد حسني

رقم الإيداع: 2022/27168

الترقيم الدولي: 978-977-86231-5-8

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

تقديم	6
أولًا- اكتشافات الغاز في شرق المتوسط	10
ثانيًا- شرق المتوسط كنظام إقليمي جديد	30
ثالثًا- التحولات الداخلية المصرية بعد يونيه 2013	46
رابعًا- ضغوط وتحديات البيئة الإقليمية والدولية	60
خامسًا- المصالح المصرية في شرق المتوسط	74
سادسًا- أدوات السياسة المصرية في شرق المتوسط	92
سابعًا- توظيف الطاقة في الحرب الروسية الأوكرانية	120
ثامنًا- أوروبا وغاز شرق المتوسط	144
تاسعًا- السياسة المصرية وإشكاليات المستقبل في شرق المتوسط	162

تقديم

شهدت مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013، تحولًا جوهريًّا في السياسة الخارجية المصرية؛ حيث استطاعت مصر، بفعل تحرُّكاتها الخارجية وسعيها لتقريب وجهات النظر مع الفواعل الإقليميين والدوليين، أن تكتسب شرعية سياسية ودولية عبر نجاح الدبلوماسية المصرية في تجاوز حالة الخناق والتضييق التي فُرضَت تزامنًا مع ثورة يونيو2013؛ وذلك من خلال تبني سياسة خارجية تعمل على حماية المصالح المصرية، وفي مقدمتها الأمن القومي المصري، ومواجهة التحديات والعراقيل التي قد تُواجِه الدولة المصرية.

وقد نجحت مصر في تبني استراتيجية قائمة على البناء الداخلي كمقدمة لسياسة خارجية أكثر تأثيرًا وفاعلية. كما اعتمدت السياسة الخارجية المصرية على التوزان بين القوى الكبرى والبحث عن المصالح المشتركة مع الفواعل الإقليمية وفتح قنوات جديدة لسياستها الخارجية كتلك المرتبطة بمنطقة شرق البحر المتوسط.

وساهمت اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط في العقد الأخير، المُوزَّعة في الأساس بين مصر وقبرص وإسرائيل، في إعادة توجيه جهود السياسة الخارجية المصرية نحو الدائرة المتوسطية بوصفها إحدى دوائر السياسة الخارجية؛ وذلك من خلال العمل على وضع صيغ تكاملية في إطار تفاهمات مع الفواعل المؤثرين في هذه المنطقة.

كما عملت مصر على تعزيز وتوطيد المصالح المصرية تُجاه دول شرق المتوسط انطلاقًا ممَّا تُشكِّله من أهمية استراتيجية لمصر، ومن اعتبار ذلك أحد المحاور الاستراتيجية للأمن القومي المصري، خاصةً في ظل اكتشافات الغاز المتزايدة في هذه المنطقة التي جعلتها تحتل مكانة حيوية بين الدول الإقليمية، بل أصبحت محل اهتمام عدد من القوى الدولية التي تسعى إلى تحقيق جملة من المكاسب والمصالح، يتعلق بعضها بحاجة الدول إلى سد احتياجاتها من الطاقة، والرغبة في تنويع مصادر استهلاكها، ناهيك عن حاجة بعض الدول إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على منابع الطاقة وسبل إمدادها كأداة للسيطرة.

وقد شكَّل اكتشاف مصر حقل ظُهر 2015 مرحلة مفصلية في حدود وطبيعة الدور المستقبلي الذي يمكن أن تصوغه تجاه تلك المنطقة؛ الأمر الذي دفع صانع القرار المصري إلى التنسيق مع دول المنطقة، ومن ثم تدشين منتدى غاز شرق المتوسط (يناير 2019) قبل أن يتحوَّل إلى منظمة دولية مقرها القاهرة في سبتمبر 2020، ليكون بمنزلة فرصة للدول المتوسطية يمكن أن تُسهِم في تحقيق أكبر قدر من التعاون؛ الأمر الذي من شأنه أن يُعزز منافع ومكاسب الدول المُشارِكة في تأسيس المنتدى (مصر، إيطاليا، اليونان، قبرص، الأردن، إسرائيل، فلسطين) خاصةً في ظل تنامي وتزايد احتياطات الغاز في هذا الإقليم، ناهيك عن حدة التنافس التي يمكن أن تنجم عن هذه الاكتشافات بين هذه الدول بعضها وبعض بسبب تقاطع المصالح وتشابكها، وهو ما يُحتِّم على مصر ضرورة لعب دور فاعل في شرق المتوسط يضمن لها الحفاظ على مكتسباتها من هذه الاكتشافات.

في سبيل ذلك، انطلقت السياسة الخارجية المصرية من جملة من المُحدِّدات الداخلية والخارجية شكَّلت التحرُّكات الخارجية لمصر تجاه إقليم شرق المتوسط، وعملت على تحقيق جملة من الأهداف الداخلية والخارجية، ويأتي في مقدمتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، والتحوُّل إلى مركز إقليمي للطاقة، علاوةً على تعزيز مكانة مصر وتأكيد قدرتها على التأثير في مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية، خاصةً أن اكتشافات الغاز في المياه الإقليمية المصرية أضفت مزيدًا من الحيوية والأهمية على الدور المصري؛ ما ساهم في بروز الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية.

وقد أضفت الحرب الروسية الأوكرانية أهمية متزايدة على منطقة شرق المتوسط، خاصةً في ظل توظيف روسيا الغاز الطبيعي في حربها ضد الغرب؛ حيث قطعت الإمدادات وقلَّصتها بصورة غير مسبوقة؛ ما وضع دول الاتحاد الأوروبي في مأزق توفير الإمدادات اللازمة. من هنا ظهر غاز شرق المتوسط باعتباره أحد البدائل التي يمكن أن تلجأ إليه الدول الأوروبية للتعاطي مع تلك التطورات؛ الأمر الذي يمكن أن ينعكس بالإيجاب على الدور المصري بشكل عام في معادلة الغاز الطبيعي، خاصةً في ظل مساعي مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة.

ويمكن أن تدفع التحولات الإقليمية والتفاعلات الدولية، دول شرق المتوسط لتعزيز التعاون فيما بينها باعتباره مدخلًا لتعظيم المكاسب، خاصة في ظل تنامي أهمية الغاز الطبيعي وحاجة الدول الأوروبية إلى منطقة شرق المتوسط مستقبلًا. ويمكن النظر إلى توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في أكتوبر 2022 بوصفه مقدمة يمكن أن يعقبها مزيد من التوافق بين دول المتوسط لوضع حد للخلافات البحرية بين الدول المتشاطئة.

ولعل مساعي لبنان ودعوتها سوريا لترسيم الحدود البحرية فيما بينهما في أعقاب نجاح الاتفاق اللبناني الإسرائيلي يشير إلى رغبة دول المنطقة في تبني نهج تعاوني يفضي إلى صيغة يصبح الكل فيها رابحًا؛ وذلك على الرغم من استمرار التحركات التركية الرامية لفرض أمر واقع شرق المتوسط عبر عسكرتها التفاعلات في المنطقة ومخالفة القواعد القانونية المنظمة للاستفادة من المناطق الاقتصادية الخالصة لدول شرق المتوسط، عبر توقيع مذكرات تفاهم تتجاوز الحقوق البحرية لدول المنطقة. ومع ذلك يرى البعض أن بوادر التقارب التركي مع مصر وإصرار أنقرة عليه يمكن أن يمهد لبناء صيغ من التفاهم تزيد من استقرار شرق المتوسط، إلا أن ذلك قد يحتاج لمزيد من الوقت، بهدف اختبار نوايا تركيا ونهجها التصالحي، وإذا ما كان التغير في سياستها الخارجية جادًا أم أنه مجرد تكتيك ومناورة مؤقتة.

وترتيبًا على ما سبق، رأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أنه من الأهمية في هذا التوقيت التطرق إلى منطقة شرق المتوسط في ظل تنامي أهميتها الجيوسياسية، خاصة في أعقاب اكتشافات الغاز الطبيعي فيها. من هنا يسعى الكتاب المعنون بـ "مصر وغاز شرق المتوسط.. الفرص والتحديات" إلى تتبع ورصد تحركات مصر الخارجية تجاه تلك المنطقة للوقوف على الفرص والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في المنطقة، والتعرف على الجهود التي بذلتها الدولة المصرية في سبيل الحفاظ على مصالحها في شرق المتوسط؛ وذلك من خلال عدد من المحاور، تبدأ بالتعرض لخارطة اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وحجم الاحتياطات في المنطقة، والفرص المحتملة لكل دولة في تعزيز احتياطاتها من الغاز الطبيعي، مرورًا بالتحولات الداخلية التي طرأت على الساحة السياسية المصرية في أعقاب ثورة 30 يونيه، وصولًا إلى الضغوط والتحديات الإقليمية والدولية

التي سعت خلالها مصر للحفاظ على مصالحها في شرق المتوسط عبر مجموعة من الأدوات المختلفة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو قانونية أو ثقافية. كما يستعرض الكتاب دور الطاقة في معادلة الحرب الروسية الأوكرانية، بهدف الوقوف على الفرص المتاحة لشرق المتوسط باعتباره أحد البدائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدول الأوروبية في ظل مساعيها لتقليص الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي. وينتهي الكتاب باستشراف مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه شرق المتوسط وحدود الدور المستقبلي لمنظمة غاز شرق المتوسط.

أولاً

اكتشافات الغاز في شرق المتوسط

تزداد محورية وأهمية الغاز الطبيعي بصورة كبيرة؛ فخلال عام 2015 أصبح من أكثر ثلاثة مصادر للطاقة استخدامًا بنسبة بلغت 21.6 %، بعد النفط والفحم بنسبتَي استخدام بلغتا نحو 31.7 % و28.1 % على التوالي؛ حيث يستخدم الغاز الطبيعي مصدرًا حيويًّا لتوليد الطاقة، بجانب كونه مادة وسيطة في صناعة الكيماويات. ويتم نقل الغاز الطبيعي في صورته الغازية عبر خطوط الأنابيب، كما يمكن شحنه عبر الحاويات والسفن بمجرد تسييله.

وبلغ حجم الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي خلال عام 2021 نحو 205.865 تريليون مترمكعب وفقًا للنشرة الإحصائية السنوية لأوبك 2022[1]. كما نما الطلب على الغاز الطبيعي بمعدل سنوي 2.2 % منذ عام 2010 ليصل إلى 4.213 تريليون مترمكعب في عام 2021. ومع ذلك ترى بعض التحليلات أن ارتفاع أسعار الغاز على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، وتوجه الدول الأوروبية لتقليل الاستهلاك يمكن أن يؤثر على نمو الغاز الطبيعي مستقبلًا.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي 2022 بشأن آفاق الطاقة عالميًا، نمو الطلب على الغاز الطبيعي بمعدل سنوي 0.4 % بين عامي 2021 و2030، ليصل إلى 4.372 تريليون مترمكعب، قبل أن يستقر في الـ20 عامًا التالية، ليسجل 4.357 تريليون مترمكعب بحلول 2050. ومع ذلك ففي حال الاستجابة الدولية للتعهدات المناخية المعلنة من قبل المجتمع الدولي، فقد تتراجع حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي من 23 % عام 2021 إلى 15 % بحلول 2030[2].

انطلاقًا مما سبق، بدأت منطقة شرق المتوسط تكتسب زخمًا كبيرًا في ظل الاكتشافات الحالية والمحتملة، وعليه بات من الضروري الوقوف على أبرز تلك الاكتشافات في حوض شرق المتوسط وتأثيراتها المحتملة؛ إذ أشار تقرير لشركة " إيني " الإيطالية إحدى الشركات الكبرى العاملة في التنقيب عن الغاز في المنطقة، إلى أنه عقب تحقيق وسد الاحتياجات المحلية لدول شرق المتوسط من الغاز الطبيعي، من المحتمل أن يتوافر فائض يتراوح بين 40 و50 مليار مترمكعب سنويًا من الغاز الطبيعي للتصدير.

وبفضل اكتشافات الغاز الطبيعي، أصبحت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، إحدى ساحات التنافس الجيوسياسي؛ حيث ساهمت تلك الاكتشافات في توجيه اهتمام الفاعلين الدوليين والإقليميين بتلك المنطقة؛ فعلى الرغم من تعدد القضايا الخلافية ومجالات النزاع بين دول المنطقة، فإن اكتشافات الغاز الطبيعي في العقد الأخير كانت أحد مُحفِّزات الصدام تارةً والتعاون تارةً أخرى، بل ساهمت في إظهار

منطقة شرق المتوسط كمنطقة حيوية واستراتيجية كجزء فرعي من إقليم الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن أول اكتشافات الغاز في قاع البحر بشرق المتوسط بواسطة مصر كان في السبعينيات، فإن الاكتشافات التي عثرت عليها إسرائيل في مياهها الإقليمية عام 2009 قد دفعت الدول إلى مزيد من التنقيب لتتوالى بعدها الاكتشافات في مصر وقبرص، حتى تصاعد حجم الاحتياطات من المواد الهيدروكربونية من 122 تريليون قدم مكعب وفقًا لتقديرات عام 2010 إلى نحو 340 تريليون قدم مكعب خلال عام 2017 في منطقة شرق المتوسط.

وفي هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن ما تم اكتشافه منذ عام 2009 وحتى فبراير 2022 يُقدَّر بنحو 78 إلى 83 تريليون قدم مكعبة[3]؛ ما يعني أن المنطقة تحتوي على كنز استراتيجي ومخزون وفير من الغاز الطبيعي يمكن أن يُساهم في تغيير قواعد اللعبة على مختلف الأصعدة؛ إذ تتراوح قيمة هذه الاحتياطات، وفقًا لعدد من التقديرات، بين 700 مليار دولار و3 تريليونات دولار[4]. ويُمكِننا تسليط الضوء على الإمكانات الهيدروكربونية وخريطة اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط من خلال الوقوف على قدرات الدول المُنتِجة للغاز الطبيعي (إسرائيل، قبرص، مصر) أو دول المنطقة التي بدأت في أعمال التنقيب وتطوير حقول الغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة (لبنان، السلطة الفلسطينية)؛ وذلك فيما يلي:

1 – اكتشافات الغاز في إسرائيل:

كانت إسرائيل ضمن الدول المستوردة للغاز الطبيعي، قبل أن تتغيَّر الأمور بفضل اكتشافات الغاز، والطفرة التي تحققت شرق المتوسط، والتي بدأت خلال عام 1999 باكتشاف حقل "نوا"، مرورًا باكتشاف حقل "ماري بي" عام 2000. ورغم أهمية هذه الاكتشافات فإن نقطة التحوُّل التي شهدها قطاع الطاقة في إسرائيل بدأت خلال عام 2009 بعد اكتشاف حقل "تمارا"، وبعدها بعام تم اكتشاف حقل "ليفياثان". وقد وصل حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي إلى نحو 26 تريليون قدم مكعب من الغاز من الحقلين مجتمعين. ولمعرفة مستوى وحجم التأثير الناجم عن اكتشافات الغاز في إسرائيل، يُمكننا الوقوف على مستوى الإنتاج والاستهلاك وحجم الاحتياطات في

السنوات الأخيرة للوقوف على مستوى التغيير والتحوُّل الذي أحدثته اكتشافات الغاز.

أولًا- استهلاك إسرائيل من الغاز الطبيعي:

شكل رقم (1)

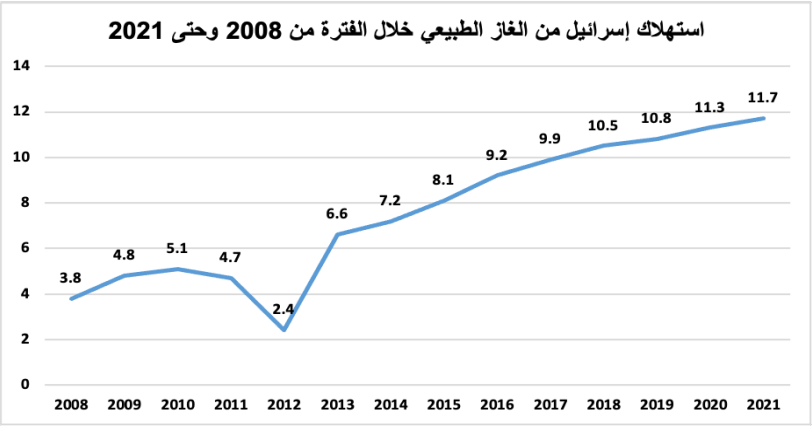

إعداد الباحث، المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لشركة "بريتش بتروليوم" (bp) لعام 2022

من خلال الشكل السابق، يُمكِننا مُلاحَظة أن استهلاك إسرائيل من الغاز الطبيعي يزداد بشكل ملحوظ، وبُمعدَّلات متصاعدة خلال الفترة من 2008 حتى 2021؛ فخلال عام 2008 كان استهلاك إسرائيل نحو 3.8 مليار مترمكعب، قبل أن يصل إلى 4.8 مليار مترمكعب خلال عام 2009، وصولًا إلى 5.1 مليار مترمكعب عام 2010، قبل أن ينخفض إلى 4.7 مليار مترمكعب عام 2011، تلاها انخفاض شديد خلال عام 2012؛ إذ وصل مُعدَّل الاستهلاك إلى نحو 2.4 مليار مترمكعب؛ وذلك على خلفية وقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، قبل أن يرتفع إلى 6.6 مليار مترمكعب خلال عام 2013، ثم 7.2 مليار مترمكعب خلال عام 2014، حتى وصل مستوى الارتفاع إلى 8.1 مليار مترمكعب في عام 2015؛ وذلك قبل أن يبلغ نحو 9.2 مليار مترمكعب عام 2016، وصولًا إلى نحو 9.9 مليار مترمكعب خلال عام 2017، و10.5 و10.8 مليار مترمكعب خلال عامَي 2018 و2019 على التوالي [5].

ويُمكِن مُلاحَظة أن استهلاك الغاز الطبيعي قد تضاعف نحو خمس مرات في الفترة من 2012 التي مثَّلت أدنى معدلات الاستهلاك (2.4 مليار متر مكعب) إلى نحو 10.8 مليار متر مكعب خلال عام 2019، ومن المُتوقَّع أن يزداد استهلاك الغاز بنحو 24.8 مليار متر مكعب بحلول عام 2040[6]؛ ما يعني أن إسرائيل ستُواصِل مساعيَها لضمان وتعزيز اكتفائها الذاتي وتأمين مصادر الطاقة، ومن ثم تعزيز انخراطها في تفاعلات شرق المتوسط، سواء من خلال التعاون مع دول المنطقة أو محاولة الانغماس في نزاعات بحرية كتلك القائمة مع لبنان وفلسطين.

في ضوء الاستهلاك الإسرائيلي من الغاز الطبيعي، يُمكننا تحديد عدد من الانعكاسات والتأثيرات الناجمة عن تلك الاكتشافات؛ وذلك فيما يلي:

- **تلبية الاحتياجات الداخلية:** حققت اكتشافات الغاز نقلة نوعية كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي وضمان أمن الطاقة؛ ما ساهم في خفض تكاليف الكهرباء، علاوة على تعزيز قدرة إسرائيل على سد احتياجاتها الداخلية؛ إذ يقدر احتياطي الغاز البحري الحالي لإسرائيل بنحو 900 مليار متر مكعب؛ ما يجعلها مكتفية ذاتيًّا لعقود[7]؛ فخلال عام 2011 وقبل وقف صادرات الغاز المصري إلى إسرائيل كانت الأخيرة تُنتج نحو 10 ٪ من استهلاكها للطاقة، وفي عام 2016 أنتجت 33 ٪ من احتياجاتها من الطاقة وغطت نحو 100 ٪ من طلبها على الغاز الطبيعي.

- **تعزيز الاعتماد على الغاز الطبيعي:** يمكن أن تساهم اكتشافات الغاز في التحول التدريجي من الاعتماد على الفحم والنفط في توليد الكهرباء إلى الغاز الطبيعي؛ حيث ساهم الغاز الطبيعي في 19.8 ٪ من توليد الكهرباء عام 2007، ليصل إلى نحو 32.6 ٪ عام 2009، قبل أن يرتفع إلى 64 ٪ خلال عام 2017. وعليه يمكن تأكيد أن اكتشافات الغاز ساهمت في دعم خطة الحكومة الإسرائيلية في الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي؛ إذ تتوقَّع حكومة إسرائيل أن 70 ٪ من إنتاج الكهرباء، و50 ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة سيتم تعزيزه بالغاز الطبيعي في عام 2030. ومن المُتوقَّع أن تكون إسرائيل واحدة من 25 دولة مصدرة للغاز في العالم[8].

- **دعم الاقتصاد:** خلال النصف الأول من عام 2022 زادت إسرائيل إنتاج الغاز بنسبة 22 % مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2021؛ حيث وصل إلى 10.85 مليار مترمكعب، بعد أن كانت مستورداً لكل طاقتها تقريباً، وصدَّرت ما يقرب من 4.59 مليار مترمكعب (نحو 40 % من الإنتاج)، وحققت عائدات حكومية قدرها 250 مليون دولار، وتخطط إسرائيل في أعقاب بدء الإنتاج من حقل كاريش لإنتاج نحو 8 مليارات مترمكعب سنويًّا بحلول 2025؛ الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التصدير، ومن ثم زيادة العائدات الاقتصادية[9].

- **تعزيز المكانة الإقليمية لإسرائيل:** ساهمت اكتشافات الغاز في تعزيز التعاون وتعميق الروابط بين إسرائيل وعدد من الدول، سواء عبر العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف على غرار التحالف الثلاثي بين قبرص وإسرائيل واليونان الذي تشكل عام 2012 انطلاقًا من التعاون في مجال الطاقة حتى توسَّع ليشمل كافة المجالات، وصولًا إلى التعاون العسكري أو عبر اتفاقيات التعاون الثنائية المرتبطة بتصدير الغاز، كتلك التي وقعتها مع الأردن ومصر، علاوةً على تعميق الروابط عبر الانخراط في الترتيبات الجماعية، كما هو الحال في انخراطها عضوًا مؤسسًا في منظمة غاز شرق المتوسط، علاوة على بروز دورها كأحد الخيارات الأوروبية التي يمكن أن تلجأ إليها لتخفيف الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي، وهو ما يمكن ملاحظته في الاتفاق الثلاثي بين إسرائيل ومصر والاتحاد الأوروبي (يونيو2022). من ناحية أخرى، يُنظَر إلى الاتفاق بين لبنان وإسرائيل على ترسيم الحدود البحرية بينهما (أكتوبر 2022) باعتباره مكسبًا سياسيًّا واستراتيجيًّا لإسرائيل، خاصةً أن البلدين في حالة حرب، ولا توجد علاقات دبلوماسية بينهما؛ ما يُعَدُّ أحد المكاسب الكبرى التي نجحت إسرائيل في الحصول عليها من خلال اكتشافات الغاز شرق المتوسط.

2 – اكتشافات الغاز الطبيعي في مصر:

تُعَد مصر أول دول منطقة شرق المتوسط في اكتشاف الغاز الطبيعي؛ فخلال عام 1967 اكتشفت شركة "بلاعيم للبترول" في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل أول تلك الحقول، وبعدها بعامين اكتُشِف أول غاز بحري في البحر المتوسط في منطقة أبو قير عام 1969،

وأعقبه عدد من الاكتشافات في القرعة، وقنطرة1، وخلال1، وناف، وبور فؤاد، وقار، وقرش، ثم حقل أبو الغراديق في الصحراء الغربية عام 1971، كما تم اكتشاف عدة حقول أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط كحقل رشيد، وسافرون، وسيميان، وكنج مريوط، علاوة على اكتشافات أخرى في الصحراء الغربية ومن أبرزها القصر، الأبيض، ومطروح[11].

ويُمكِننا التطرق إلى وضع الغاز الطبيعي في مصر من حيث الاكتشافات وميزان الاستهلاك والإنتاج، بهدف التعرف على حجم التحول الذي أحدثته تلك الاكتشافات، سواء على صعيد السياسة الخارجية أو المكاسب الداخلية المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإيقاف استيراد الغاز والمردود الاقتصادي لتلك التحولات؛ وذلك فيما يلي:

أ. الإنتاج والاستهلاك المصري من الغاز الطبيعي[12]:

مرَّ إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بمراحل متباينة من 2008 حتى 2019، من حيث ارتفاع الإنتاج في بعض السنوات، وانخفاضه في أخرى؛ حيث بلغ حجم الإنتاج نحو 59 مليار متر مكعب، ليرتفع إلى 60.3 مليار متر مكعب خلال عام 2009، قبل أن ينخفض إلى 59 مليار متر مكعب عام 2010، ليحقق معدل ثبات نسبي خلال عام 2011 بمعدل 59.1 مليار متر مكعب، تلاه انخفاض خلال عام 2012 ليصل إلى 58.6 مليار متر مكعب، قبل أن ينخفض إلى 54 مليار متر مكعب في عام 2013.

وقد وصل الإنتاج إلى 47 مليار متر مكعب عام 2014، و42 مليار متر مكعب عام 2015، ليصل إلى أقل مستوياته عام 2016 بمعدل إنتاج 40.3 مليار متر مكعب، قبل أن يعاود الارتفاع خلال عام 2017 ليصل إلى 48.8 مليار متر مكعب، وصولًا إلى 58.6 مليار متر مكعب عام 2018، إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق خلال نحو 10 أعوام عام 2019 بعدما وصل معدل الإنتاج إلى 64.9 مليار متر مكعب، كما بلغ حجم الإنتاج 58.5.مليار متر مكعب عام 2022، قبل أن يرتفع إلى 67.8 مليار متر مكعب عام 2021.

من ناحية أخرى، وقياسًا على السنوات ذاتها، فقد ازداد استهلاك مصر من الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ بدايةً من معدل استهلاك بلغ نحو 40.9 مليار متر مكعب خلال عام 2009 إلى 43.4 مليار متر مكعب عام 2010، وصولًا إلى 47.8 مليار متر مكعب عام 2011، و50.6 مليار متر مكعب عام 2012، و49.5 مليار متر مكعب عام 2013، وصولًا إلى 46.2 و46 مليار متر مكعب عامي 2014 و 2015 على التوالي، كما ازداد الاستهلاك ليصل إلى 49.4 مليار متر مكعب عام 2016، قبل أن يصل إلى 55.9 مليار متر مكعب عام 2017، ثم وصل إلى 59.6 و48.9 مليار متر مكعب خلال عامَي 2018 و2019.

شكل رقم (2)

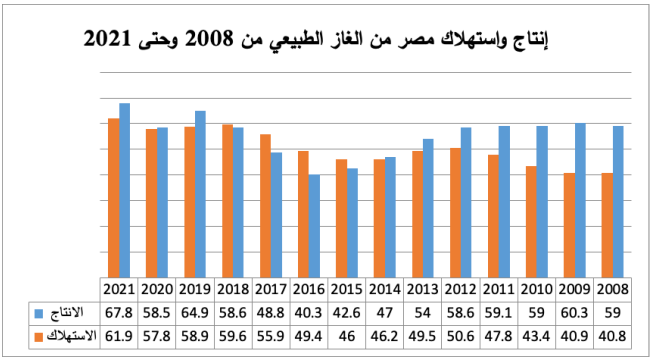

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الانتاج	67.8	58.5	64.9	58.6	48.8	40.3	42.6	47	54	58.6	59.1	59	60.3	59
الاستهلاك	61.9	57.8	58.9	59.6	55.9	49.4	46	46.2	49.5	50.6	47.8	43.4	40.9	40.8

المصدر: إعداد الباحث استنادًا للتقرير السنوي الإحصائي لشركة " بريتش بتروليوم" (bp) لعام2022

من خلال الشكل السابق يُمكننا ملاحظة الزيادة المستمرة في معدلات الاستهلاك وكذلك الإنتاج، وقد شهد عام 2015 ظهور عجز في ميزان الإنتاج والاستهلاك للمرة الأولى خلال السنوات السبع السابقة وصل إلى نحو 4.1 مليار متر مكعب، قبل أن يزداد إلى ما يقرب من 9.1 مليار متر مكعب عام 2016، وصولًا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال عام 2018.

وقد ساهم اكتشاف حقل ظهر في منطقة شرق المتوسط خلال عام 2015 في تغيير المعادلة والتحول الملحوظ في ميزان الإنتاج، خاصةً أن الحقل الذي اكتشفته شركة "إيني الإيطالية"، يُصنَّف باعتباره أكبر احتياطي في منطقة شرق المتوسط بنحو 30

تريليون قدم مكعب (يكفي مصر 15 عامًا بمُعدَّلات استهلاك عام 2020)، كما يُعد من أكبر 20 حقلًا للغاز الطبيعي على مستوى العالم[13].

وإلى جانب حقل ظهر يوجد عدد من الحقول الأخرى الأصغر؛ منها - على سبيل المثال - حقل "أتول" باحتياطات تُقدَّر بنحو 1.5 تريليون قدم مكعبة، بالإضافة إلى حقل "نورس" باحتياطي تريليونَي قدم مكعبة، وحقول شمال الإسكندرية (تورس، ليبرا، جيزة، فيوم، ريفين)، ويقدر حجم الاحتياطي فيها بنحو 5 تريليونات قدم مكعبة.

وخلال الفترة بين عامي 2018 و2019 كشفت مصر عن نحو 15 حقلًا جديدًا من الغاز الطبيعي يقع 5 حقول منها في مياه البحر المتوسط، وفي يوليو 2020 أعلنت شركة "إيني" الإيطالية و"بريتش بتروليوم" عن كشف جديد في المتوسط على بعد 11 كيلومترًا من الساحل المصري، وبعدها بشهرين وتحديدًا في سبتمبر 2020 تم الإعلان عن كشف جديد يقع في منطقة النورس الكبرى، ويبعد عن الساحل المصري بنحو 5 كيلومترات ونحو 4 كيلومترات عن حقل نورس المكتشف عام 2015. وتقدر التقييمات الأولية حجم الاحتياطات بالحقل بنحو 4 تريليونات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي[14]. هذه الاكتشافات تعتبر ضمن المحددات الأساسية في توجيه سياسة مصر الخارجية وإحياء البعد المتوسطي خلال الفترة التي أعقبت عام 2015.

3 - اكتشافات الغاز في قبرص:

فيما يتعلق بموقع قبرص في مشهد الطاقة في شرق المتوسط، شهد عام 2011 الإعلان عن اكتشاف حقل "أفروديت" في البلوك 12 البحري، وهو أول حقل غاز طبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص؛ وذلك من خلال شركة "نوبل إنرجي" و"ديليك" الأمريكية. وتشير التقديرات إلى أن حجم الاحتياطي في الحقل يُقدَّر بنحو 4.5 تريليون قدم مكعبة. وعلى إثر هذا الاكتشاف نمت توقعات قبرص فيما يتعلق بمواردها المحتملة من الغاز الطبيعي؛ ما حفَّزها على مواصلة البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي.

وخلال عام 2016، أطلقت جولة للتنقيب عن الغاز في المربعات 6 و8 و10؛ حيث وقعت اتفاقيات مع إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وإكسون موبيل الأمريكية وقطر للبترول. وقد أفرزت هذه الجهود اكتشاف حقل غاز "كاليبسو" في المربع 6 من قبل شركة إيني الإيطالية في أواخر عام 2018، وتُقدَّر حجم الاحتياطات فيه بنحو 6 إلى 8 تريليونات قدم مكعبة، كما تم اكتشاف حقل "جلوكس" في المربع 10 الواعد في فبراير 2019 من قبل كونسورتيوم إكسون موبيل وقطر للبترول، الذي يُقدَّر بأنه يحتوي على 5 إلى 8 تريليونات قدم مكعبة من الغاز.

خريطة رقم (2)

خريطة للمناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص

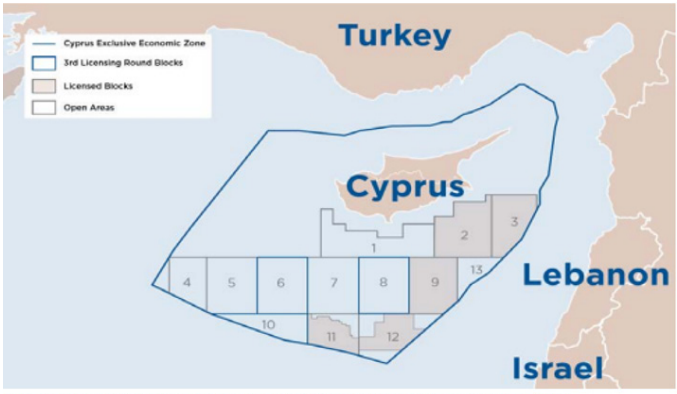

Source: Ministry of Energy, Commerce, Industry and Tourism of the Republic of Cyprus.

وقبل اكتشاف حقلي " كاليبسو" و"جلوكس"، كان اكتشاف حقل أفروديت مُحاطًا بعدد من التحديات على الرغم من قدرته على تلبية الاحتياجات الداخلية، إلا أن الاكتشاف كان أصغر من تبرير الاستثمار فيه لتنميته؛ إذ كان سيتعين على قبرص إما نقل غازها عبر محطة للغاز الطبيعي المسال أو عبر خط أنابيب، وفي ظل غياب البنية التحتية فقد تحتاج قبرص إلى بناء محطة غاز طبيعي مسال. ولم يحفز العائد الضئيل من تدفقات الغاز المتوقعة من هذا الحقل "آنذاك" صانع القرار على الشروع في هذا الإجراء.

من ناحية أخرى، هناك قيود مالية عندما يتعلق الأمر ببناء خط أنابيب ناحية جنوب أوروبا لتصدير الغاز إلى الخارج، إلا أن هناك عددًا من القيود، سواء ما يتعلق بتحديات تتعلق بجدوى بناء الخط، أو بسبب الطبيعة الجغرافية والتضاريس الصعبة بالقرب من جزيرة كريت، علاوة على أن أي خط أنابيب من قبرص يجب أن يحظى بمباركة تركيا[14].

ولتفادي العقبات المالية والسياسية، لجأت قبرص إلى عدد من الإجراءات؛ منها توقيع اتفاق مع مصر يفضي إلى تصدير الغاز من حقل أفروديت عبر خط أنابيب إلى محطات الإسالة في مصر قبل تحويله إلى أوروبا، كما مهَّد الانخراط المؤسسي لقبرص في التجمعات القائمة في شرق المتوسط (منظمة غاز شرق المتوسط، ومنتدى الصداقة) تجاوزَ العقبات المرتبطة بتركيا أو على أقل تقدير في تشكيل حائط صد يمكنه ردع تركيا إذا ما قررت التعدي على حقوق قبرص في مياهها الإقليمية.

ونجم عن الاكتشافات السالفة الذكر، توقيع قبرص في نوفمبر 2019 أول عقد لاستغلال الغاز الطبيعي بقيمة 9.3 مليار دولار مع كونسورتيوم يضمُّ كلًا من شركات شل، ونوبل إنرجي وديليك. وقد ساهم هذا العقد بمنح الشركات الثلاثة رخصة استغلال الموارد البحرية بهدف تسويقها للخارج؛ ما قد ينعكس بشكل مباشر على لعب قبرص دورًا مؤثرًا في تصدير الغاز مستقبلًا، خاصةً أن حقل أفروديت من المُحتمَل أن يدخل على خط الإنتاج خلال عام 2027، كما أن الاكتشافات تتيح لقبرص فرص الاعتماد على الغاز الطبيعي مستقبلًا، وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة من الخارج.

وقد أعلنت قبرص، في أغسطس 2022، عن اكتشاف حقل غاز جديد في بئر "كرونوس1" من قِبَل شركتَي "إيني" الإيطالية و"توتال" الفرنسية؛ وذلك حسبما أعلنت وزيرة الطاقة القبرصية "ناتاشا بيليدو" التي أكدت أن الحقل يحتوي على ما يقرب من 70 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويقع الحقل ضمن المربع 6، ويبعد نحو 160 كيلومترًا من السواحل القبرصية بعمق يبلغ 2287 مترًا حسبما أعلنت شركة "إيني" الإيطالية.

هـذا الأمـر يُشـيرإلى أن قـبرص باتـت لديهـا فـرص مسـتقبلية يُمكِـن أن تسـتثمرها في هـذا المجـال، ورغـم ذلـك يظـلُّ اكتشـاف حقـل "كرونـوس1" بمفـرده في حـدوده المتواضعـة، إلا أن جـدوى الحقـل لا يمكـن أن تُختـزل في حجـم الاحتياطـات المُقـدَّرة فيـه، بـل تنسـحب أهميتـه بصـورة أكـبرمـن خـلال وضعـه ضمـن بـاقي الاكتشـافات الـتي تحقَّقـت في الميـاه القبرصيـة، الـتي تصـل مُجمَّعـة إلى مـا يقـرب مـن 15 تريليـون قـدم مكعـب؛ مـا يعـني أن مزيـدًا مـن الاكتشـافات يُمكِـن أن يضـع قـبرص في وضـع يمنحهـا لعـب دور مؤثـر في المسـتقبل.

ويتمـاشى الـدور المحتمـل لقـبرص مـع إعـلان الحكومـة (21 يوليـو 2022) خطتهـا التطويريـة لحقـل أفروديـت؛ حيـث أعلنـت وزارة الطاقـة القبرصيـة وشـركة "شـيفرون"، في بيـان مشـترك، أنـه "سـيكون هنـاك حفـر في الموقـع لبـئرجديـدة، في إطـار خطـة تطويـر وإنتـاج تمـت الموافقـة عليهـا بالفعـل".

ويبـدو مـن خـلال هـذا الإعـلان نجـاح قـبرص في تحقيـق قـدر مـن التوافـق مـع إسـرائيل بشـأن تلـك المنطقـة؛ حيـث ظلَّـت مُعضِلـة تطويـر الحقـل مرتبطـةً بامتـداد جـزء صغـير مـن أفروديـت إلى المنطقـة البحريـة الإسـرائيلية، وهـو الـنزاع الـذي اسـتمرَّ لسـنوات دون حسـم بـين الطرفَـيْن. وتـدور الإشـكالية حـول وقـوع 10 ٪ مـن حقـل غـاز "أفروديـت ويشـاي" في المنطقـة الاقتصاديـة الخالصـة لإسـرائيل، كمـا يقـع بـاقي الحقـل في ميـاه قـبرص. وتشـير التقديـرات إلى احتـواء الحقـل علـى نحـو 130 مليـار مـتر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي، وكان البَلَـدان قـد اتفقـا في (سـبتمبر 2022) علـى حـل الخـلاف بينهمـا؛ حيـث قالـت وزيـرة الطاقـة القبرصيـة إن إسـرائيل وقـبرص توصَّلتـا إلى تفاهـم بشـأن احتياطيـات الغـاز علـى الحـدود البحريـة بينهمـا في خطـوة مهمـة نحـو تسـوية نـزاع قائـم منـذ تسـعة أعـوام علـى الـثروة البحريـة. وقـد أوضحـت عـدد مـن التقديـرات أن الاتفـاق يـدور حـول تخلـي إسـرائيل عـن مطالبتهـا بحصتهـا في الأجـزاء الـتي تقـع ضمـن سـيادتها البحريـة مقابـل الحصـول علـى تعويضـات ماليـة قدَّرتهـا بعـض الدراسـات بنحـو 5 مليـارات شـيكل[15].

4 – اكتشافات الغاز في قطاع غزة:

اكتشـفت شـركة "بريتـش غـاز" أول حقـل للغـاز الطبيعـي علـى بعـد 36 كيلومـترًا تقريبًـا مـن سـاحل غـزة عـام 2000 وتُقـدِّر حجـم الاحتياطـات فيهـا بنحـو 1.4 تريليـون قـدم

مكعبة، ونظرًا إلى رغبة إسرائيل في استمرار تبعية واعتماد فلسطين على غاز تل أبيب، اعترضت وعرقلت عملية تطوير أو إنتاج الغاز من هذا الحقل. وخلال عام 2012 أعلنت إسرائيل عن رغبتها في تطوير حقل الغاز البحري في غزة، إلا أن الصراع بين إسرائيل وغزة الذي بدأ في نوفمبر 2012 أنهى أي آمال للتعاون في هذا الصدد[16].

ورغم صِغَر حجم الاحتياطات مقارنةً بالاكتشافات في دول المنطقة، فإن تأثيراته يُمكِن أن تُغيِّر وضع الاقتصاد الفلسطيني وقطاع الطاقة بشكل عام؛ إذ تشير التقديرات إلى أن الاستثمار في هذا الحقل قد يكون مجديًا من الناحية التقنية، خاصةً أنه يقع على عمق 603 أمتار، كما قد يكون مفيدًا اقتصاديًّا، إذ سيدر عائدات محتملة لا تقل عن مليارَي دولار للسلطة الفلسطينية، كما قد ينعكس هذا الاكتشاف، في حالة التطوير والإنتاج، على قطاع الطاقة بشكل عام، خاصةً في ظل معاناة فلسطين من الانقطاع الدائم للكهرباء؛ إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الاحتياجات القصوى للكهرباء في قطاع غزة تصل إلى نحو 622 ميجاوات، وقد بلغ متوسط إمداد الطاقة خلال عام 2019 إلى 200 ميجاوات؛ ما يعني وجود عجز يصل إلى نحو 68 %[17].

وفي إطار تطوير حقل غاز غزة البحري، قام وزير البترول والثروة المعدنية المصري "طارق الملا" في فبراير 2021 بتوقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون مع السلطة الفلسطينية في تطوير حقل غزة والبنية التحتية اللازمة بهدف توفير احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي.

ويأتي التحرُّك المصري بهدف تعزيز استقلالية الطاقة وتقليل الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ حيث تعتمد الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل على الغاز الإسرائيلي بنسبة 100 % وفقًا لتصريحات وزير الطاقة الفلسطيني، باستثناء مدينة "أريحا" التي تعتمد على الأردن[18].

5 – اكتشافات الغاز الطبيعي في لبنان:

بدأ لبنان في نشاط اكتشاف الغاز الطبيعي في الفترة من 1947/ 1967، عندما تم حفر نحو 7 آبار احتوت وقتها على الغاز الطبيعي، إلا أن الكلفة الباهظة لاستخراج

تلك الموارد وقفت عائقًا أمام تطوير تلك الحقول أو بدء عمليات الإنتاج. وفي أعقاب صعود اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، بدأت لبنان تلتفت إلى عملية البحث والتنقيب عن الغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة. وخلال عام 2012، نفذت شركة "Spectrum" النرويجية أول عملية مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد في لبنان، وقدرت وقتها حجم الاحتياطات البحرية بنحو 25.4 تريليون قدم مكعب[19].

وفي يناير 2017، أطلقت الحكومة اللبنانية أول جولة لتراخيص النفط والغاز الطبيعي، حول خمسة مربعات بحرية، وهي (1 و4 و8 و9 و10).

وفي عام 2018 وقع لبنان أول عقد للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في مياهه بما في ذلك الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل؛ وذلك عبر تحالف ثلاث شركات؛ هي: "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية و"نوفاتك" الروسية، للتنقيب في المربعين 4 و9 من عشرة مربعات بحرية في المنطقة الاقتصادية اللبنانية. وقد بدأت لبنان عمليات الحفر والتنقيب في فبراير 2020؛ حيث تقدر احتياطات لبنان من الغاز الطبيعي بنحو 96 تريليون قدم مكعبة، وما يقرب من 865 مليون برميل من النفط[20].

خريطة رقم (3)

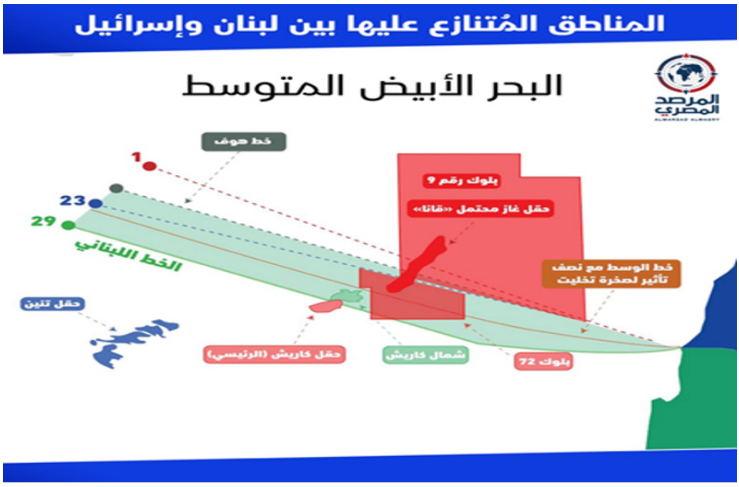

المصدر المرصد المصري، في تقرير بعنوان اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.. من المستفيد الأكبر؟، أكتوبر 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/AeJVH

ويُمكِن أن تُسهِم اكتشافات الغاز في الحد من واردات لبنان من الموارد النفطية ومشتقاته التي بلغت خلال عام 2012، على سبيل المثال، نحو 97 ٪ من إجمالي إمدادات الطاقة؛ حيث بلغت تلك الواردات نحو 5.11 مليار دولار ومثَّلت "آنذاك" نحو 11.4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي[21].

وفي هذا السياق، يمكن أن تساهم اكتشافات الغاز وتطويرها في إنعاش الاقتصاد اللبناني المُنهار؛ إذ تشير التقديرات إلى أنه بإمكان لبنان أن تستخرج غازًا طبيعيًّا بقيمة 6 مليارات دولار سنويًّا في حالة تسوية النزاع البحري مع إسرائيل بما يعظم مكاسبها ويزيد من حجم احتياطاتها[22].

وفي هذا الإطار، تسعى لبنان إلى تطوير التنقيب عن الغاز والاستثمار فيه لتعظيم المنافع الاقتصادية، خاصةً في ظل تأزُّم الأوضاع وفقدان العملة نحو 80 ٪ من قيمتها خلال عام 2019، فضلًا عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع الدين العام لنحو 170 ٪ كواحد من أعلى المعدلات في العالم[23] كما تراجعت العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي في لبنان نتيجة لتراجع كافة مصادر العملة الأجنبية كالسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، بالتوازي مع ارتفاع فاتورة الواردات، ولهذا نجد أن الاحتياطي النقدي قد بلغ نحو 10.63 مليار دولار فقط بحلول أغسطس 2022 مقارنة مع 28.96 مليار دولار في يناير 2020، وهو ما يمثل تراجعًا ملموسًا قدره نحو 63.29 ٪ خلال عامين فقط[24].؛ لذا تعول لبنان بشكل كبير على ثروات غاز المتوسط المحتملة في مناطقها الاقتصادية.

6 – الغاز الطبيعي في سوريا:

تمتلك سوريا احتياطات من الغاز البري قُدِّرت بنحو 10 تريليونات قدم مكعبة خلال عام 2011، ورغم أن احتياطات النفط والغاز الطبيعي في سوريا قليلة مقارنة بدول المنطقة، فإنها تساهم بشكل كبير في إيرادات الحكومة؛ فخلال عام 2010 ساهم النفط والغاز السوريان بما يقرب من 35 ٪ من صادرات الحكومة، إلا أن اندلاع أحداث 2011 وما أعقبها من صراع مسلح منع سوريا من التنقيب عن الغاز في مياهها الإقليمية، خاصةً بعدما انسحبت عدد من الشركات العاملة في التنقيب من البلاد.

وبنهاية عام 2013 وقعت سوريا العقد الأول مع شركة روسيا للتنقيب عن الغاز والنفط في المياه الإقليمية السورية، وقد تضمن الاتفاق التنقيب في مساحة تُقدَّر بنحو 2190 كيلومترًا، إلا أن الشركة قد أعلنت عن إيقاف عمليات التنقيب في سبتمبر 2015 بسبب تصاعد حدة النزاع والعنف[25]؛ ما يصعب قيام سوريا بالتنقيب عن الغاز في مياهها الإقليمية، علاوة على عدم ترسيم حدودها البحرية مع الدول المتشاطئة معها.

وتُشير أغلب التقديرات إلى أنه في حال استقرار سوريا وإنهاء الصراع المسلح، قد توجد صعوبة أخرى في اكتشاف واستغلال ثرواتها؛ وذلك بسبب التنافس المحتمل بين الدول المؤثرة في الأزمة السورية فيما يتعلق بالاستفادة من حصة سوريا من الاكتشافات. حتى لو نجحت سوريا في الاستفادة المنفردة من ثروتها، فإن التقديرات تشير إلى عدم وجود موارد كافية تسمح لها بالتصدير للخارج، ومع ذلك يؤهلها موقعها الجغرافي للعمل كدولة عبور للغاز من شرق المتوسط إلى تركيا أو دول أوروبا.

جدول رقم (1)

أبرز اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط

الحقل المكتشف	الدولة	تاريخ الاكتشاف	حجم الاحتياطات تريليون قدم مكعب
تمارا	إسرائيل	2009	10
ليفياثان	إسرائيل	2010	16
أفروديت	قبرص	2011	5
ظهر	مصر	2015	30
كاليبسو	قبرص	2018	8-6
جلوكوس	قبرص	2019	8-5
كرونوس1	قبرص	2022	2.5

وبعد استعراض خريطة اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، سواء لدى الدول المنتجة للغاز أو تلك التي تحتوي مياهها الإقليمية على كميات من الغاز غير مستغلة بفعل الصراعات والخلافات البحرية، يمكننا الوقوف على عدد من الاستنتاجات كالتالي:

أولًا | تلعب اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط، دورًا هامًّا بالنسبة إلى دول المنطقة الرامية إلى دعم وتعزيز أمن الطاقة لديها، وكذلك دفع التنمية الاقتصادية، وقد ساعدت اكتشافات الغاز حتى الآن في كلٍّ من مصر وقبرص وإسرائيل وقطاع غزة على صياغة نمط تعاوني بين تلك الدول، كما هو الحال بالنسبة إلى التعاون الثلاثي بين مصر وإسرائيل مع كل من قبرص واليونان.

ثانيًا | تظل الخلافات حول الحدود البحرية من معوقات تعزيز الاكتشافات بين تلك الدول؛ إذ لم توقع إسرائيل وتركيا وسوريا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، ومن ثم لا تقبل تلك الدول بالأحكام والاختصاصات التي تحددها الاتفاقية، وهو ما يظهر في الخلافات على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان؛ حيث ترى الأخيرة أن اتفاق ترسيم الحدود بين إسرائيل وقبرص ينتهك حقوقها، كما تُصِر تركيا على حقوق قبرص التركية في التنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه القبرصية اليونانية. ومن هنا ترفض كافة الاتفاقيات الدولية المرتبطة بترسيم الحدود البحرية، سواء تلك التي تم توقيعها بين اليونان مع كل من مصر وإيطاليا 2010، أو اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص 2003، وقبرص وإسرائيل 2010.

ثالثًا | منذ أن فقدت تركيا السيطرة على محافظة الموصل الغنية بالنفط في الحرب العالمية الأولى، تشكَّلت مجمل حركتها على أساس رفضها قيام أي طرف باستغلال النفط أو الغاز في المناطق التي تعتقد أنها لها حقوقًا فيها؛ فمنذ أن بدأت اليونان تنقب عن الطاقة في بحر إيجه عام 1974، تصاعدت التوترات حول قبرص، وبلغ ذروته في الغزو التركي وإنشاء جمهورية شمال قبرص التركية، وهو الأمر الذي تقوم به تركيا في منطقة شرق المتوسط عبر توظيف الأداة العسكرية للتنقيب عن الغاز ومحاولة فرض أمر واقع شرق المتوسط عبر دبلوماسية البوارج الحربية وعسكرة التنقيب عن الغاز الطبيعي[26].

المصادر:

1. OPEC Annual Statistical Bulletin 2022, Organization of the Petroleum Exporting Countries, available at https://cutt.us/ezJV8

2. أحمد شوقي "وكالة الطاقة الدولية تتوقع اتجاهات الغاز عالميا في 3 سيناريوهات"، الطاقة، 6 نوفمبر 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/G5z7D

3. أحمد قنديل، "مستجدات الصراع في المتوسط"، رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 73، فبراير 2021، ص 25.

4. محمود قاسم، "الدائرة المتوسطية.. كيف غيرت مصر قواعد اللعبة شرق المتوسط؟" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 يناير 2021، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/B3pyz

5. BP Statistical Review of World Energy, 2022, Available At https://cutt.us/ti5X9

6. Tsakiris, Theodorus, Sinan Ulgen, and Ahmet K. Han. "Gas Developments in the Eastern Mediterranean: Trigger or Obstacle for EU-Turkey Cooperation." FEUTURE Online Paper No 22, 2018.

7. Francesco Salesio Schiavi," Israele: La nuova politica estera parte dal gas", The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 19 febbraio 2021, Available At https://cutt.us/loItb

8. Demir, Nesrin, and Osman Tekir. "Sharing resources of Eastern Mediterranean: regional and global dynamics," Economic and environmental studies, 17.44 (2017) p656.

9. Clifford Krauss, " An Israel-Lebanon Border Deal Could Increase Natural Gas Supplies", New York Times, september 27, 2022, available at https://cutt.us/UMvEr

10. إبراهيم زهران، "كيف تحولت مصر من مصدر للغاز إلى مستورد؟"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 102، 2015، ص 57.

11. 11. "Statistical Review of World Energy 2021", 70 Th edition, BP, p 36.

12. 12. Selcan Hacaoglu and Paul Tugwell, " How Tensions Are Rising Over Mediterranean Gas Fields", Bloomberg, August, 2020, Available At https://cutt.us/lGIbu

13. حساني شحات محمد، "الاكتشافات الجديدة ومستقبل مصر"، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلة رؤى مصرية، العدد 73، فبراير 2021، ص 21.

14. Tareq Baconi, " Pipelines and Pipedreams: How the EU can support a regional gas hub in the Eastern Mediterranean", The European Council on Foreign Relations (ECFR), April 21, 2017, Available at https://cutt.us/eXJVx

15. LAHAV HARKOV, "Elharrar vows involvement if Israel-Cyprus gas field dispute unresolved", Jerusalem Post, FEBRUARY 6, 2022, Available At https://cutt.us/qOoje

16. Tagliapietra, Simone. "Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean?", Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Parliament, 2017.p27.

17. واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة 2019، مركز الميزان لحقوق الإنسان، سبتمبر 2019، ص 25. متاح على الرابط التالي https://cutt.us/69cwf

18. زهير حامد، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/qu68h

19. Tagliapietra, Simone, ibid, p 25.

20. Joe Macaron, "Prospects of US Mediation in the Lebanon-Israel Border Talks" , Arab Center Washington DC, October 14, 2020, Available At https://cutt.us/q9vGw

21. Fattouh, Bassam, and Laura El-Katiri. "Lebanon: The Next Eastern Mediterranean Gas Producer?". German Marshall Fund of the United States, 2015, p 2.

22. JOSHUA MITNICK, " How a Maritime Deal With Israel Could Ease Lebanon's Woes", foreign policy, OCTOBER 13, 2020, Available At https://cutt.us/5RgCG

23. Ben Hubbard and Adam Rasgon, "Lebanon and Israel, Officially Enemies, Agree to Talks on Sea Border", The New York Times, October, 1, 2020, , Available At https://cutt.us/egEMs

24. بسنت جمال، "جدوى اقتصادية: مكاسب الاقتصادين اللبناني والاسرائيلي من اتفاق ترسيم الحدود البحرية" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/L5JhT

25. 25. DAVID BUTTER, "Russia's involvement in Syria is less about protecting natural gas interests and more about prosaic strategic interests", Carnegie Endowment for International Peace , November 19, 2015, Available at https://cutt.us/2nGBK

26. 26. John V. Bowlus, "Eastern Mediterranean gas: Testing the field" , The European Council on Foreign Relations (ECFR), May 2020, available At https://cutt.us/blhhi

ثانيًا

شرق المتوسط كنظام إقليمي جديد

ساهم عدد من التحولات، وعلى رأسها اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط، في استدعاء التساؤل وإمكانية البحث حول إذا ما كانت منطقة شرق المتوسط يمكن اعتبارها نظامًا إقليميًّا مستقلًا من خلال الوقوف على مفهوم وتعريف المنطقة مع إلقاء الضوء على مفهوم الإقليمية في العلاقات الدولية.

وقبل الشروع في تحديد مفهوم المنطقة والنظام الفرعي، يمكننا الإشارة إلى أن مستوى الإقليم أو النظام الإقليمي، يُعتبَر ضمن مستويات التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة مستويات رئيسية: ينطلق الأول "مستوى النظام الدولي" من خلال دراسة أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى التي يترتَّب عليها تحديد طبيعة التفاعلات والعلاقات الدولية في العالم بصفة عامة. وفي هذا الإطار يُثار عدد من المفاهيم والنماذج من بينها توزان القوى، والثنائية القطبية، وتعدد الأقطاب، والأحادية القطبية.

بينما يرتبط الثاني "مستوى النظام الإقليمي" بدراسة التفاعلات الدولية في منطقة ما تُحدَّد عادةً على أساس جغرافي، وهو الأمر الذي تطرقت إليه الدراسات التي تناولت النظام الإقليمي العربي، أو منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

وينصرف المستوى الثالث من التحليل إلى "سلوك الوحدات المُكوِّنة للنظام الدولي"؛ فعلى الرغم من تعدُّد هذه الوحدات وبروز أشكال جديدة مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة والحركات الثورية، التي تسعى للحصول على الاستقلال، فإن الدولة لا تزال أكثر وحدات النظام الدولي أهميةً ومحوريةً في العلاقات الدولية[1].

وتُعرَف المنطقة بأنها منطقة على سطح الأرض تتميَّز بخصائص معينة متجانسة من الداخل ومتميزة عن الخارج، وقد اتجهت بعض التحليلات إلى تعريف المنطقة من خلال دراسة الخصائص الفريدة المحددة للمناطق المتعلقة بثقافتها واقتصادها وتضاريسها والمناخ والسياسة والعوامل البيئية.

كما رأى البعض أن تعريف المنطقة لا بد أن ينطلق من منظور وتحليل أمني بحيث تُعرف المنطقة من خلال ديناميكيات الأمن والترابط بين الدول الواقعة داخل تلك

المنطقة؛ الأمر الذي يساهم في تميزها على النطاق الخارجي. ومن خلال تتبع عدد من التعريفات المختلفة لمفهوم المناطق، يمكننا الإشارة إلى حالة الغموض والتباين في كثير من الأوقات حول التعريف؛ إذ لا يوجد اتفاق على الحجم المناسب للمنطقة أو حدودها وخصائصها ومستوى ودرجة التماسك المطلوب. من ناحية أخرى يُنظَر إلى النظام الفرعي على اعتبار أنه مفهوم أكثر وضوحًا، خاصةً أنه يعتبر مُكوِّنًا لنظام أكبر له خصائص محددة[2].

ويمكننا الوقوف على مفهوم الإقليمية في العلاقات الدولية والخصائص المميزة للمناطق الإقليمية كمدخل مهم لفهم وتقييم منطقة شرق المتوسط من هذا المنظور، خاصةً أن أغلب التفاعلات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وغيرها من الترتيبات تتم على المستوى الإقليمي، كما أن العديد من البلدان أصبحت تعتمد قليلًا على التفاعلات عبر المستوى الإقليمي، وهذا لا ينفي بأي شكل من الأشكال أهمية وقيمة المستويات العالمية في التفاعل، إلا أن التأثير المتبادل بين دول الجوار بعضها وبعض قد ساهم في تزايد النهج القائم على التفاعلات الإقليمية.

وقد ذهب أحد التفسيرات إلى القول بأن التحول الذي يشهده النظام الدولي باعتباره نظامًا متعدد الأقطاب، قد ساهم في إضفاء الطابع الإقليمي على أغلب التفاعلات، وهو ما يعني أن النظام الدولي يمرُّ بعمليتَين مترابطتَين: تتعلق الأولى بما يسمى بالنظام الدولي اللا مركزي، خاصةً في أعقاب الحرب الباردة، وتعني أن النظام الدولي لم يعد متمركزًا ناحية قطب معين دون غيره؛ حيث لا يوجد قوة واحدة أو سلطة واحدة تملك التحكم في زمام الأمور، بل تعددت مصادر القوة وملامح الهيمنة. وتنصرف العملية الثانية إلى ما يُعرف بالهيكلة الإقليمية باعتبارها إحدى النتائج والآثار المترتبة على التحولات في النظام الدولي، وهذه النتيجة ساهمت في تنامي المستوى الإقليمي في الرصد والتحليل والقياس لمختلف التفاعلات بين الدول[3].

أولًا | مفهوم الإقليمية:

يُمكننا الوقوف على تعريف الإقليمية في العلاقات الدولية انطلاقًا من التحولات في القوة النسبية في النظام الدولي نتيجة لانهيار الإمبراطورية السوفييتية؛ إذ اختلفت تفسيرات عدد من المدارس والاقترابات بشأن الإقليمية وهو ما يمكن ملاحظته فيما يلي:

ترى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن النزعة الإقليمية تسهم في تحقيق التوازن ضد القوة المتفوقة من النواحي العسكرية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية، وقد افترضت أن هناك نوعَين مختلفَين من وظائف الموازنة التي يمكن أن تُؤدِّيها الأقاليم: الأول يقوم على موازنة السلطة أو التهديدات وبناء التحالفات في أنماط تعاونية كما هو الحال في الأنظمة والمؤسسات الدولية؛ ففي الوقت الذي تكون فيه موازنة السلطة موجهة ضد القوى العظمى أو التحالفات المهددة، فإن الموازنة في السياق المؤسسي أو النظامي تتضمن جهودًا لتعبئة وحشد الدعم من خلال بناء التحالفات أو الترتيبات المؤسسية بهدف امتلاك التأثير في سياق مؤسسي بدلًا من التأثير الذاتي، وهو ما يفترض وجود بيئة منخفضة التهديدات[4].

ووفقًا للمنظور المؤسسي، فإن الإقليمية وسيلة للمساعدة في إدارة كل من الفرص والمخاطر الكامنة وتسريع عملية الاعتماد المتبادل. انطلاقًا من هذا المنظور فإن العلاقات الدولية تبحث عن الأمن والثروة، وعليه فقد يضمن التعاون مكاسب إضافية ويُقلِّل من حجم المخاطر والتهديدات نتيجة الشبكات الكثيفة من الاعتماد المتبادل الذي ينطبق على كافة المسائل الأمنية وغير الأمنية؛ فإذا كان هناك ترابط أمني قوي فإنه سيؤدي إلى نهج أمني تعاوني، والأمر ذاته ينصرف إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ حيث ستوجه إدارة الترابط إلى استغلال إمكانات تعزيز النمو وكذلك لإدارة نقاط وعوامل الضعف كما هو الحال في الأمور المتعلقة على سبيل المثال بالمخاطر البيئية، والتوترات في العلاقات التجارية أو انعدام الأمن في إمدادات الطاقة[5].

من ناحية أخرى، ووفقًا للمنظور البنائي فإن الإقليمية تعتبر وسيلة للمساعدة في بناء وتوطيد الهويات الجماعية الإقليمية، ويفترض أن الدول تتصرف على أساس

نموذج مؤسس على روابط اجتماعية من خلال وضع افتراضات حول العلاقات الدولية وهوية الدولة وأدوارها. وتنطلق هذه الافتراضات من عدد من المعايير تتعلق بالطريقة التي يجب أن تكون عليها الأشياء وليس فقط كيف هي الآن. ومن ثم يقوم البنائيون بتحليل الإقليمية البينية بحثًا عن محتواها من حيث المعايير والهويات كمدخل للتعبير عن الهويات الإقليمية الجماعية، وعليه فإنه وفقًا لهذه الرؤية فإن الإقليمية تساعد على بناء الهويات الجماعية. ويولي هذا المنظور اهتمامًا بالهويات؛ وذلك لاعتبارات تتعلَّق بالتلازم بين الهوية والمصالح؛ إذ إن المصالح دون هويات تفتقد الهدف الصحيح. أما الهويات بدون مصالح فتفتقد الدافع، خاصةً أن الفاعل الدولي لا يمكن أن نعرف ما يريده قبل أن نعرف من يكون؛ وذلك وفق تحليل المفاهيم وتطورها وأهدافها من منطلقات إعادة لصياغة مفهوم الأمن[6].

ثانيًا | الملامح العامة المؤسسة للنظام الإقليمي:

ترتيبًا على ما سبق، يمكننا تحديد الملامح العامة المؤسسة للنظام الإقليمي بشكل عام، ومن ثم محاولة قياس مدى انطباق تلك الملامح على شرق المتوسط من عدمه؛ وذلك فيما يلي:

أ. النظم الإقليمية " اتجاهات ثلاثة":

يمكننا الوقوف على ثلاثة اتجاهات رئيسية حول معيار تعريف النظم الإقليمية بشكل عام؛ حيث يتطرق الاتجاه الأول إلى اعتبارات ومحددات التقارب الجغرافي، وينظر إلى الجغرافيا على أساس أنها مدخل مُفسِّر للنظم الإقليمية، في حين يركز الاتجاه الثاني على وجود عناصر التماثل بين الدول التي توجد في نطاق إقليم ما، سواء كان هذا التشابه في النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، في حين يعارض الاتجاه الثالث التفسيرين السابقين انطلاقًا من فرضية مفادها أنه ليس بالضرورة أن تتشكَّل علاقات وثيقة بين الدول المتجاورة أو الحدودية، وجعل هذا الاتجاه مدى التفاعلات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية بمنزلة المؤشر المؤثر في تحديد وتعريف النظام الإقليمي[7].

ب. عناصر وخصائص النظم الإقليمية:

تُوجد جملة من الأطروحات التي حاولت الوقوف على العناصر والسمات الرئيسية التي ما وجدت إلا توافرت مكونات الإقليم، ومن هذه الإسهامات ما طرحه "بروس روسيت Bruce Russett" الذي حدَّد خمسة عناصر ضرورية لوصف منطقة ما بالإقليم، وهي: التشابه الثقافي والاجتماعي، وتشابه الاتجاهات السياسية والسلوك الدولي، مثل التشابه في السلوك التصويتي داخل المؤسسات الدولية، خاصةً الأمم المتحدة، والعضوية المشتركة في المؤسسات فوق الوطنية أو المنظمات الحكومية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل مُقاسًا بمعدلات التبادل التجاري، والتلاحم الجغرافي مُقاسًا بالمسافة الجغرافية بين عواصم الوحدات السياسية[8]. وانتهى روسيت استنادًا إلى إعمال هذه المعايير الخمسة إلى وجود خمسة أقاليم رئيسة في العالم، هي: الإقليم "الأفرو-آسيوى"، وإقليم "الجماعة الغربية"، وإقليم "أمريكا اللاتينية"، وإقليم "الدول اللاتينية"، وأخيرًا إقليم "أوروبا الشرقية".

وفي سياق متصل، تعرَّض "ميتشل بريتشر Michael Brecher لعدد من العناصر والخصائص للمنطقة الإقليمية؛ وذلك كالتالي: وجود نطاق جغرافي محدد، وعدد من الفاعلين الدوليين لا يقلُّ عن ثلاث دول على الأقل، بالإضافة إلى الاعتراف به من قِبَل الأطراف الخارجية، ناهيك عن ضرورة إدراك مجموعة الفاعلين الأعضاء بأنهم يُشكِّلون إقليمًا متمايزًا عن العالم الخارجي، مرورًا بضرورة التفاعل من النظام العالمي من حيث التأثير والتأثُّر بالتفاعلات والتحوُّلات الجارية، وقد انتهى "بريتشر" إلى تحديد خمسة أقاليم رئيسة في العالم، هي: إقليم الشرق الأوسط، والأميركتان، وجنوب آسيا، وغرب أوروبا، وغرب إفريقيا[9]. على المنوال ذاته، عرَّف كل من "لويس كانتوري" Louis Cantori و"ستيفين سبيجل" Steven Spiegel الإقليم بأنه يتكوَّن من دولتَين أو أكثر متجاورتَين تتفاعل بعضها مع بعض وتجمعها روابط تاريخية واجتماعية وثقافية ولغوية وعرقية مشتركة، ويتزايد شعورها بالهوية المشتركة تجاه العالم الخارجي[10].

فيما سبق، حاولت الدراسة تحديد مفهوم المنطقة والنظام الإقليمي عبر الوقوف على مختلف الاتجاهات، وأطروحات بعض المدارس والنظريات. ويمكن استخلاص

عـدد مـن الشـروط الضروريـة الـتي يمكـن أن تمثـل مدخـلًا مهمًّـا لفهـم أكـثر عمقًـا للنظـام الإقليـمي أو المنطقـة الفرعيـة، وهـو مـا يمكـن التعـرض لـه فيمـا يلـي[11]:

أولًا | إن النظـام الإقليـمي يتعلَّق بمنطقـة جغرافيـة معينـة، حتى في محـاولات البعض للارتكاز على معيـار التفاعـل كمحـدد للنظـام الإقليـمي؛ فيمكـن الوصـول إلى أن حجـم التفاعـلات بـين دول الجـوار الجغـرافي عـادةً مـا تتم بشـكل أكبر عن تلك الـتي تحدث بين الدول غـير المتجاورة، أو تلـك الـتي تقـع في قارات متباعـدة، لدرجـة أن الانتظام والكثافـة في حجم التفاعـلات قد يؤدي، في حالـة التغـير في نقطـة مـا مـن النظـام الفرعـي، إلى التأثـير على بـاقي التفاعـلات الأخـرى، ومع ذلـك لا يمكـن تجاهـل تفاعـلات الـدول الكـبرى الـتي قـد تحدث وبشـكل كثيف مـع دول ومناطق بعيـدة عنهـا؛ وذلك وفقًـا لاعتبـارات اسـتراتيجية واقتصادية وعسـكرية.

ثانيًـا | يمكـن أن يتكـوَّن النظـام الإقليـمي مـن ثـلاث دول على الأقـل شـريطة ألا يكـون مـن بينهـا دول مـن الـدول العظـمى بـين الوحـدات المكونـة لـه؛ إذ إن وجـود إحـدى هـذه الـدول يعني ارتبـاط تلـك المنطقـة مباشـرةً بالنظـام الـدولي، وهـذا لا يعـني انفصـال الـدول الكـبرى وقمَّـة النظـام الـدولي عـن تلـك المناطـق؛ إذ قـد تمـارس هـذه الـدول ضغوطًـا على النظـام الإقليـمي مـن خـلال التفاعـلات الاقتصاديـة أو العسـكرية مـع دول أو عـدد مـن الـدول المكونـة للنظـام الفرعـي، لكنهـا لا تكـون عضـوًا فيـه.

وهنـا يمكـن القـول إن هـذا الشـرط موضـع اختـلاف بـين الباحثـين والأكاديميـين لوجـود اعتباريـن:

الأول قـد تكـون الدولـة العظـمى جـزءًا مـن نظـام إقليـمي ليـس بالضـرورة مؤثـرًا في بقيـة دول العالـم، وعلـى سـبيل المثـال، أمريـكا اللاتينيـة تعتـبر نظامًـا إقليميًّـا تنتـمي إليـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ولا يمثـل بالضـرورة نظامًـا دوليًّـا. والاعتبـار الثـاني يـدور حـول وجـود أقاليـم بحكـم طبيعتهـا الاسـتراتيجية تكـون موضـع اهتمـام للـدول الكـبرى، مثـل الشـرق الأوسـط، والقـرن الإفريقـي، وجنـوب شـرق آسـيا.

ثالثًـا | وحـدات النظـام الإقليـمي تدخـل في شـبكة معقـدة مـن التفاعـلات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة الخاصـة بالنظـام، الـتي تتشـكل ديناميـاتها الذاتيـة وقواعـد

حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات؛ إذ يعترف المراقبون والجهات الفاعلة الداخلية والخارجية بالنظام الفرعي أو الإقليمي كمنطقة مميزة أو "مسرح عمليات".

واتصالًا بما سبق، يمكن دراسة أي نظام إقليمي من خلال تناوله من عدة جوانب أساسية يمكن إجمالها فيما يلي[12]:

1 – الخصائص البنيوية: ويُقصَد بها سمات النظم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام ومدى وجود تماثل أو تقارب بينهما؛ حيث يتوقف التكامل في أي نظام بشكل أساسي على مدى التماسك بين مكوناته ووحداتها الداخلية.

2 – الإمكانات ومستوى القوة داخل النظام؛ بحيث يتم التعرف على نمط القوة السائدة بين وحدات النظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات أم يوجد تراتبية في توزيعها أو أن هناك نوعًا من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر. ويمكن أن تقاس قوة الدولة بعناصرها المادية، كالموقع والمصادر الطبيعية والمساحة وغيرها أو من خلال قوتها العسكرية ممثلة في عدد أفراد القوات المسلحة، وكفاءة القوات مستوى التسليح، أو من خلال العناصر النفسية وما يرتبط بمدى استعداد الدول لاستخدام مصدر قوتها الصلبة أو الناعمة.

3 – نمط السياسات والتحالفات: وهو ما يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام. ويتطرق هذه المدخل إلى أنماط التحالفات المختلفة، سواء كانت تعاونية أو صراعية، وحجم القضايا التي يثار حولها الخلاف وطبيعتها، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم أيديولوجية وكذلك أدوات ممارسة هذه السياسات.

وترتيبًا على ما سبق، يمكن القول بأن النظام الإقليمي يتمثل في "مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول الواقعة في إقليم جغرافي واحد التي تتقاسم فيما بينها عددًا من العوامل المشتركة كاللغة والتاريخ والثقافة والعرق"[13]. وقد يتشكل النظام الإقليمي أو المنطقة الفرعية من خلال بعد أمني يشمل وجود مجمع أمني إقليمي، ناهيك عن درجة عالية من التماسك، وقدر من الاعتراف

الداخلي والخارجي، علاوة على الترابط الاقتصادي. وتساهم درجة استيفاء المنطقة لهذه المعايير في الحكم على المنطقة إذا ما كانت تعتبر منطقة قوية تتميز بالصلابة والتأثير أم أنها منطقة ضعيفة تتميز بالهشاشة وعدم القدرة على التأثير[14].

ثالثًا | شرق المتوسط "نظام إقليمي فرعي":

استدعت التغيرات والتطورات الراهنة، خاصة عقب اكتشافات الغاز شرق المتوسط البحث حول إذا ما كانت تمثل تلك المنطقة نظامًا فرعيًّا جديدًا أم لا؟ وسوف تحاول الدراسة اختبار شرق المتوسط كنموذج فرعي جديد من خلال القياس على 8 دول باعتبارها المكون الأساسي لتلك المنطقة بحيث تقتصر الدراسة على كل من مصر وقبرص واليونان وإسرائيل ولبنان وليبيا وتركيا وسوريا وفلسطين.

ويرجع اختيار الجزء الشرقي من البحر المتوسط إلى ما تشهده تلك المنطقة من تفاعلات وتعقيدات شديدة، سواء تلك التي تعلقت بأحداث 2011، وما ترتب عليها من تجدد دورات الصراع في سوريا وليبيا، أو صعود وبروز الفاعلين من غير الدول والجماعات الإرهابية وفي مقدمتهم داعش، مرورًا بالتفاعلات الناجمة عن الاكتشافات المتنامية للغاز، وما نجم عنها من أنماط مختلفة للتفاعل بين الدول، سواء تلك التي تشكلت على أسس تعاونية وتكاملية أو من خلال أنماط صراعية وتصادمية، انتهاءً بعدد من التحديات والتهديدات غير التقليدية، كأزمة اللاجئين أو القرصنة التجارية أو الاتجار بالبشرية وغيرها من التهديدات.

وفقاً لما سبق يمكن قياس خصائص النظم الإقليمية بناءً على مدى التقارب الجغرافي، درجة التماسك داخل الإقليم، وما يتمتع به من اعتراف داخلي وخارجي، علاوةً على الخلفية التاريخية المشتركة ومدى الترابط الاقتصادي بين تلك المكونات، فضلًا عن البعد الأمني وما يمكن أن ينتج من خلال وجود تجمع أمني يضبط العلاقات بين دول الإقليم.

فمن الناحية الجغرافية، يُنظر إلى البحر الأبيض المتوسط على أنه يشمل الجزأين الغربي والشرقي؛ وذلك وفقًا لعدد من الأسس والاعتبارات سواء كانت جغرافية

أو سياسية أو استراتيجية، وتقع الوحدة الجغرافية المعروفة بشرق البحر الأبيض المتوسط شرق خط الطول 20 درجة، وتشمل كلًّا من مصر واليونان وقبرص ولبنان وإسرائيل وفلسطين وتركيا وليبيا. ويوجد في هذه المنطقة الجغرافية مضيق البوسفور وقناة السويس[15]. وتُقارِب هذه الدول جغرافيًّا يُوفِّر الشرط المرتبط بالجوار، والتقارب الجغرافي كأسس للنظم الإقليمية.

كما يمكن أن ننظر إلى إقليم شرق المتوسط من ناحية استراتيجية مكملة للبعد الجغرافي. ويظهر ذلك التعريف من خلال اشتباك عدد من الدول مع هذا الإقليم نتيجة لمصالحها وتطلعاتها الجيوسياسية؛ حيث تؤثر وتتأثر تلك الدول بالتفاعلات القائمة في الإقليم، بل تحتم عليها بعض المصالح وكذلك تحديات الاندماج في هذه التفاعلات. وفي هذا الإطار، قد تتسع التفاعلات القائمة في الإقليم لتشمل كلًّا من الإمارات والسعودية والبحرين والأردن والعراق. وعلى الرغم من عدم التقارب الجغرافي لبعض الدول مع حوض شرق المتوسط، فإن المصلحة تظل هي المتحكم الرئيسي، وهو ما بدا واضحًا من خلال منتدى الصداقة الذي انطلق في العاصمة اليونانية "أثينا" 2021، والذي ربط دول الخليج والشرق الأوسط بدول شرق المتوسط.

من ناحية أخرى، على خلاف البحر الأبيض ككل، تظهر دول شرق المتوسط درجة كبيرة من التماسك؛ حيث نجد أن مصر وتركيا، على سبيل المثال، تُمثِّلان الجانب الأعلى من حيث عدد السكان بنحو 100 مليون و 80 مليونًا على الترتيب، في حين أن باقي الدول تتقارب فيما بينها، كما تتمتَّع قبرص واليونان بغالبية السكان الأرثوذكس الشرقيين، وتتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، ولا توجد سوى إسرائيل ذات الأغلبية اليهودية، في حين أن البقية لديها أغلبية واضحة من السكان المسلمين[16].

وفيما يرتبط بالاعتراف الخارجي، يمكننا ملاحظة أن منطقة شرق المتوسط على خلفية اكتشافات الغاز أصبحت محط أنظار واهتمام عدد من الدول والفواعل، سواء داخل المنطقة أو خارجها، وهو ما اتضح من خلال انخراط القوى الكبرى غير المتوسطية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين). وقد ظهر هذا التفاعل

من خلال تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019 بين كل من مصر وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن وإسرائيل وفلسطين كدول مؤسسة، قبل أن تنضم إليهم فرنسا لكونها دولة متوسطية، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بصفة مراقب؛ ما يشير بوضوح إلى مدى الاعتراف الخارجي والاهتمام المتنامي بالمنطقة، الذي تصاعد في مرحلة ما بعد إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى شرق المتوسط، بعدما وقَّعت الدول الأعضاء على تحويله إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة في سبتمبر 2020.

وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، امتد الاعتراف بأهمية المنطقة إلى عدد من الفواعل، سواء الاتحاد الأوروبي - خاصةً بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية - بهدف استغلال موارد المنطقة في تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، أو عبر الشركات الدولية العاملة في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط. هذا الاعتراف يمكن أن يؤدي إلى بناء وتوطيد العلاقات الجيوسياسية والدبلوماسية بين دول حوض المتوسط؛ فعلى سبيل المثال، كون قبرص واليونان دولتَين عضوَين في الاتحاد الأوروبي يمكن أن يُساهِم في وصول دول مثل مصر ولبنان وإسرائيل إلى علاقات أعمق وبسهولة مع الاتحاد الأوروبي[17]؛ الأمر الذي تُرجِم من خلال مذكرة التفاهم بين مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي في يونيو 2022 التي تُفضِي إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالاعتماد المتبادل والمصالح الاقتصادية المشتركة، فقد تجلَّى ذلك في حرص دول المنطقة على استغلال الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها الموارد الهيدروكربونية "الغاز الطبيعي" في تعزيز التعاون فيما بينها؛ وذلك من خلال ما يُوصَف باقتصاد السلام؛ إذ قد تُساهِم المصالح التي تشكَّلت بفعل اكتشافات الغاز في تعزيز فرص التعاون بهدف تعظيم المكاسب بين مختلف الدول، ومن ثم إيجاد مساحات مشتركة من التفاهم لحل القضايا والمشاكل العالقة؛ وذلك عبر عدد من الأشكال من بينها التعاون في التنقيب عن الغاز الطبيعي، واستغلال البنية التحتية لتسييل الغاز وتداوله عبر خطوط الأنابيب ومشاريع الربط المختلفة بين تلك الدول، أو من خلال مشاريع الربط الكهربائي التي برزت مؤخرًا بين دول إقليم شرق المتوسط،

خاصةً بعدما نجحت تلك الدول، وفي مقدمتها مصر، في تحقيق فائض كبير يسمح لها بالتصدير؛ الأمر الذي يحقق جملة من العوائد والمكاسب الكبرى؛ ما يشير إلى رغبة دول شرق المتوسط في إعادة تعريف الإقليم انطلاقًا من المحددات الجيو اقتصادية[18]. ولعل التوصل إلى اتفاق بين لبنان وإسرائيل بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما، بجانب التفاهم بين قبرص وإسرائيل بشأن الخلاف حول حقل "أفروديت ويشاي" يصب في هذا الاتجاه بشكل كبير؛ إذ إن تلك الأطراف قد وجدت أنه من الأهمية تجاوز الخلافات القائمة بينها بهدف حصد أكبر قدر ممكن من المكاسب، خاصةً في ظل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بصورة غير مسبوقة عقب الحرب الروسية الأوكرانية.

أخيرًا، وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي، يمكن الذهاب إلى أن تشكيل منظمة شرق المتوسط وأنماط التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان، وكذلك بين إسرائيل وقبرص واليونان، تدخل ضمن المجمعات الأمنية داخل شرق المتوسط، بحيث لا يمكن أن تدخل أيٌّ من هذه الدول في حرب بعضها ضد بعض على موارد الطاقة في ظل التعاون القائم فيما بينها.

كما تتشارك هذه الدول بعض التصورات حول التهديدات الشائعة لمصالحها، ومن ثم تسعى إلى الحد منها، كما هو الحال فيما يتعلق بإدراك دول منظمة شرق المتوسط ما تمثله التحركات التركية من تهديد لمصالحها. وعليه يمكن النظر إلى شرق المتوسط على أنه مجمع أمني إقليمي؛ حيث توجد أنماط للصراع وأخرى للتعاون، علاوة على وجود درجة معينة من الوعي حول الاعتماد الأمني المتبادل بين هذه الدول يتطور من مجال الطاقة والاقتصاد إلى عدد من القضايا الأخرى المرتبطة بالإرهاب أو الهجرة غير الشرعية، والمشاكل البيئية، وغيرها من التهديدات غير التقليدية[19].

وهو ما اتضح من خلال الاتفاقيات المختلفة بين دول شرق المتوسط لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي بينها، علاوة على انتظام عقد التدريبات والمناورات العسكرية، ومن أبرزها مناورات "ميدوزا" بين مصر وقبرص واليونان التي بدأت عام 2015.

كما يدخل الاتفاق بين فرنسا واليونان في سبتمبر 2021 الرامي إلى تعزيز التعاون العسكري والدفاعي بينهما، ضمن الترتيبات الأمنية التي تتم بين دول المتوسط؛

بهدف مواجهة التحديات المشتركة ومنع الأمور من الانزلاق بعيدًا عن مسارها الطبيعي. على المنوال ذاته، وقَّعت إسرائيل واليونان أكبر اتفاقية مشتريات دفاعية بينهما خلال شهر أبريل 2021، وهي الاتفاقية التي تستهدف العمل على تدريب القوات الجوية اليونانية، وتدعيم اليونان بعدد من الأسلحة المتطورة؛ وذلك بموجب عقد بلغت قيمته نحو 1.65 مليار دولار.

كما وسعت الولايات المتحدة الأمريكية، خلال شهر أكتوبر 2021، اتفاق التعاون الدفاعي مع اليونان؛ ما يتيح لواشنطن الانتشار والوجود في عدد من القواعد باليونان، كما وقعت أيضًا اليونان والإمارات في نوفمبر 2020 على اتفاقية لتعزيز التعاون الدفاعي بينهما.

وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات، لا تتم تحت مظلة مؤسسية، فإن أهدافها وأنماطها والأطراف المنخرطة فيها تجعلنا ننظر إليها في إطار محاولة خلق تجمعات وتكتلات أمنية تحفظ الاستقرار والتوزان في إقليم شرق المتوسط، وهو الأمر الناجم عن الإدراك المشترك بين تلك الدول لطبيعة التهديدات التي تحيط بها.

المصادر:

1. على الدين هلال، جميل مطر، "النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية"، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979) ص 13.
2. Calleya, Stephen C." Navigating regional dynamics in the post-Cold War world patterns of relations in the Mediterranean area", PHD Thesis, (University of Warwick, 1995.) p 5.
3. Tziarras, Zenonas. "The Eastern Mediterranean: Between Power Struggles and Regionalist Aspirations : Re-Imagining the Eastern Mediterranean" Peace Research Institute Oslo, Report 2 , 2018, p 8
4. Maull, Hanns W., and Nuria Okfen. "Inter-regionalism in international relations: Comparing APEC and ASEM." Asia Europe Journal 1.2, 2003, p238.
5. Ibid, p 39
6. عبد اللطيف بوروبي، "نحو صياغة نموذج معرفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 47، يناير 2017، ص 217.
7. على الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق، ص 16.
8. Patrick M. Morgan," Theories and Approaches to International Politics: What are we to think?" (New Jersey: Page-Ficklien Publication Palo Alto, Ca., 4nd edition) 1987, pp. 206-207.
9. محمد فايز فرحات، مرجع سابق.
10. 10. Cantori, Louis J., and Steven L. Spiegel. "The Analysis of Regional International Politics: The Integration Versus the Empirical Systems Approach", International Organization 27.4, 1973, p475.
11. علي الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق، ص 17: 18.
12. المرجع السابق، ص 19.
13. أحمد عارف الكفارنة "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009)، ص 622.
14. Ragıp Kutay Karaca& Müge Yüce, "The Analysis of the Regional Sub-Systems" in International Relations: South and East Asia as a Regional Sub-System" , Gazi Akademik Bakış, 11(21), 2017, p 166.
15. INBAR, Efrai," The new strategic equation in the Eastern Mediterranean", Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Barllan University, 2014, p 9 .
16. Tziampiris, A. The New Eastern Mediterranean as a Regional Subsystem In The New Eastern Mediterranean "In "The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and States in a Volatile Era" , Springer, 2019, p 1-30
17. Ipid, Tziarras, Zenonas. P19.
18. محمد فايز فرحات، مرجع سابق.
19. Stivachtis, Yannis A. "Eastern Mediterranean: A new region? Theoretical considerations", In (Spyridon N. Litsas Aristotle Tziampiris Editors), "The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and States In a Volatile Era", Springer, 2019, P 50.

ثالثًا

التحولات الداخلية المصرية بعد يونيه 2013

تُعد السياسة الخارجية للدول تعبيرًا عن إرادتها وتوجهاتها السياسية، وتتشكل وفقًا لمجموعة من العوامل والمتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، وعليه يمكننا الوقوف على السياسة الخارجية المصرية تجاه شرق المتوسط عبر التعرض للمحددات الداخلية والخارجية التي دفعت مصر نحو هذه الدائرة التي يعد استحداثها ضمن دوائر السياسة الخارجية المصرية من تجليات ثورة 30 يونيو، وما أفرزه هذا التحول من تغيرات جذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي للدولة المصرية.

وفي هذا السياق، يمكننا الإشارة إلى أن البيئة الداخلية وما تشهده من تحولات، تؤثر بشكل مباشر على مسار وتوجهات السياسة الخارجية؛ وذلك في إطار الترابط بين الداخل وتحركات الخارج. ويختلف مستوى التأثير بين المحددات الداخلية والخارجية بين مرحلة وأخرى؛ ففي بعض الحالات، قد تلعب العوامل والمحددات الخارجية دورًا محوريًّا في صنع وصياغة سياسة الدولة، بينما في حالات أخرى تصبح المحددات الداخلية بمنزلة المحرك الأول والأكثر تأثيرًا في سياسة الدولة الخارجية[1].

وقد شهدت الفترة التي أعقبت ثورة 30 يونيو 2013 تحولًا كبيرًا في مسار السياسة الخارجية المصرية بات ملحوظًا في تلك الفترة؛ وذلك لعدد من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أولًا | القيادة السياسية:

شهدت الدولة المصرية خلال العقد الماضي عددًا من التغيرات على مستوى القيادة؛ وذلك بفعل ثورتي 25 يناير2011 و30 يونيو 2013، وقد أثَّرت القيادة السياسية بشكل واضح في تفاعلات الدولة على الصعيد الخارجي. ولقياس حدود تأثر السياسة الخارجية بتغير القيادة، يُمكننا الوقوف على فترة حكم الإخوان المسلمين؛ فمنذ إعلان فوز الدكتور محمد مرسي برئاسة الدولة، تشكلت السياسة الخارجية المصرية وفقًا لما يمكن وصفه بـ"النموذج الإخواني"، بحيث أصبحت التوجهات الخارجية تجاه دول إقليم الشرق الأوسط تدور في فلك تصورات ومصالح جماعة الإخوان المسلمين بغض النظر عن المصالح العليا للدولة المصرية، وقد انعكس ذلك بشكل كبير على تحالفات الجماعة وتكتلاتها الخارجية التي تشكلت على أساس أيديولوجي يتجاوز النهج المؤسساتي، بحيث تماهت بصورة أكبر مع تركيا وقطر بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك على حساب علاقات مصر مع حلفائها التقليديين[2].

وفي أعقاب ثورة 30 يونيو يمكننا تقسيم تلك الفترة لمرحلتين: أولاهما فترة تولي الرئيس عدلي منصور مقاليد الحكم، وفي تلك الفترة تحددت محاور عمل السياسة الخارجية ومرتكزاتها من خلال "العمل على دعم الثورة ونقل صورتها الحقيقية

للعالم الخارجي، بالإضافة للعمل على استعادة مصر موقعها العربي الإفريقي والمتوسطي، وتنشيط دورها الإقليمي والدولي، يضاف لذلك القضايا المرتبطة بالأمن القومي المصري والعمل على وضع الأرضية الشاملة والأسس الصحيحة للسياسة الخارجية المصرية المستقبلية "[3].

وترتبط المرحلة الثانية بتولي الرئيس "عبد الفتاح السيسي" مقاليد السلطة منذ يونيو 2014؛حيث تبني سياسة خارجية تعلي من مصالح الدولة، وتحفظ سيادتها، وترفض أي تدخل خارجي في شؤونها، وعدم التهاون في حماية الأمن القومي المصري.

يضاف لذلك تأكيد تعزيز وترسيخ استقلالية القرار كجزء من توجه القيادة السياسية، وهو ما ظهر للوهلة الأولى من خلال خطاب تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2014؛ حيث أشار لرفض المساومات والتبعية في السياسة الخارجية المصرية، كما حدد ما يمكن وصفه بالمبادئ والمرتكزات الأساسية لتوجهات مصر الخارجية التي تقوم على "الندية والالتزام والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى "[4].

كما تبلورت عدة اتجاهات، منها: العمل على مواجهة الإرهاب لمنع تفاقمه ومن ثم إعاقة الدولة المصرية، والحد من فاعليتها على الصعيد الخارجي، بالإضافة إلى بناء نوع من التماسك المجتمعي، وإنهاء حالة الانقسام والاستقطاب. كما دار الاتجاه الثالث في إطار فرض أدوات الردع عبر بناء وتحديث القوة العسكرية لمواجهة تحديات الأمن القومي المصري، كما كانت مساعي تحقيق نهضة اقتصادية ضمن المطالب والتوجهات الناجمة عن تغير القيادة التي ارتبطت بدور خارجي فاعل[5].

وينظر للتحركات المصرية وسياستها الخارجية تجاه دول شرق المتوسط كأحد أبرز التجليات التي نجمت عن تغير القيادة السياسية؛ حيث عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي القمة الأولى مع الرئيس القبرصي ورئيس وزراء اليونان في نوفمبر 2014؛ أي بعد أشهر قليلة من تولي الرئيس السيسي مقاليد الحكم، وهو ما سيتم التطرق إليه بشكل مفصل خلال الفصل الثالث.

ثانيًا | توسيع دوائر اتخاذ القرار:

على الرغم من مركزية القرار في صناعة السياسة الخارجية المصرية، فإن دوائر صنع السياسة الخارجية المصرية أصبحت متعددة في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو، ويعتبر إنشاء مجلس الأمن القومي من بين تلك الدوائر المستحدثة التي يمكن أن تلعب دورًا في صنع السياسة الخارجية؛ حيث نصت المادة 205 من الدستور المصري، على إنشاء المجلس، ويتشكل من كل من رئيس الجمهورية، وعضوية رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب ووزير الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والعدل والصحة والاتصالات والتعليم، علاوة على رئيس المخابرات العامة ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب. ويختص المجلس بعدة أمور؛ من بينها توجيه السياسات الخارجية والتعاون الدولي في دوائر اهتمام الأمن القومي المصري، واتخاذ القرارات التي تهدف إلى حماية هوية الدولة وسيادتها واستقلالها ومكانتها الإقليمية والدولية[6].

وقد تمت ترجمة هذا الدور في إطار عدد من الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن القومي وأعضاؤه، بهدف توجيه السياسة الخارجية المصرية وتحديد أولويات الحركة تجاه القضايا الملحة والشائكة. ومن بين أبرز تلك الاجتماعات، الاجتماع الذي عقده المجلس في يناير 2020؛ وذلك لبحث سبل التعاطي مع قرار موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا؛ ما يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري، يحتاج إلى وضع خطة عمل واستراتيجية للتعامل معه، كما عُقد المجلس في عدد من المناسبات الأخرى، ولعل أبرزها مناقشة أزمة سد النهضة كما حدث في يونيو 2020.

على صعيد آخر، نصَّت المادة 203 من دستور عام 2014، على إنشاء مجلس الدفاع الوطني، ويشكل المجلس برئاسة رئيس الدولة، وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمالية، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

وقد تم تحديد مهام مجلس الأمن القومي، ومن بينها النظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، وإقرار وثيقة السياسة العسكرية وتنسيقها مع كافة السياسات التخصصية، خاصةً الخارجية، كما اشترط موافقة المجلس على إرسال قوات في مهام قتالية خارج البلاد[7].

ثالثًا | الحرب على الإرهاب:

تعد مكافحة الإرهاب والعمل على تجفيف منابعه والقضاء عليه ضمن المحددات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية، بل أصبح من الأولويات والأهداف الرئيسية للتوجهات الخارجية منذ عام 2013؛ حيث شهدت الدولة المصرية، خاصة في المرحلة التي أعقبت فض اعتصامي رابعة والنهضة المسلحين خلال أغسطس 2013 موجة غير مسبوقة من الإرهاب في الداخل استهدفت البنية التحتية للدولة، وكافة القطاعات، علاوة على ضباط الشرطة والقوات المسلحة والقضاء ورجال الدين، فضلًا عن استهداف المؤسسات الدينية، سواء الكنائس أو المساجد، يضاف لذلك استهداف السفارات ومقرات البعثات الدبلوماسية.

ويمكننا الاستدلال على تصاعد الموجة الإرهابية في تلك الفترة من خلال الوقوف على ترتيب مصر في مؤشر الإرهاب العالمي؛ فبعدما احتلت المرتبة رقم 27 خلال الفترة من 2002 حتى 2011، جاءت في الترتيب رقم 13 خلال عامي 2013 و2014(8).

وخلال الفترة الممتدة من 2014 حتى 2019 تعددت أشكال وأنماط تلك الظاهرة التي اختلفت في حدتها وتأثيرها على الأمن القومي المصري، ومن بينها نمط الإرهاب الإقليمي، سواء الإرهاب الناجم عن انتشار وتمدد تنظيم داعش في سوريا والعراق، علاوة على نمط الإرهاب المحلي. وعلى هذا الأساس باتت مكافحة الإرهاب ضمن التوجهات الأساسية للدولة المصرية بعد ثورة 30 يونيو 2013، وهو ما ترجمته مشاركة مصر في التحالف الدولي الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية ضد داعش في سبتمبر 2014.

وقد انعكس ذلك على مجمل تحركات مصر الخارجية؛ فخلال المحافل الدولية والتجمعات الكبرى كان هناك حرص دائم من القيادة السياسية على طرح رؤية مصر في هذه القضية وتأكيد ضرورة تعاون المجتمع الدولي لتطويق تلك الظاهرة، وهو ما ترجمته خطابات الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في كافة المحافل؛ فخلال خطابه الأول في الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد السيسي أن "الإرهاب لا يفرق في تفشيه بين مجتمع نامٍ وآخر متقدم؛ ما يحتم تكثيف التعاون والتنسيق لتجفيف منابع الدعم الذي يتيح للتنظيمات الإرهابية مواصلة جرائمها، إعمالًا لمبادئ ميثاق الأمم لمتحدة وتحقيقًا لأهدافها"[9].

كما دعت مصر، خلال شهر مارس 2015، لإنشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، وحماية الأمن القومي العربي، والعمل على مكافحة الإرهاب، وهو ما أقره البيان الختامي للقمة العربية السادسة والعشرين "بشرم الشيخ"، إلا أنها لم تُفعَّل بعد؛ .

وقد تطرق لذات القضية في كل خطاباته داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ما يدل على محورية مكافحة الإرهاب كهدف دائم للسياسة الخارجية المصرية. وعلى ذات المنوال، طرحت مصر رؤيتها خلال عضويتها في مجلس الأمن 2017-2016، علاوة على رئاستها لجنة مكافحة الإرهاب. وقد ركزت مصر جهودها على طرح استراتيجيتها التي تستهدف تفعيل قرارات مجلس الأمن المرتبطة بتحجيم الظاهرة وتقويضها.

وقد مثلت القمة العربية الإسلامية-الأمريكية التي عقدت في الرياض مايو 2017، النقطة الأبرز في طرح المقاربة المصرية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي ارتكزت على عدة محاور رئيسية؛ أولها: عدم اختزال مواجهة التنظيمات والتصدي لها على فصيل دون غيره، وثانيها: مواجهة كافة أبعاد الظاهرة الإرهابية، سواء ما يتعلق بالتمويل والتسليح والدعم السياسي والأيديولوجي. ثالثها: تأكيد المواجهة الفكرية والأيديولوجية كحائط صد يستهدف منع تجنيد مقاتلين في صفوف تلك التنظيمات. رابعها: الحاجة لاستعادة الدولة الوطنية وتعزيز وتقوية تلك المؤسسات بهدف الحيلولة دون توفير البيئة الحاضنة لبروز وتفشي تلك الظاهرة[11].

وفي إطار إدراك مصر التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، سواء ما يتعلق باستمرار الصراعات المسلحة وتنامي مخاطر الإرهاب والتطرف، خاصة في منطقة الساحل والصحراء والقرن الإفريقي؛ فقد عرض الرئيس "عبد الفتاح السيسي" خلال قمة الاتحاد الإفريقي الثالثة والثلاثين في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" (فبراير 2020) استعداد مصر لاستضافة قمة إفريقية تستهدف إنشاء قوة إفريقية مشتركة لمكافحة الإرهاب[12].

وفي نوفمبر 2021، تم الإعلان عن تفعيل مركز مكافحة الإرهاب لتجمع دول الساحل والصحراء ومقره القاهرة؛ وذلك بناءً على توصية مؤتمر وزراء دفاع دول تجمع الساحل والصحراء، الذي عُقد في مارس 2016 في مدينة شرم الشيخ، بهدف مواجهة الإرهاب والتنسيق بين تلك الدول وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتدريب العناصر الأمنية لتلك الدول بهدف مكافحة الإرهاب والحد من تأثيراته على الأمن القومي لدول المنطقة باعتباره ظاهرة عابرة للحدود لا ترتبط بنطاق جغرافي محدد.

ومن هنا تظهر الحرب على الإرهاب كأحد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية، خاصة أن مصر لديها تجربة ناجحة في تحجيم تلك الظاهرة، سواء في تسعينيات القرن الماضي، أو الحد من مخاطره وتطويقه بعدما تفشى الإرهاب المحلي في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013. وعليه يساهم تراكم الخبرات في إعادة تموضع مصر كقوة رئيسية لديها القدرة على حشد قدراتها وطرح رؤيتها من أجل التأثير في المتغيرات والتحولات الأمنية المحيطة بها[13].

رابعًا | استراتيجية التنمية المستدامة 2030:

منذ إطلاقها في فبراير 2016، أصبحت رؤية مصر 2030 محددًا أساسيًّا لسياسة مصر الخارجية؛ حيث باتت تعكس خطة مصر في عدد من المجالات استنادًا للتنمية الشاملة والمستدامة، وكذلك التنمية الإقليمية المتوازنة. وقد تطرقت الاستراتيجية في بعض محاورها لأهداف مصر على صعيد السياسة الخارجية؛ حيث اعتبرت أن جزءًا من أهداف التنمية المستدامة يرتبط بالحفاظ على الأمن القومي المصري، وعليه صاغت الرؤية هدفًا عامًّا يتمثل في "أن تكون مصر بحلول عام 2030 دولة عربية، مستقلة، ذات سيادة، تتبنى سياسة خارجة نشطة وفعالة ومتوازنة للحفاظ

على الأمن القومي بما في ذلك سلامة ووحدة أراضيها، وأمن حدودها، ورخاء شعبها، واستقلال قرارها، وتعمل على تحقيق مصالحها الاستراتيجية دوليًا وإقليميًا، كما تحترم التزاماتها الدولية والقانون الدولي".

وفي هذا الإطار، أكدت الاستراتيجية أن هذه الأهداف يمكن أن تشكل سياسة مصر الخارجية خلال خمسة عشر عامًا؛ وذلك من خلال ثلاث مراحل رئيسية: الأولى تستهدف إعادة سياسة مصر الخارجية إلى وضعها الطبيعي. ويمكن تحقيق هذا الهدف وفقًا للاستراتيجية من خلال حماية الدولة بعيدًا عن التهديدات الإرهابية، واحتواء أي تهديدات يمكن أن تنجم عن السيولة الأمنية وتفتت دول الجوار، بجانب العمل على بناء القوة الذاتية لمصر، وغير ذلك من الأدوات.

كما أوضحت الاستراتيجية أن المرحلة الثانية (مرحلة التعافي) تستهدف "تمكين مصر من الإمساك بزمام الأمور والمبادرة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وذلك عبر توسيع الأدوات الدبلوماسية، والسياسات والمبادرات بهدف تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وجعل مصر محور الارتكاز الإقليمي في الشرق الأوسط"، على أن تستهدف المرحلة الثالثة (التقدم) طرح مبادرات تقود إلى حراك سياسي دولي وإقليمي، والاضطلاع بدور قيادي في مواجهة الإرهاب وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي في كافة المجالات[14].

ومن ثم، فإن استراتيجية التنمية المستدامة والعمل على الارتقاء بالداخل من خلال تنمية كافة القطاعات ومناحي الحياة أصبح أولوية لدى صانع القرار المصري، وعليه فقد عمل على خلق بيئة خارجية مواتية ومتوافقة مع هذا الهدف، بحيث انصب تركيز السياسة الخارجية على خدمة أهداف التنمية الداخلية.

خامسًا | العامل الاقتصادي:

أثر المحدد الاقتصادي بشكل كبير على السياسة الخارجية المصرية في أعقاب ثورة 30 يونيو، فبعد عام من حكم الإخوان المسلمين لمصر وصل حجم الدين المحلي نحو 1442 مليار جنيه بزيادة بلغت نحو 25 % عما كان عليه قبل فترة الرئيس الأسبق "محمد مرسي"، كما وصل الدين العام الخارجي لنحو 43.2 مليار دولار بزيادة تقترب من 10

مليارات دولار مقارنة بعام 2012 وفترة إدارة المجلس العسكري للبلاد، كما بلغ معدل النمو الاقتصادي 2.1 ٪ بعدما كان 5.1 ٪ عام 2010 و2.2 ٪ خلال عام 2012[15].

يضاف لذلك ارتفاع نسبة التضخم والبطالة في ظل تراجع عائدات السياحة بسبب الأوضاع الداخلية التي مرت بها البلاد. وعلى الرغم من نجاح الحكومة المصرية في خفض نسبة الدين العام (الداخلي والخارجي) من 108 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي عام 2015/2016 إلى 87.5 ٪ نهاية العام المالي 2019/2020 (16) بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2016.

لقد ساهم الوضع الاقتصادي المتأزم في فترات ما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية المصرية، خاصةً تجاه دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات والكويت، فوفقًا لتقرير صادر عن البنك المركزي المصري حصلت مصر على مساعدات مالية بلغت 29 مليار دولار في الفترة من 2011 حتى 2016 منها ما يقرب من 22 مليار دولار منذ 2013 حتى 2016، وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين الدول التي قدمت مساعدات لمصر بنحو 8 مليارات دولار؛ منها مليارا دولار قبل ثورة 30 يونيو، في حين بلغت حجم المساعدات التي قدمتها الإمارات نحو 6 مليارات دولار، كما قدمت الكويت 5 مليارات دولار.

كما أثر المحدد الاقتصادي في توجه مصر لطلب قروض ومساعدات من عدد من المؤسسات الدولية؛ فمنذ عام 2016 حصلت مصر على مساعدات مالية تقدر بنحو 20 مليار دولار حتى يونيو 2021. وعليه يمكن اعتبار العامل الاقتصادي ضمن المحددات الأساسية التي أثرت في توجهات مصر الخارجية إبان ثورة 30 يونيو 2013[17].

ويمكن تحديد ملامح السياسة الخارجية المصرية ورؤيتها للتحديات المرتبطة بالإقليم في ضوء الوقوف على كلمة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" خلال قمة جدة للأمن والتنمية في يوليو 2022؛ حيث طرح مقاربة مصرية شاملة للتعاطي مع ملفات الإقليم؛ وذلك عبر خمسة محاور رئيسية يمكننا تحديدها على النحو التالي:

أولًا | التعاطي مع الأزمات الممتدة في المنطقة: حيث أكد الرئيس "السيسي" أن الانطلاق نحو المستقبل يتوقف على كيفية التعامل مع أزمات الماضي الممتدة، ومن ثم فإن جهودنا المشتركة لحل أزمات المنطقة، سواء تلك التي حلت خلال العقد المنصرم، أو المستمرة ما قبل ذلك، لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا من خلال التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية لقضية العرب الأولى، وهي القضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين المستند إلى مرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يكفل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ومن هنا، لا بد من تكثيف جهودنا المشتركة، ليس فقط لإحياء مسار عملية السلام، بل لنصل به هذه المرة إلى حل نهائي لا رجعة فيه، ليكون بذلك قوة الدفع التي تستند إليها مساعي السلام في المنطقة.

ثانيًا | تعزيز دور الدولة الوطنية: حيث إن بناء المجتمعات من الداخل على أسس الديمقراطية والمواطنة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ونبذ الأيديولوجيات الطائفية والمتطرفة وإعلاء مفهوم المصلحة الوطنية، هو الضامن لاستدامة الاستقرار بمفهومه الشامل، والحفاظ على مقدرات الشعوب، والحيلولة دون السطو عليها أو سوء توظيفها. ويتطلب ذلك تعزيز دور الدولة الوطنية ذات الهوية الجامعة، ودعم ركائز مؤسساتها الدستورية، وتطوير ما لديها من قدرات وكوادر وإمكانات ذاتية، لتضطلع بمهامها في إرساء دعائم الحكم الرشيد، وتحقيق الأمن، وإنفاذ القانون، ومواجهة القوى الخارجة عنه، وتوفير المناخ الداعم للحقوق والحريات الأساسية، وتمكين المرأة والشباب، وتدعيم دور المجتمع المدني كشريك في عملية التنمية، وكذلك دور المؤسسات والقيادات الدينية لنشر ثقافة الاعتدال والتسامح، بما يضمن التمتع بالحق في حرية الدين والمعتقد، فضلًا عن تكريس مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ودفع عجلة الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وصولًا إلى التنمية المستدامة، تلبيةً لتطلعات شعوبنا نحو مستقبل أفضل يشاركون في بنائه ويتمتعون بثمار إنجازاته دون تمييز.

ثالثًا | تأكيد مفهوم الأمن الإقليمي المتكامل: أكد الرئيس "السيسي" أن الأمن القومي العربي، كل لا يتجزأ، وأن ما يتوافر لدى الدول العربية من قدرات ذاتية،

بالتعاون مع شركائها، كفيل بتوفير الإطار المناسب للتصدي لأي مخاطر تحيق بعالمنا العربي، وشدد في هذا الصدد على أن مبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والإخاء، والمساواة، هي التي تحكم العلاقات العربية البينية، وهي ذاتها التي ينص عليها روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ويتعين كذلك أن تكون هي ذاتها الحاكمة لعلاقات الدول العربية مع دول جوارها الإقليمي، وعلى الصعيد الدولي. كما حث الرئيس "السيسي"، في إطار تناول مفهوم الأمن الإقليمي المتكامل، على ضرورة اتخاذ خطوات عملية تفضي لنتائج ملموسة باتجاه إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، والحفاظ على منظومة عدم الانتشار، بما يمثل حجر الأساس لمنظومة متكاملة للأمن الإقليمي في المنطقة.

رابعًا | مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف: ترى مصر أن الإرهاب يظل تحديًا رئيسيًّا عانت منه الدول العربية على مدار عدة عقود؛ لذا تجدد مصر التزامها بمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف بكافة أشكاله وصوره بهدف القضاء على جميع تنظيماته والميليشيات المسلحة المنتشرة في عدة بقاع من العالم العربي، التي تحظى برعاية بعض القوى الخارجية لخدمة أجندتها الهدامة، وترفع السلاح لتحقيق مكاسب سياسية ومادية، وتعيق تطبيق التسويات والمصالحات الوطنية، وتحول دون إنفاذ إرادة الشعوب في بعض الأقطار، بل تطورت قدراتها لتنفذ عمليات عابرة للحدود. كما شدد "الرئيس" في هذا السياق على أنه لا مكان لمفهوم الميليشيات والمرتزقة وعصابات السلاح في المنطقة، وأن على داعميها ممن وفروا لهم المأوى والمال والسلاح والتدريب، وسمحوا بنقل العناصر الإرهابية من موقع إلى آخر، أن يراجعوا حساباتهم وتقديراتهم الخاطئة، وأن يدركوا بشكل لا لبس فيه أنه لا تهاون في حماية الأمن القومي وما يرتبط به من "خطوط حمر"، عن طريق حماية "أمن" و"مصالح" و"حقوق" "الدولة المصرية" بكل الوسائل.

خامسًا | التعاون والتضامن الدوليان: يرتبط هذا المحور بضرورة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وفقًا للمواثيق والمعاهدات الدولية لرفع قدرات العالم العربي في التصدي للأزمات العالمية الكبرى والناشئة، كقضايا نقص إمدادات الغذاء،

والاضطرابات في أسواق الطاقة، والأمن المائي، وتغير المناخ بهدف احتواء تبعات هذه الأزمات والتعافي من آثارها، وزيادة الاستثمارات في تطوير البنية التحتية في مختلف المجالات، وبما يسهم في توطين الصناعات المختلفة، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، ووفرة السلع.

وفي هذا السياق، تدعم مصر كل جهد من شأنه تطوير التعاون وتنويع الشراكات مع الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية لمواجهة أزمتي الغذاء والطاقة التي برزت مخاطرهما مع الحرب الروسية ضد أوكرانيا، مع تأكيد أن التعامل مع تلك الأزمات يتطلب مراعاة أبعادهما المتعددة على المدين القصير والبعيد لوضع آليات فعالة للاستجابة السريعة لاحتياجات الدول المتضررة من خلال حزم عاجلة للدعم، فضلًا عن تطوير آليات مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، مع مراعاة المستقبل.

المصادر:

1. Bojang, A. S. "The study of foreign policy in international relations." Journal of Political Sciences and Public Affairs 6.4, 2018, p 5.

2. إيمان رجب، "تحولات السياسة الخارجية المصرية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ثورة 30 يونيو 2013"، في التحولات السياسية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ (هويدا عدلي محرر)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2015، ص 591.

3. "نبيل فهمي يحدد أولويات السياسة الخارجية"، الأهرام، 27 يوليو 2013، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/P6gci

4. "خطاب تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي"، يونيو 2014، موقع رئاسة الجمهورية المصرية، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/PE9t5

5. أحمد يوسف أحمد، "القيادة في سياسة مصر العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 227، يناير 2022، ص 173.

6. قانون إنشاء مجلس الأمن القومي رقم 19 لسنة 2014.

7. قانون إنشاء مجلس الدفاع الوطني رقم 21 لسنة 2014.

8. "GLOBAL TERRORISM INDEX 2015", The Institute for Economics and Peace (IEP), p 10, 2016.

9. "خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي.. الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة"، موقع رئاسة الجمهورية المصرية، 25 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/WOJdq

10. إيمان زهران، "مصر والتحالفات الإقليمية: دوافع الاستمرار ومحركات التغيير"، الملف المصري، العدد 84، أغسطس 2021، ص 18.

11. "خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض"، موقع رئاسة الجمهورية المصرية، 21 مايو 2017، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/L9RbY

12. "خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة الإفريقية الثالثة والثلاثين"، موقع رئاسة الجمهورية المصرية، 8 فبراير 2020، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/YEyMZ

13. إيمان رجب، "المكون الأمني في السياسة الخارجية المصرية"، الملف المصري، العدد 43، مارس 2018، ص 16.

14. "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016.

15. "بيانات وزارة المالية والبنك المركزي المصري".

16. فخري الفقي، "تقييم أداء استراتيجية إدارة الدين العام في مصر"، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق اقتصادية، العدد 2، يناير 2021، ص 9.

17. محمد كمال، "الجديد في السياسة الخارجية المصرية.. ملاحظات أساسية"، مجلة السياسة الدولة، العدد 209، يوليو 2015، ص 65.

رابعًا

ضغوط وتحديات البيئة الإقليمية والدولية

تلعب البيئة الدولية دورًا محوريًّا في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية لكل دولة؛ إذ إن السياسة الخارجية تتعلق بشكل كبير بتفاعل الدول بعضها مع بعض، وهو ما يتم بشكل أساسي على المستوى الدولي. وعليه ينظر البعض للعوامل الدولية بكونها الأكثر أهميةً في تحديد السياسة الخارجية للبلاد، ومن بينها على سبيل المثال، النظام الدولي وهيكل القوة الدولي، وكذلك القانون الدولي والمنظمات الدولية، بالإضافة لتحالفات الدولة والقوة العسكرية وغيرها من العوامل الأخرى.

يتم التركيز على الفترة التي أعقبت تنامي اكتشافات الغاز في تلك المنطقة، باعتبار أن التحول الكبير في مسار السياسة الخارجية المصرية بات ملحوظًا في تلك الفترة؛ وذلك لعدد من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أولًا | الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة:

يمكن اعتبار تصاعد الزخم وعودة الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط ضمن المحركات الأساسية التي دفعت السياسة الخارجية المصرية للاهتمام بما يجري في المنطقة كأحد المحاور الاستراتيجية والجيوسياسية ذات الأهمية الكبرى؛ لكونها نقطة التقاء ثلاث قارات مختلفة (أوروبا وآسيا وإفريقيا)، وقد تصاعدت أهميتها في العقد الأخير، خاصةً بعد اكتشافات الغاز الطبيعي في تلك المنطقة، التي ساهمت في عودة المنطقة لقلب الاهتمام الدولي، بل باتت مجالًا للتنافس بين عدد من القوى.

وقد أضفى البعد الاقتصادي لتلك الاكتشافات أهمية متزايدة على المنطقة، ووضع منظورًا جديدًا للأمن البحري، باعتبار أن الإطار الجيو-اقتصادي للمنطقة قد أفرز عددًا من التكتلات والعلاقات المتباينة، التي أثارت مجموعة من التفاعلات تشكلت بعضها على أسس صدامية، في حين جاءت الأخرى في إطار تعاوني؛ ما ساهم في تشكيل وبناء خريطة جديدة للأمن في تلك المنطقة الحيوية.

ثانيًا | التحركات التركية في إطار عقيدة الوطن الأزرق:

شكَّلت التحركات التركية شرق المتوسط تهديدًا للمصالح العليا والأمن القومي للدولة المصرية، ومن ثم جاءت التحركات المصرية بهدف الحد من تأثير تلك التحركات، وقد أفضت في نهاية الأمر إلى فرض حالة من العزلة وإقصاء تركيا من كافة الترتيبات الجماعية.

ومن هنا بدأت تركيا تنتهج نهجًا قائمًا على إثارة التوتر ومخالفة قواعد القانون الدولي والعمل على فرض أمر واقع، وقد استندت في ذلك إلى "عقيدة الوطن الأزرق" Blue Homeland التي حلت منذ تولي الرئيس أردوغان الحكم محل "العمق

الاستراتيجي" التي كانت الإطار الحاكم للسياسة الخارجية التركية. وتعود جذور فكرة الوطن الأزرق إلى عام 2006، عندما طرحها الأدميرال البحري "جيم جوردينيز" لكن التركيز على هذا الطرح تزايد في الفترة التي أعقبت عام 2016، وكانت تشير بشكل رئيسي لحصص تركيا في البحار المحيطة بها ومنها حصصها في منطقة شرق المتوسط، بل باتت بمنزلة المحرك الرئيسي لتركيا وتفاعلاتها في المنطقة، وهو ما عبَّر عنه الرئيس التركي بشكل صريح عام 2019 خلال خطابه في عيد الجمهورية: "إنني أقر بأننا مستعدون لحماية كل مساحة من وطننا الأزرق البالغة مساحته 462 ألف متر مربع بتصميم كبير". ويعد هذا التوجه جزءًا أساسيًّا في الرؤية التركية، خاصةً في ظل تفسيرات ترى أن تراجع الإمبراطورية العثمانية وسقوطها كان بسبب افتقارها إلى قوة بحرية مؤثرة. وعليه يحظى مفهوم "الوطن الأزرق" باهتمام كبير بين مختلف الحركات والأحزاب التركية باختلافها الأيديولوجي.

وترتكز تلك الرؤية على منطق توظيف القوة العسكرية لفرض القوة والهيمنة، بحيث بات الإطار الحاكم يدور حول أهمية اعتماد تركيا على قواتها المسلحة لاستعادة الوطن الأزرق وفرض هيمنتها على البحار المحيطة بها (بحر إيجه، البحر المتوسط، البحر الأسود)،بدا واضحًا إعلاء تركيا للعسكرة على حساب الأدوات الدبلوماسية في منطقة شرق المتوسط.

وفي هذا الإطار، صنف واضعو عقيدة "الوطن الأزرق" دول البحر الأبيض المتوسط إلى ثلاث مجموعات: الحلفاء (قبرص الشمالية وليبيا)، والخصوم البنيويون "The structural adversaries" (اليونان وقبرص)، والخصوم العرضيون "oc-casional adversaries" وتضم هذه المجموعة الدول المتشاطئة على البحر المتوسط سواء إيطاليا، إسرائيل، فلسطين، لبنان، سوريا ومصر[1].

وقد أثرت تلك العقيدة على مجمل تحركات تركيا، سواء فيما يرتبط بالتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية لقبرص واليونان، أو عبر توقيع مذكرة تفاهم بشأن ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، أو من خلال عسكرة التفاعلات، وكانت تستهدف في كل ذلك البحث عن مصدر طاقة لتلبية احتياجاتها الداخلية، خاصةً في ظل ندرة موارد

الطاقة؛ إذ تستورد تركيا نحو 90 % من احتياجاتها من الخارج، ومن ثم تسعى عبر تحركاتها لتأمين تلك الموارد والعمل على خفض فاتورة استيراد الطاقة من الخارج؛ فخلال الفترة من 2014 حتى 2019 بلغت فاتورة استيراد الطاقة نحو 185 مليار دولار[2]، ناهيك عن رغبتها في توظيف موقعها الجيوسياسي في التحول إلى مركز لنقل الطاقة إلى دول أوروبا.

وقد مثَّل تدخلها العسكري في ليبيا وتوقيع مذكرة تفاهم بشأن ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس 27 نوفمبر 2019، أحد أنماط التحرك التركي شرق المتوسط؛ ما ساهم في زيادة حدة التوتر مع دول المنطقة التي ترفض تحركات أنقرة المخالفة للقانون الدولي للبحار؛ حيث عارضت اليونان المذكرة نظرًا لتجاهلها جزيرة رودس وكريت، كما رفضتها القاهرة ووصفتها بأنه غير قانونية.

ويمكن فهم تحركات تركيا ودوافعها لتوقيع الاتفاقية مع حكومة السراج في ضوء اعتراض تركيا على اتفاقية الأمم المتحد للبحار؛ إذ إن تنفيذ مبادئ الاتفاقية يحد من نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة لتركيا ومن ثم يقلل فرص اكتشاف الغاز الطبيعي. من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل حالة العزلة التي تعانيها تركيا والتي فرضت عليها بفعل توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول المتشاطئة في المتوسط كما هو الحال في ترسيم الحدود البحرية بين كل من قبرص مع مصر ولبنان، وكذا إسرائيل، علاوة على اتفاقية مماثلة بين اليونان ومصر.

وتعمل أنقرة من خلال المذكرة على تقويض تلك التحركات المضادة لها؛ حيث رسمت المذكرة محورًا بحريًّا افتراضيًّا بين "دالامان" الواقعة على الساحل الجنوبي الغربي لتركيا، ودرنة على الساحل الشمالي الشرقي لليبيا. ومن وجهة نظر صانع القرار التركي، فإن هذا الخط يتيح له التصدي للعزلة المفروضة عليه[3].

هذه العقيدة تسببت في إثارة التوتر بمنطقة شرق المتوسط؛ ما استدعي انخراطًا مصريًّا للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي في تلك المنطقة ضد أي تهديدات يمكن أن تنجم عن المساعي التركية لفرض الهيمنة وبسط النفوذ بما لا يتماشى مع القانون الدولي.

ثالثًا | تصاعد التهديدات الأمنية:

ثمة تهديدات تؤثر بشكل كبير على البيئة الأمنية لشرق المتوسط، ومن ثم على المصالح المصرية، بل تزيد حالة الاضطراب والارتباك التي تشهدها المنطقة، سواء كانت تلك التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

1- تهديدات الهجرة غير الشرعية:

تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن مهددات الأمن والتحديات الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام وحوض شرق المتوسط بشكل خاص. ووفقًا لتقرير وكالة الحدود وخفر السواحل التابعة للاتحاد الأوروبي "فرونتكس"، فقد تم تسجيل ما يزيد عن 11 ألف حالة غير قانونية عبر طريق شرق البحر المتوسط حتى (سبتمبر 2021). ورغم أن هناك انخفاضًا يُقدر بنحو 25 ٪ مقارنةً بالمدة المناظرة من العام الماضي، فإن تلك الظاهرة لا تزال تمثل تهديدًا كبيرًا، خاصةً أن طريق شرق المتوسط تم توظيفه خلال السنوات الماضية للتسلل إلى أوروبا.

حيث سجل عام 2015 أكبر موجة هجرة في القارة منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث تمكن نحو 885 ألف مهاجر[4] من الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي. وتعادل هذه النسبة نحو 17 ضعف حالات الهجرة التي تم تسجيلها عام 2014 التي وصلت لنحو 50 ألف حالة، كما شهد عام 2016 نحو 182 ألف حالة. ويعود الانخفاض في الأعداد إلى الاتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا في مارس من العام ذاته والذي وعدت فيه أنقرة بإغلاق حدودها وعودة اللاجئين السوريين الذين وصلوا لليونان عبر حدودها مقابل حصول أنقرة على نحو 6 مليارات يورو مساعدات من الاتحاد الأوروبي[5].

في حين تسرب نحو 42 ألفًا خلال عام 2017. وقد زادت أعداد الهجرة غير الشرعية بنحو 14 ألفًا خلال عام 2018 لتصل إلى ما يزيد عن 56 ألف حالة هجرة غير شرعية عبر شرق البحر الأبيض المتوسط[6].

وقد كان شرق البحر الأبيض المتوسط هو المسار الأكثر استخدامًا إلى أوروبا في عام 2019؛ حيث قفز عدد عمليات اكتشاف المعابر الحدودية غير الشرعية إلى ما يزيد

عـن 83 ألفًـا، وهـو أعلـى معـدل منـذ عـام 2016. وفي عـام 2020 انخفـض العـدد إلى نحـو 20 ألفًـا. وعلـى الرغـم مـن أن مطلـع العـام قـد شـهد ارتفاعًـا في الأعـداد، فـإن القيـود المرتبطـة بجائحـة كورونـا في كل مـن اليونـان وتركيـا أدت إلى انخفـاض ملحـوظ بـاقي العـام. وخـلال عـام 2021 وصـل العـدد الإجمـالي إلى 20567 مهاجـرًا غـير شـرعي.

والشـكل التـالي يوضـح حـالات الهجـرة غـير الشـرعية عـبر طريـق شـرق البحـر المتوسـط منـذ عـام 2008 حـتى عـام 2021.

شكل رقم (3)

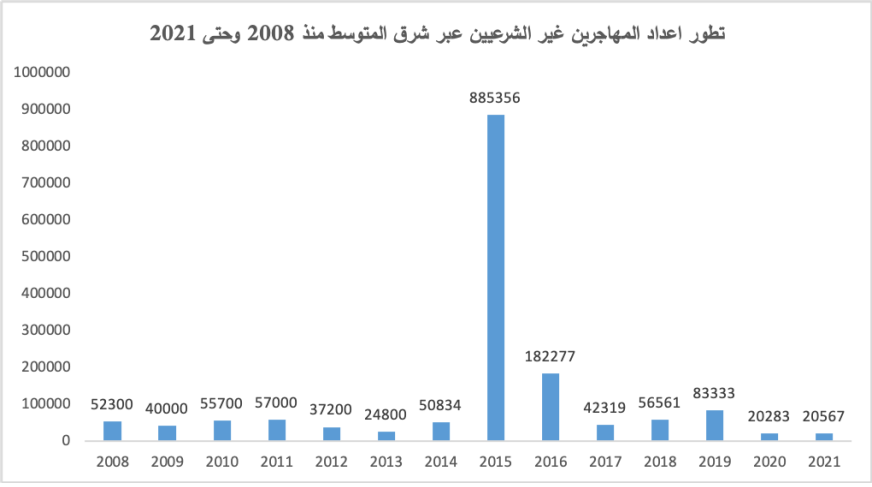

اعداد الباحث، المصدر استنادًا للبيانات الواردة على موقع وكالة فرونتكس الأوروبية للحدود وخفر السواحل، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/UqmkA

2 – ظاهرة الاتجار بالبشر والأسلحة:

لا شـك أن هنـاك تشـابكًا بـين ظاهـرة تهريـب البشـر والاتجـار بهـم وبـين تصاعـد موجـات الهجـرة واللجـوء، خاصـةً في منطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط؛ فوفقًـا لمكتـب الشـرطة الأوروبي "يوروبـول" فـإن أكـثر مـن 90 % مـن عمليـات الهجـرة والتسـلل غـير النظاميـة لـدول الاتحـاد الأوروبي، تـأتي مـن جنـوب وشـرق البحـر المتوسـط، مـن خـلال شـبكات وعصابـات الجريمـة المنظمـة؛ إذ تحظـى الأنشـطة المرتبطـة بتهريـب البشـر والاتجـار

بهم بجاذبية؛ لعدة عوامل؛ من بينها صعوبة كشفها، علاوة على المكاسب الطائلة والعائدات الناجمة عنها؛ إذ تشير التقديرات إلى أن معدل العائدات المالية المتعلقة بتهريب البشر والاتجار بهم خلال عام 2015 - وهو العام الذي شهد معدلات غير مسبوقة من الهجرة عبر المتوسط - قد وصل لما يقرب من 3 إلى 6 مليارات يورو[7].

من ناحية أخرى، برزت مؤشرات الاتجار بالأسلحة وتهريبها؛ حيث ساهم سقوط نظام القذافي في ليبيا وحالة الانفلات التي أعقبت عام 2011 وانهيار المؤسسات الأمنية في قيام عدد من الجماعات والتنظيمات بالسيطرة على مخزون السلاح الليبي؛ حيث ظهر ما يقدر بـ1700 جماعة مسلحة، منظمة على أسس إقليمية وقبلية وعرقية وأيديولوجية[8]؛ ما ساهم في رفع التحديات الأمنية وحالة السيولة، خاصةً لدول الجوار الليبي.

يذكر أنه في أعقاب رفع حظر الاتحاد الأوروبي والعقوبات الأمريكية عن ليبيا، كان قد تم منح تراخيص تصدير أسلحة تقدر بنحو 1.13 مليار يورو إلى ليبيا بحلول 2011[9]، ومنذ ذلك الحين شكل انتشار الأسلحة مشكلة أمنية وتحديًا كبيرًا لكل من ليبيا وجيرانها[10]. ولا شك أن ما يحدث في ليبيا من تطورات ينعكس سلبًا وبصورة مباشرة على منطقة شرق البحر المتوسط.

3- انتشار الظاهرة الإرهابية:

ساهم عدم الاستقرار السياسي على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، خاصةً في مرحلة ما بعد 2011، في تعزيز ظاهرة الإرهاب؛ حيث أدت الاضطرابات التي شهدتها دول المنطقة إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار؛ ما ساهم في غياب دور الدولة وهشاشتها، وضعف وانهيار المؤسسات، خاصةً في سوريا وليبيا، وقد ساعد ذلك على توفير بيئة حاضنة للجماعات والتنظيمات الإرهابية.

فكما كان تنظيم القاعدة يمثل التحدي الأكبر خلال مرحلة الجهاد في أفغانستان في حقبة الثمانينيات، الذي نجح وقتها في استقطاب 5000 إلى 20000 مقاتل أجنبي[11]، شكَّل صعود تنظيم داعش في سوريا والعراق ونجاحه في استقطاب نحو 40 ألف

مقاتل أجنبي، مصدرًا لتهديد الدول الأوروبية ومنطقة المتوسط. وقد ساهمت حالة الفراغ الأمني والسيولة والارتباك تلك في تصاعد ظاهرة الإرهاب وتمدده في دولتي المركز (سوريا والعراق)؛ إذ نجح تنظيم داعش في السيطرة على مساحات ترابية تعادل المساحة الجغرافية لبعض الدول، وعمل على إقامة دولة الخلافة، قبل أن يُهزم عسكريًّا في سوريا والعراق، ومن ثم عمل التنظيم على البحث عن مناطق نفوذ جديدة وأعاد انتشاره وتموضعه في مناطق مختلفة، سواء في آسيا أو إفريقيا، عبر مسارات عديدة؛ منها شرق المتوسط، وعليه أصبح البحر المتوسط بمنزلة الممر الأساسي لتنامي مثل تلك التهديدات والظواهر التي تقوض أمن واستقرار الإقليم وصولًا إلى دول الجوار.

رابعًا | عسكرة التفاعلات:

تشكَّلت التفاعلات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على أساس العسكرة؛ وذلك بسبب تباين واتساع حدة الخلافات بين عدد من القوى، فضلًا عن المصالح المتضاربة ومساعي كل طرف لتعزيز نفوذه في تلك المنطقة الحيوية، لدرجة أن المنطقة دخلت في حالة من التوتر الدبلوماسي والعسكري غير المسبوق جعلت البعض يثير تساؤلات حول احتمالية نشوب حرب في المتوسط؛ وذلك على خلفية التصادم بين الفرقاطة اليونانية "ليمنوس" والتركية "كمال ريس" أثناء قيام سفينة أبحاث تابعة لأنقرة بالتنقيب عن الغاز قبالة السواحل اليونانية في أغسطس 2020[12].

وفي هذا السياق، يمكننا عرض أبرز ملامح توظيف القوة العسكرية في تفاعلات الدول شرق المتوسط عبر جملة من المؤشرات فيما يلي:

1 – التهديد باستخدام القوة:

طغى التلويح باستخدام القوة العسكرية على تصريحات وخطاب الأطراف أصحاب المصالح المتضاربة في شرق المتوسط؛ فعلى صعيد الخلافات البحرية بين لبنان وإسرائيل، هدد حزب الله أكثر من مرة باستخدام القوة؛ فخلال خطابه في الذكرى الخامسة لحرب لبنان الثانية، حذر الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" في يوليو 2011 إسرائيل من التنقيب عن الغاز في المناطق محل الخلاف. وعلى خلفية ذلك

نشر حزب الله تسجيلًا صوتيًّا في فبراير 2018 هدد فيه بإلحاق الضرر بمنصات الغاز الإسرائيلية في حال قيامها بالتنقيب عن الغاز؛ الأمر الذي تكرر في أكتوبر 2021؛ حيث أعلن "نصر الله" أنه في الوقت المناسب، ستتصرَّف المقاومة ضد أي اعتداء إسرائيلي على موارد لبنان البحرية، حتى في المنطقة المتنازع عليها[13].

من ناحية أخرى، تهدد تركيا بشكل مستمر باستخدام القوة العسكرية بشكل صريح؛ ففي أحد اجتماعات حزب العدالة والتنمية في فبراير 2018، قال أردوغان: "حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في منطقة عفرين شمال غرب سوريا هي نفسها في بحر إيجة وقبرص، وقيام القوات المسلحة التركية بعملية غصن الزيتون لتطهير عفرين شمال سوريا من التنظيمات الإرهابية لن يعوق تركيا عن حماية حقوقها في البحر المتوسط وبحر إيجه". وفي يونيو 2020 أكد وزير الدفاع اليوناني خلال لقاء تلفزيوني، أن بلاده مستعدة لفعل أي شيء لحماية حقوقها السيادية، بما في ذلك العمل العسكري ضد أنقرة[14].

2 - زيادة وتيرة التدريبات العسكرية:

شهدت منطقة شرق المتوسط تكثيفًا للمناورات والتدريبات العسكرية من قبل دول بعينها أو من خلال مشاركة بين عدد من الدول؛ ففيما يرتبط بالمناورات الجماعية التي تعقد بشكل شبه سنوي، تقوم مصر واليونان منذ عام 2015 بإجراء مناورات "ميدوزا" قبل أن تنضم إليهما قبرص عام 2018[15]. وحول المناورات التي تُعقَد بشكل فردي، نفذت أنقرة أكبر مناورة في تاريخها حملت اسم "ذئب البحر" في مايو 2019؛ إذ شملت تلك المناورة البحار الثلاثة المحيطة بتركيا (البحر المتوسط، البحر الأسود، وبحر إيجه)؛ وذلك بمشاركة 131 سفينة بحرية، و57 طائرة حربية، و33 مروحية.

كما نفذت إسرائيل عددًا من المناورات في شرق المتوسط من بينها ثلاثة تدريبات مشتركة مع قبرص في ديسمبر 2017[16]، علاوة على انخراط موسكو في عدد من المناورات من بينها تلك التي أجرتها في سبتمبر 2018، كواحدة من أضخم المناورات لروسيا في المتوسط، وقد جاءت وسط سياق واتهامات روسية لواشنطن بالإعداد لضربة عسكرية ضد تمركزات القوات السورية. من ناحية أخرى كان الانخراط الفرنسي والبريطاني والأمريكي في مثل تلك المناورات واضحًا في عدد من المرات.

3 - اعتراض سفن التنقيب:

تعتبر عملية اعتراض مسار السفن ضمن التفاعلات الدالة على عسكرة التفاعلات شرق المتوسط؛ فقد بلغ التوتر ذروته في أغسطس 2020 عندما تصادمت فرقاطتان تركية ويونانية، وكاد هذا الحادث يشعل فتيل الأزمة، إلا أن البلدين تجنَّبا بصعوبة إغراق المنطقة في مواجهة بحرية كبيرة[17]. وفي يونيو من العام ذاته تعرضت سفينة تركية لفرقاطة فرنسية "كوربيه" أثناء مهمة تابعة لحلف الناتو؛ فعندما حاولت الفرقاطة الفرنسية إيقاف سفينة تحمل علم "تنزانيا" وكان يُشتبَه في نقلها أسلحة إلى ليبيا، قامت السفينة التركية باستهدافها؛ ما ساهم في انسحاب فرنسا من مهمة "حارس البحر"، علاوةً على توتُّر العلاقات بين البلدين بشكل غير مسبوق[18].

على المنوال ذاته قامت سفينة تركية باعتراض سفينة إسرائيلية في ديسمبر 2019. وفي عام 2011 أرسلت أنقرة سفينة حربية اعتراضًا على قيام شركة "نوبل إنرجي" الأمريكية بأعمال تنقيب في المياه القبرصية، كما قامت أنقرة بعرقلة عمل شركات التنقيب في المناطق الاقتصادية الخالصة في المياه القبرصية؛ وذلك في فبراير 2018، عندما عرقلت الحفار "ساييم1200" التابع لشركة إيني الإيطالية[19].

4 - الانتشار العسكري المتنامي:

تتمتع الدول أصحاب المصالح في شرق البحر المتوسط بحضور وانتشار عسكري لافت؛ فمن خلال أسطولها السادس، وإمكانية تطويع القواعد التابعة للناتو في المنطقة، تعزز الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها في المنطقة، كما يمنح الحضور الروسي في سوريا عبر قاعدتي طرطوس وحميم، بجانب أسطولها في البحر الأسود نفوذًا واضحًا لروسيا. بجانب ذلك تمتلك مصر حضورًا عسكريًّا في المتوسط يتمثل بشكل كبير في قاعدة محمد نجيب، علاوة على الانتشار التركي من خلال نشر قوات شمال قبرص، بجانب مساعيها لتدشين قاعدة عسكرية هناك، بالإضافة إلى حضورها العسكري في ليبيا، كما توجد إسرائيل من خلال قاعدة بالماخيم الجوية. ولا ينفصل عن ذلك الحضور الفرنسي، سواء من خلال مهام الناتو أو عبر الانتشار "المؤقت" الذي قامت به خلال شهر أغسطس 2020، عندما نشرت طائرتين من طراز رافال وسفينتين لدعم اليونان[20].

5 – تصاعد معدلات الإنفاق العسكري:

وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري لإحدى عشرة دولة في الشرق الأوسط نحو (143) مليار دولار خلال عام 2020[21]، وقد كانت مصر وإسرائيل من بين تلك الدول التي حققت زيادات في حجم الإنفاق مقارنةً بعام 2019. وفيما يتعلق بدول منطقة شرق المتوسط (مصر وتركيا وإسرائيل واليونان وقبرص) فقد أنفقت نحو (50.3) مليار دولار خلال عام 2020، مقارنة بحجم إنفاق وصل إلى نحو (50.7) مليار دولار عام 2019؛ ما يشير إلى انخفاض حجم الإنفاق بنسبة (0.84 %).

وقد جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى من حيث الإنفاق العسكري بنحو (21.1) مليار دولار عام 2020 بزيادة تقدر بنحو (2.7 %) مقارنة بعام 2019 التي وصل حجم الإنفاق خلالها لنحو (20.5) مليار دولار، فيما حلت تركيا في الترتيب الثاني بإنفاق عسكري وصل لنحو (19.6) مليار دولار بانخفاض وصل لنحو (5.0 %) مقارنةً بعام 2019 الذي وصل حجم الإنفاق العسكري فيه لنحو (20.6) مليار دولار. كما جاءت اليونان في المرتبة الثالثة؛ حيث أنفقت نحو (5.2) مليار دولار عام 2020، بانخفاض بلغ نحو (4.3 %) مقارنةً بعام 2019 الذي بلغ حجم الإنفاق خلاله نحو (5.4) مليار دولار.

في حين جاءت مصر في المركز الرابع من حيث الإنفاق العسكري بنحو (4) مليارات دولار عام 2020 بزيادة بلغت نحو (7.3 %) مقارنةً بعام 2019 الذي وصل حجم الإنفاق العسكري خلاله نحو (3.7) مليار دولار. وقد سجَّلت قبرص أقل دول حوض شرق المتوسط من ناحية الإنفاق العسكري؛ حيث بلغ خلال عام 2020 (414) مليون دولار، بزيادة بلغت نحو (2.9 %) مقارنةً بعام 2019 الذي وصل حجم الإنفاق العسكري خلاله ما يقرب من (402) مليون دولار.

شكل رقم (4)

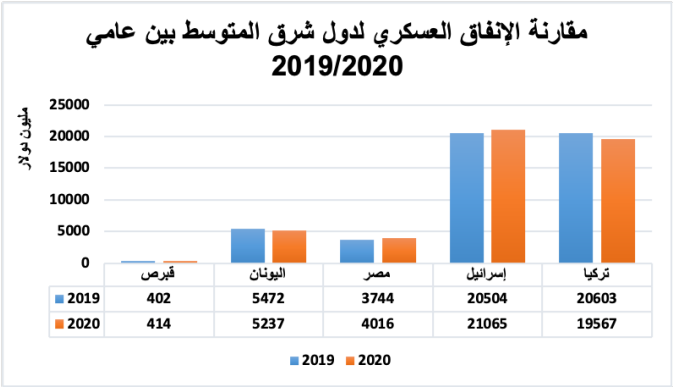

البيانات من تجميع الباحث: وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري" 2020

ويُعَد الإنفاق العسكري المتزايد من أبرز الملامح والسمات العامة للبيئة الأمنية لأغلب دول شرق المتوسط، كما أنه يشير بشكل كبير إلى حدود عسكرة التفاعلات ومحاولات كل طرف المستمرة في امتلاك أدوات الردع عبر تعزيز الإنفاق العسكري على تطوير القدرات العسكرية.

المصادر:

1. Hakan Yapar, " From Strategic Depth to Blue Homeland and Beyond: Understanding Turkey's Drift towards Greater Strategic Autonomy", Instituto Español de Estudios Estratégicos (IEEE), April 12, 2021, p 8

2. محمود قاسم، "الدور التركي في شرق المتوسط.. الأهداف والخصائص"، في جلال نصار وأحمد عليبة "محرر"، تركيا بين طموحات العثمانية الجديدة وتحديات الواقع الإقليمي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 48.

3. Soner Cagaptay, Ben Fishman," Turkey Pivots to Tripoli: Implications for Libya's Civil War and U.S. Policy", The Washington Institute, Dec 19, 2019, Available At https://cutt.us/Gw1UB

4. "Risk Analysis for 2016", Frontex, 2016, p6.

5. Kemal Kirişci and Jessica Brandt, "A refugee compact for Turkey?", Brookings, February 5, 2019, available At https://cutt.us/CSaM7

6. Migratory Routes, Frontex, Available At https://cutt.us/trumc

7. Paoli Giacomo Persi, and Jacopo Bellasio," Against the Rising Tide: An Overview of the Growing Criminalisation of the Mediterranean Region" RAND Corporation, 2017, p 13, Available At https://cutt.us/gi37T

8. Adeniyi, Adesoji. "The human cost of uncontrolled arms in Africa: Cross-national research on seven African countries." OXFAM RESEARCH REPORTS, MARCH 2017, 18.

9. ibid, " Against the Rising Tide: An Overview of the Growing Criminalization of the Mediterranean Region".

10. Kaim, Markus, and René Schulz. "The EU will not be able to enforce the UN arms embargo in Libya" SWP, MARCH 2020, Available Athttps://cutt.us/2eKnk

11. Can Kasapoğlu, "Why and How NATO Should Adapt to a New Mediterranean Security Environment?" German Institute for International and Security Affairs, 2019 , Available At https://cutt.us/853gE

12. Ian Anthony , Michael Sahlin, '' Maritime disputes in the eastern Mediterranean: Why and why now?'', Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) , October 23, 2020, Available At https://cutt.us/CvARS

13. "Lebanon's Hezbollah warns Israel against drilling in disputed maritime border area", Reuters, October 22, 2021, Available At https://cutt.us/zCTKy

14. "Greek defense minister says Athens ready for military conflict with Turkey". DuvaR.english, June 05 2020, Available At https://cutt.us/h9bv9

15. Menna A. Farouk, "Egypt conducts joint drills with Greece, Cyprus amid Turkey tensions" AL-Monitor, November15, 2019, Available At https://cutt.us/mWh5S

16. AgnesHelou,"WhyisEgyptintensifyingitsmilitarydrills?",DefenseNews,November30,2020,AvailableAthttps://cutt.us/iQwNJ

17. ANNA AHRONHEIM, "Israel, Cyprus begin joint drill on Mediterranean island", The Jerusalem Post, December 3, 2017, Available At https://cutt.us/29V8r

18. "How to Defuse Tensions in the Eastern Mediterranean?", CRISIS GROUP, September 22, 2020, Available At https://cutt.us/PLdKR

19. XAVIER VAVASSEUR, "France Pulls Out Of NATO Operation Sea Guardian Amid Tensions With Turkey" , NAVAL NEWS, July 3, 2020, Available At https://cutt.us/YdddU

20. Michele Kambas, " Standoff in high seas as Cyprus says Turkey blocks gas drill ship" REUTERS, February 11, 2018, Available At https://cutt.us/iBnd0

21. محمود قاسم، "شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متصاعدة"، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 7، أغسطس 2020، ص 21.

22. "TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE,2020, SIPRI,p9,Available At https://cutt.us/YvAto

خامسًا

المصالح المصرية في شرق المتوسط

أصبح إقليم شرق المتوسط ضمن دوائر السياسة الخارجية المصرية؛ ليس هذا فحسب، بل بات استقرار شرق المتوسط ضمن الأهداف الرئيسية للأمن القومي المصري، في ظل المصالح المصرية الحيوية في المنطقة؛ حيث تعمل مصر عبر الانخراط الفاعل والدبلوماسية النشطة في تعزيز حضورها في إقليم شرق المتوسط. وقد قامت الدولة المصرية - في إطار البحث عن مصالحها والعمل على تعزيزها وتحقيق أكبر قدر من المكاسب والمنافع - باتباع نهج متعدد الأبعاد، من خلال توظيف كافة الأدوات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مصالحها القومية.

ثمَّة أهداف أساسية ساهمت في صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط، وقد تشكَّلت تلك المصالح والأهداف وفقًا لنمطين؛ أحدهما داخلي والآخر خارجي، وهو ما يمكن استعراضه فيما يلي:

أولاً | الأهداف الداخلية:

تعمل السياسة الخارجية المصرية وتحركات الدولة من خلال إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط على تحقيق جملة من المصالح والأهداف التي يمكن أن تنعكس على الداخل المصري. هذه الأهداف تختلف في طبيعتها، إلا أنها تتفق في غايتها وهدفها النهائي المتمثل في توظيف السياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية في خدمة الداخل؛ الأمر الذي يمكن تحديده وفقًا لعدد من الأهداف والمصالح؛ وذلك فيما يلي:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي:

سعت الدولة المصرية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، والتحول من دولة مستوردة إلى مُصدِّرة، وقد كان إقليم شرق المتوسط المدخل الرئيسي لتحقيق هذا الهدف، بفضل الثروات والاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي. وفي سبيل ذلك اتبعت الدولة المصرية عددًا من الإجراءات؛ منها العمل على تنمية حقوق الغاز، والتوسع في عمليات التنقيب والاستكشاف، علاوةً على محاولة جذب الشركات الدولية عبر تسويق وطرح عدد من المزايدات. وقد نجحت تلك الإجراءات في تحقيق طفرة كبرى، وجذب عدد من الشركات العالمية؛ حيث دخلت شركة "إكسون موبيل" لأول مرة للعمل في التنقيب والاستكشاف للسوق المصرية في فبراير 2019.

وقد نجحت تلك الإجراءات، وما أدت إليه من اكتشافات الغاز، وفي مقدمتها حقل ظهر، في تلبية احتياجات الداخل ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ حيث يمثل الإنتاج اليومي من الحقل نحو 40 % من إنتاج الغاز الطبيعي في مصر. وقد بدا العجز واضحًا بين الإنتاج والاستهلاك خلال عام 2015، بعدما وصل إنتاج مصر من الغاز الطبيعي نحو 42.6 مليار متر مكعب، في حين بلغ معدل الاستهلاك ما يقرب من 46 مليار متر مكعب؛ ما يعني وجود عجز يصل إلى نحو 4 مليارات متر مكعب، ومن هنا أصبحت مصر مستوردًا صافيًا للغاز الطبيعي.

وقد بدأت مُعدَّلات الاستهلاك في التزايد المستمر حتى عام 2018، عندما نجحت الدولة المصرية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبنهاية العام أوقفت مصر استيراد الغاز، وقد ساهم حقل ظهر في تحقيق تلك النقلة النوعية في مُعدَّلات الإنتاج اليومي؛ حيث بلغ حجم إنتاج مصر من الغاز الطبيعي 7.2 مليار قدم مكعب؛ ما يعني تجاوز العجز في الغاز الطبيعي الذي وصل إلى نحو مليار قدم مكعب يوميًّا خلال السنة المالية 2015/2014[1].

وتُعتبر حقول غاز البحر المتوسط المصدر الأساسي لإنتاج الغاز المصري؛ فقد ساهمت خلال الفترة من العام المالي 2010-2011 إلى 2018-2019، بنحو 297.3 مليار متر مُكعب من الغاز بنسبة 60.7 % من جُملة إنتاج مصر البالغ خلال كامل الفترة 495.6 مليار مترمُكعب[2].

وتشير التقديرات إلى أن حجم احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في مصر تعادل نحو 37.9 ضعف استهلاكها السنوي؛ ما يعني أن مصر لديها احتياطات تكفي نحو 38 عامًا؛ وذلك في إطار معدلات الاستهلاك الحالية، يستثنى من ذلك الاحتياطات غير المثبتة[3]؛ الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في تحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر لنحو ثلاثة عقود أول أقل قليلًا ما لم يتم اكتشاف حقول جديدة أخرى في المستقبل القريب.

2. الاستمرار في نادي مُصدِّري الغاز:

تستهدف مصر من خلال تحركاتها ودبلوماسيتها في إقليم شرق المتوسط، العمل على تطوير وتنمية حقول الغاز الطبيعي، وتهيئة المناخ لمزيد من الاكتشافات؛ ما يحقق الهدف المتمثل في الإبقاء على مصر مُصدِّرًا للغاز الطبيعي، وفقًا لوزارة البترول والثروة المعدنية؛ فقد تم تنفيذ نحو 37 مشروعًا لتنمية وإنتاج الغاز الطبيعي في الفترة من يوليو 2014 إلى يونيو2020؛ ما ساهم في رفع معدلات الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي، ومن هنا تحولت مصر من دولة مستوردة للغاز الطبيعي إلى دولة لديها فائض.

فعلى سبيل المثال، وصل مُعدَّل الإنتاج خلال عام 2019 إلى 64.9 مليار متر مكعب مقابل استهلاك 58.9 مليار متر مكعب؛ ما يشير إلى تحقيق فائض يمكن أن ينعكس على زيادة حجم الصادرات؛ إذ تمكنت مصر من المساهمة بنحو 1 % من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال للأسواق العالمية خلال عام 2019[4]. ووفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغت صادرات مصر من الغاز الطبيعي 1.2 مليار دولار عام 2019 مقابل 479 مليون دولار عام 2018[5].

كما ارتفع الإنتاج عام 2021 ليصل إلى 67.8 مليار متر مكعب، في حين وصل الاستهلاك إلى ما يقرب من 61.9 مليار متر مكعب؛ ما يشير إلى وجود فائض بلغ 6.1 مليار متر مكعب خلال عام 2021، يمكن أن يُصدَّر إلى الخارج.

ويمكن أن تتصاعد معدلات التصدير خلال السنوات القادمة، في ظل استراتيجية التنمية والتطوير المستمرة التي تضعها الدولة المصرية؛ حيث تشير التقديرات إلى امتلاك مصر ما يقرب من 2.186 تريليون متر مكعب؛ أي ما يعادل 77.2 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة؛ تلك الاحتياطات تضع مصر في المرتبة السادسة عشرة عالميًّا[6].

وفي هذا السياق، أكد تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الصادر في أغسطس 2021، أن مصر تعتبر المصدر العربي الأسرع نموًّا للغاز الطبيعي المسال؛ حيث أوضح التقرير أن مصر صدرت نحو 1.4 مليون طن من الغاز المسال خلال الربع الثاني من 2021، وخلال الرابع الثالث من عام 2021 حققت مصر أعلى معدل نمو على مستوى العالم؛ حيث بلغت صادراتها نحو مليون طن مقارنة بتصدير 0.1 مليون طن في الربع الثالث عام 2020؛ ما يعني تحقيق نمو بلغ نحو 900 % على أساس سنوي[7].

وقد نجحت مصر في تحقيق هدفها المتمثل في زيادة معدلات تصدير الغاز؛ فمع نهاية عام 2021 صدرت ما يقرب من 6.8 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وهو

أعلى معدل تصدير خلال السنوات العشر الماضية، الذي وصل إلى نحو 5.3 مليون طن خلال عام 2012[8].

ووفقًا لبيانات "رفينيتيف إيكون"، صدَّرت مصر 8.9 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال عام 2021، و4.7 مليار متر مكعب في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022. وفي هذا السياق، أكد وزير البترول والثروة المعدنية "طارق الملا" أن مصر تستهدف تصدير ما قيمته 8.5-10 مليارات دولار من الغاز في 2022-2023[9].

3. تعزيز العوائد الاقتصادية:

تمكَّنت الدولة المصرية من توظيف اكتشافات الغاز ومحاولة استغلالها في إنعاش الخزانة العامة للدولة؛ حيث نتج عن إيقاف استيراد الغاز من الخارج توفير ما يقرب من مليارَي دولار سنويًّا كانت مصر تنفقها على شراء الغاز الطبيعي من الخارج. علاوةً على ذلك أكد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" خلال المؤتمر الاقتصادي مصر 2022 أهمية اكتشاف حقل ظهر ودوره في زيادة العائدات الاقتصادية وخفض فاتورة الاستيراد؛ حيث قال: "إن فضل الله علينا كان عظيمًا باكتشاف حقل ظُهر، ولولاه لكانت مصر مظلمة؛ لأننا لا نمتلك توفير مليارَي دولار شهريًّا بالأسعار القديمة للغاز لتشغيل محطات الكهرباء. أما بالأسعار الحالية - بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية - فقد تصل التكلفة إلى 10 مليارات دولار شهريًّا لشراء الغاز المطلوب لتشغيل محطات الكهرباء الموجودة في مصر؛ حتى لا تنقطع الكهرباء عنها، بما يعني إجمالي تكلفة تبلغ 120 مليار دولار سنويًّا"[10].

كما ساهمت الطفرة الهائلة في اكتشافات الغاز وتطوُّر هذا القطاع في انخفاض الدعم المخصص للخزانة العامة للدولة إلى 28 مليار جنيه خلال عام 2018-2019، بعدما وصلت إلى نحو 115 مليار جنيه عام 2016-2017.

ونجم عن اكتشافات الغاز وما تبعها من وجود فائض في معروض الكهرباء، تسديد مصر أغلب الديون النفطية الخارجية للشركات الأجنبية؛ ما فتح المجال لجذب مزيد من الاستثمارات في هذا المجال؛ حيث انخفضت فاتورة الديون ومستحقَّات

الشركات الأجنبية إلى ما يقرب من 900 مليون دولار بنهاية السنة المالية 2018-2019، بعدما وصلت تلك الديون إلى نحو 6.3 مليار دولار عام 2013 وفقًا للمتحدث الرسمي باسم وزارة البترول المصرية[11].

من ناحية أخرى، ساهمت اكتشافات الغاز والإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال، في جذب الاستثمار الأجنبي لقطاع الطاقة في مصر؛ حيث وقَّعت مصر نحو 98 اتفاقية للتنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط خلال الفترة من يوليو 2014 حتى أبريل 2021 بقيمة مالية بلغت 15.16 مليار دولار. وفي عام 2020 وحده تمَّ توقيع 9 اتفاقيات للتنقيب في مناطق مختلفة، سواء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وكذلك الصحراء الغربية باستثمارات وصلت إلى نحو 452.3 مليون دولار[12].

ترتيبًا على ما سبق، يُنظَر إلى صناعة النفط والغاز ضمن محركات الاقتصاد المصري؛ إذ يُعَد إنتاج المواد الهيدروكربونية من أهم الأنشطة الصناعية في مصر، ويمثل نحو 24 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019-2020، وقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز الطبيعي إلى 47.8 مليار دولار في السنة المالية 2019-2020 بعدما وصل إلى نحو 9 مليارات دولار خلال العام المالي 2014-2015[13].

ومن هنا، تظهر قيمة ومحورية اكتشافات الغاز وتهيئة الأجواء الاستثمارية في هذا المجال في دعم وتوفير الاحتياطي الأجنبي في مصر، خاصةً في ظل ارتفاع معدل نمو الغاز الطبيعي؛ حيث وصل إلى 25 % خلال السنة المالية 2018-2019 بعدما بلغ نحو 11 % في عام 2015، وهو العام الذي شهد اكتشاف حقل ظهر، وعليه يمكن فهم زيادة مُعدَّل النمو في ضوء دخول الحقل مرحلة الإنتاج وخطة الدولة لتنمية وتطوير عمليات التنقيب واستكشاف الغاز الطبيعي.

وفي ذات السياق، توقَّع وزير البترول المصري "طارق الملا" أن تصل إيرادات مصر من الغاز خلال عام 2022 إلى 12 مليار دولار، ونحو 7 مليارات دولار من المُشتقَّات النفطية والبتروكيماويات؛ وذلك في إطار خطة الدولة المصرية لرفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى ما يقرب من 8 ملايين طن خلال عام 2022 على أن تكثف الدولة جهودها للوصول بالسعة التصديرية إلى 12 مليون طن سنويًا[14].

وبحسب بيانات وزارة البترول المصرية، فإن قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعي زادت خلال عام 2021؛ حيث ارتفعت بنسبة 768.2 ٪ لتصل إلى 3.959 مليار دولار مقابل 456 مليون دولار خلال 2020، ويمثل ذلك أعلى مستوى تصدير لمصر منذ عام 2009[15].

4 – خدمة الرؤية التنموية:

عانت الدولة المصرية من أزمة طاقة طاحنة بدايةً من صيف 2012؛ حيث واجهت البلاد انقطاعًا في التيار الكهربائي كان يصل في بعض الأوقات لأكثر من ست ساعات يوميًّا، وقد تسبَّب هذا الوضع في مأزق كبير؛ إذ كانت الصناعات التي تعتمد على الطاقة تعمل بنحو 70 ٪ فقط من سعتها؛ وذلك بسبب نقص المعروض؛ ما أدى إلى ارتفاع البطالة، فضلًا عن التأثيرات على القطاعات الاقتصادية والخدمية، سواء المصانع والشركات والمستشفيات والأعمال التجارية وغيرها[16].

وعليه فإن تطوير صناعة الغاز وتطوير الحقول المكتشفة والمحتملة في شرق المتوسط، يُنظَر إليه باعتباره فرصةً لمصر لدفع المشاريع التنموية للدولة المصرية للأمام بما يخدم استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، خاصةً أن نحو 75 ٪ من إنتاج الكهرباء في مصر يعتمد على الغاز.

وبجانب كونه مصدرًا من مصادر الطاقة، فإن الغاز الطبيعي يُعَد مكونًا أساسيًّا ووسيطًا لعدد من الصناعات ومنها الأسمدة، والبتروكيمياويات، بالإضافة إلى الحديد والصلب والأدوية والصناعات الثقيلة. ومن هنا، تستهدف مصر من خلال تطوير اكتشافات الغاز شرق المتوسط إحداث نقلة في تلك الصناعات.

يُضَاف إلى ذلك دعم التوجُّه المصري في توسيع استخدام الغاز، سواء في المنازل أو عبر تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي؛ فخلال الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2020، تم توصيل الغاز إلى ما يزيد عن خمسة ملايين وحدة سكنية، لتصل بذلك إجمالي المنازل التي تم توصيل الغاز إليها نحو 11 مليونًا و300 ألف وحدة سكنية في جميع المحافظات. وخلال عام 2021 – 2022 تم توصيل الغاز الطبيعي إلى 1.2 مليون وحدة سكنية.

ووفقًا لوزارة البترول والثروة المعدنية، شهد عام 2021-2022 توصيل الغاز الطبيعي إلى أكثر من 80 منطقة يدخلها الغاز الطبيعي لأول مرة خارج (نطاق قرى مبادرة حياة كريمة)، بخلاف استكمال أعمال التوصيل بكافة المناطق المتاحة؛ الأمر الذي يتحقَّق لأول مرة منذ بدء نشاط توصيل الغاز الطبيعي في عام 1980. من ناحية أخرى، بلغ عدد السيارات التي تم تحويلها للعمل بالغاز الطبيعي ما يقرب من 322 ألف سيارة، بعدما تم تحويل 118 ألف منذ يوليو 2014 حتى منتصف 2020[17].

ثانيًا | الأهداف الخارجية:

جاء الانخراط المصري النشط في إقليم شرق المتوسط مدفوعًا بتحقيق مجموعة من الأهداف على الصعيد الخارجي، وهو ما يمكن تحديد ملامحه فيما يلي:

1. تعزيز الموقف المصري خارجيًّا:

استهدفت الدولة المصرية، عقب ثورة 30 يونيو، تصحيح رؤية وموقف المجتمع الدولي للمشهد السياسي المصري، وإظهار حقيقة أن 30 يونيو جاءت استجابةً لمطالب جموع الشعب المصري، وعليه فإن توضيح الحقيقة وتصويبها، ودعم شرعية نظام ما بعد ثورة 30 يونيو كان ضمن أهداف الحركة المصرية، وقد كان إقليم شرق المتوسط محورًا مهمًّا في تلك الفترة؛ وذلك لاعتبارَين رئيسيَّين؛ أولهما الموقف التركي من ثورة 30 يونيو، ومحاولة حشد المجتمع الدولي ضد الدولة المصرية، خاصةً بعدما تمَّت الإطاحة بنظام الإخوان الحليف الأول الذي عوَّلت عليه تركيا في إطار مشروعها للتمدد في الإقليم عبر دعم تيارات الإسلام السياسي، والعمل على استعادة وإحياء العثمانية الجديدة[18].

فيما يرتبط الاعتبار الثاني بموقف كلٍّ من قبرص واليونان الداعم والمؤيد للثورة المصرية منذ البداية، وقد بدا ذلك واضحًا من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفَين؛ ففي الفترة من الأول حتى الثالث من سبتمبر 2013، قام "يوانيس كاسوليديس" وزير خارجية قبرص بزيارة مصر لدعم خارطة الطريق والمرحلة الانتقالية. وقد تبعت تلك الزيارة زيارة أخرى لنائب وزير الخارجية اليوناني في 5 سبتمبر 2013، كما جاءت زيارة الرئيس القبرصي "نيكوس أنستاسيادس" في 10 ديسمبر 2013 كأول رئيس دولة

يـزور مصـر، لتصـبَّ في ذات الهـدف. عـلاوةً علـى ذلـك كانـت أول زيـارة خارجيـة للرئيـس المصـري "عـدلي منصـور" - آنـذاك - إلى العاصمـة اليونانيـة "أثينـا" مطلـع 2014، كمـا لعبـت اليونـان وقـبرص دورًا مهمًّـا في تلـك الفـترة لدعـم الموقـف المصـري عـبر الاتحـاد الأوروبي، ومـن هنـا مثَّلـت دول شـرق المتوسـط محطـة مهمـة منـذ عـام 2013 للتحـرُّك المصـري؛ حيـث جمعـت بـين أكـثر الأطـراف رفضًـا "تركيـا" وقبـولًا "اليونـان وقـبرص" لثـورة 30 يونيـو.

2. التحول إلى مركز إقليمي للطاقة:

تعمـل مصـر عـبر تحركاتهـا في إقليـم شـرق المتوسـط علـى صياغـة دورهـا في المنطقـة بشـكل عـام، وتحقيـق جملـة مـن الأهـداف الجيوسياسـية، ومـن بـين تلـك الأهـداف تحـوُّل مصـر إلى مركـز إقليـمي لتصديـر الغـاز الطبيعـي والطاقـة؛ مـا ينظـر إليـه باعتبـاره إعـادة تشـكيل للخطـوط الجيوسياسـية مـن شـرق البحـر الأبيـض المتوسـط إلى شـمال أفريقيـا ومختلـف دول المنطقـة. وفي هـذا الإطـار، يمكننـا الوقـوف علـى المقومـات الرئيسـية الـتي تمتلكهـا الدولـة المصريـة والـتي تؤهلهـا للتحـول إلى مركـز إقليـمي للطاقـة، عـلاوة علـى الإجـراءات والخطـوات الـتي نفذتهـا مصـر لتحقيـق هـذا الغـرض؛ وذلـك فيمـا يلـي:

أ. الاكتشافات الواعدة وفائض الطاقة:

تزخـر الميـاه الإقليميـة والمناطـق الاقتصاديـة الخالصـة لمصـر بحجـم احتياطـات كبـير مـن الغـاز الطبيعـي، سـواء مـا تـم اكتشـافه أو المحتمـل اكتشـافه، وتعمـل مصـر علـى تهيئـة الأجـواء والمنـاخ لمزيـد مـن التنقيـب عـن الغـاز الطبيعـي، ولعـل أبرزهـا اكتشـاف حقـل ظهـر 2015، الـذي يقـدر حجـم الاحتياطـات فيـه بنحـو 30 تريليـون قـدم مكعبـة؛ مـا يجعلـه ضمـن أكـبر 20 حقـل غـاز طبيعـي علـى مسـتوى العالـم، فضـلًا عـن مسـاهمته في إنتـاج نحـو 3 مليـارات مـتر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي يوميًّـا (40 ٪ مـن إنتـاج مصـر)، عـلاوة علـى اكتشـافات أخـرى في عـدد مـن المناطـق[19].

كما تُشير التقديرات إلى زيادة الفائض من الكهرباء خلال السنوات القادمة؛ وذلك في إطار الاستراتيجية المتكاملة للطاقة المستدامة 2030 التي أطلقتها وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والتي تستهدف تنويع مصادر الطاقة، بحيث تصل كمية الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة إلى 20 ٪ عام 2022، و 24 ٪ بحلول 2035. وفي هذا الإطار تشير التقديرات إلى أن مصر سيصبح لديها فائض يصل إلى نحو 74.4 جيجاوات، وعليه فإن مشاريع الربط الكهربائي مع دول أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، ستُمكِّن مصر من تسويق كمية كبيرة من الفائض المتاح لديها؛ ما يزيد احتمالية تحول مصر إلى مركز تجاري للطاقة، ويعزز من فرص تحولها لمركز إقليمي للطاقة بشكل عام[20].

ب. البنية التحتية:

تتميز مصر دون غيرها من دول إقليم شرق المتوسط، بالبنية التحتية التي تؤهلها لتحقيق حلم التحول لمركز إقليمي للطاقة، سواء من خلال التقارب الجغرافي بين حقول الغاز المكتشفة في كل من قبرص وإسرائيل بمصر، أو عبر قناة السويس وخط أنابيب "سوميد"؛ حيث يعملان كممر وطريق لعبور النفط والغاز الطبيعي الذي يتم شحنه من الخليج إلى أوروبا؛ فبجانب قناة السويس وما تحمله من أهمية كأسرع طريق بحري بين قارتي آسيا وأوروبا، علاوة على مرور نحو 15 ٪ من حركة الملاحة العالمية فيها؛ يوفر خط سوميد طريقًا بديلًا لنقل الطاقة من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط في حال تعثر عملية النقل عبر قناة السويس؛ حيث يمتد الخط البالغ طوله 322 كم من العين السخنة على خليج السويس، إلى سيدي كرير على البحر الأبيض المتوسط. وقد زادت سعة الخط من 1.6 مليون برميل في اليوم إلى 2.5 مليون برميل يوميًّا؛ وذلك عقب استكمال محطات الضخ وبعض التطويرات الإنشائية[21].

من ناحية أخرى، تمتلك مصر محطتي إسالة (إدكو ودمياط)، وهما المصنعان الوحيدان للغاز المسال في شرق البحر المتوسط؛ ما يمنح مصر ميزة لا تتوافر لباقي الدول؛ حيث تستطيع المنشأتان تسييل ما يقدر بنحو 19 مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا. ويُشير عدد من التقديرات إلى أن الطاقة الاستيعابية للمصنعين تعد ضعف سعة خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي[22]؛ فمن خلال 45 شحنة غاز مسال تمكنت مصر من تصدير نحو 172.8 مليار قدم مكعب عبر مصنع إدكو أثناء العام المالي 2018/2019.

ومن المتوقع أن تزداد معدلات التصدير للخارج خلال السنوات القادمة، خاصةً بعد عودة مصنع دمياط للعمل مرة أخرى في فبراير 2021، بعد توقف دام أكثر من 8 أعوام؛ فمنذ 2012 توقف المصنع عن العمل بعدما أوقفت مصر تدفق الغاز للمصنع بسبب أزمة الطاقة الداخلية ونقص المعروض. وتُمثل عودة المصنع للعمل خطوة في توجه مصر نحو التحول لمركز إقليمي للطاقة؛ فوفقًا لوزير البترول والثروة المعدنية "طارق الملا" سوف يسمح إعادة العمل بمصنع دمياط بمعالجة نحو 4.5 مليون طن من الغاز الطبيعي سنويًا؛ ما يساهم في رفع القدرة الإجمالية للغاز الطبيعي المسال إلى 12.5 مليون طن، وهو ما قد يجعل مصر ضمن أكبر 10 مصدرين للغاز في العالم[23].

كما تلعب خطوط نقل الغاز دورًا مهمًّا ضمن البنية التحتية لمصر في تحقيق هدف التحول لمركز إقليمي للطاقة؛ وذلك عبر خط غاز شرق المتوسط مصر إسرائيل (EMG) الذي بدأ تشغيله لأول مرة عام 2008، وقد وفَّر الخط نحو 40 % من الغاز المستهلك في إسرائيل، قبل أن يصبح مجالًا للاستهداف من قبل الجماعات الإرهابية. ويربط الخط بين مدينة عسقلان الإسرائيلية ومدينة العريش المصرية[24]. يُذكَر أن الخط يستطيع نقل ما يقرب من 7 مليارات متر مكعب سنويًا[25].

يضاف إلى ذلك خط الغاز العربي (AGP)، الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ولبنان، وقد تم تدشينه عبر عدد من المراحل المختلفة؛ إذ استهدفت الأولى عام 2003 ربط مصر من خلال العريش بالأردن عبر العقبة، والثانية تم إنجازها عام 2005 وتمتد من العقبة إلى الرحاب داخل الأردن، ثم تم إنجاز المرحلة الثالثة عام 2008 التي تمتد من الأردن إلى دمشق، وكان من المستهدف أن تصل إلى تركيا بهدف نقل الطاقة إلى أوروبا قبل أن يتوقف المشروع الذي تم إحياؤه مرة أخرى في سبتمبر 2021، على خلفية اجتماع وزراء الطاقة والنفط لكل من سوريا والأردن ومصر ولبنان. وقد استهدف الاجتماع مناقشة إحياء الخط بهدف نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا.

كما أن استضافة مصر لمنظمة غاز شرق المتوسط، وانخراطها في التفاعلات الجماعية والتعاونية بالمنطقة يسهمان بشكل كبير في تحولها لمركز إقليمي للطاقة وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقًا من خلال التعرض لأدوات السياسة الخارجية المصرية.

3. توسيع دوائر السياسة الخارجية:

اتسمت السياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد 30 يونيو بالمرونة، وعملت على توسيع دوائر حركتها بحيث لم تعد قاصرة على الدوائر التقليدية، بل سعت إلى الانخراط النشط في عدد من الساحات والميادين الأخرى، من بينها الدائرة العربية والإفريقية والآسيوية. ويمكن ملاحظة النشاط الذي اتسمت به السياسة الخارجية المصرية وفقًا لتحركات الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ إذ يعتبر أول رئيس مصري يحرص على حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ست مرات متتالية بدايةً من سبتمبر 2014، كما أنه أجرى خلال السنوات السبع الأولى من حكمه نحو 120 زيارة خارجية، لنحو 48 دولة[26].

وقد مثَّل التوجه نحو دول إقليم شرق المتوسط والعمل على تعزيز العلاقات مع تلك الدول، أحد أبرز الملامح أو الدوائر الجديدة للسياسة الخارجية المصرية. وعلى الرغم من أن البعد المتوسطي كان ظاهرًا منذ مشاركة مصر في اتفاق برشلونة 1995، وكذلك حضورها من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، فإن المتغيرات الجيوسياسية والتحولات التي شهدها إقليم شرق المتوسط، جعلها تتجه نحو مزيد من الانخراط من خلال دبلوماسية نشطة واستباقية في عدد من القضايا التي تخص المنطقة، وفي مقدمتها اكتشافات الغاز الطبيعي.

وتجلَّت مظاهر الانخراط المصري شرق المتوسط بوضوح منذ 2014، سواء من خلال استضافة مصر لمنظمة غاز شرق المتوسط، أو عبر تعزيز العلاقات بين تلك الدول - وفي مقدمتها اليونان وقبرص - في شتى المجالات، أو من خلال مشاريع الربط الكهربائي والعمل على توسيع الشراكات مع الدول المتوسطية، بالإضافة إلى اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع الدول المتشاطئة لمصر، بحيث يمكن القول إن تحركات مصر الخارجية تجاه تلك المنطقة باتت تحمل أبعادًا استراتيجية وأهدافًا كبرى للدولة المصرية، وهو ما يتماشى مع مجمل التحركات الخارجية للدولة المصرية عقب ثورة 30 يونيو، التي مكَّنت الدولة المصرية من لعب دور مؤثر؛ ليس فقط في إطار الإقليم، بل على مستوى القضايا الاستراتيجية الكبرى حول العالم.

4. تحييد التهديدات وتطويق المخاطر:

أصبح إقليم شرق المتوسط، وسياسة مصر الخارجية تجاه التفاعلات القائمة فيه، ضمن محددات الأمن القومي المصري؛ وذلك لعدد من الاعتبارات؛ منها حجم الاكتشافات، والوفرة الهيدروكربونية المثبتة والمحتملة في المياه الإقليمية المصرية شرق المتوسط؛ إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 % من احتياطيات مصر من الغاز الطبيعي و70 % من إنتاجها في البحر الأبيض المتوسط ودلتا النيل[27]. وبالتالي بات الحفاظ على الثروات الطبيعية للدولة المصرية، وتأمين الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية في إقليم شرق المتوسط، وقد ارتكزت في هذا السياق على مختلف الأدوات، السياسية، والاقتصادية، والقانونية، وكذلك العسكرية.

من ناحية أخرى يأتي الانخراط المصري الملحوظ في إقليم شرق المتوسط بهدف الحد من التهديدات التي يمكن أن تضر بالمصالح المصرية وأمنها القومي، خاصةً الناجمة عن استمرار الصراعات المسلحة وما تفرزه من تهديدات ترتبط بالإرهاب وبروز الفاعلين من غير الدول، وانهيار المؤسسات وتراجع قدرات الجيوش على القيام بمهامها؛ ما يؤدي إلى تفاقم التهديدات، خاصةً ما يرتبط بإمكانية انتقال الإرهاب عبر الحدود المصرية، علاوة على التهديدات الناجمة من الهجرة غير الشرعية والاتجار بالسلاح والبشر وعمليات التهريب والجريمة المنظمة وغيرها من الظواهر العابرة للحدود التي تشكل تهديدًا مباشرًا على مصر ومصالحها في إقليم شرق المتوسط.

5. تعزيز التعاون مقابل الحد من الصراعات:

تنطلق الرؤية المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط من ضرورة توظيف موارد الطاقة والاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي في سبل التعاون والتكامل بين الدول، وتغليب لغة الحوار والتنسيق المتبادل على حساب لغة الصدام والصراع بين أصحاب المصالح أو القوى المنخرطة في تفاعلات الإقليم، وقد بدا هذا النهج واضحًا من خلال عدد من الشواهد، لعل أبرزها الموقف المصري من صراعات الإقليم، خاصةً تلك الدول الواقعة في نطاق البحر الأبيض المتوسط، وفي مقدمتها ليبيا وسوريا؛ حيث تدعم مصر بوضوح ضرورة بناء الدولة الوطنية ودعم المؤسسات، علاوة على رفض التدخلات

الخارجيـة، والعمـل علـى تبـني سياسـات لمكافحـة الإرهـاب وتحييـد مخاطـر انتشـار وتمـدُّد الفواعـل مـن غـير الـدول في الإقليـم. وتُـبرز هـذه الأهـداف الثوابـت الـتي تحرَّكـت مـن خلالهـا مصـر تجـاه قضايـا الإقليـم بشـكل عـام وشـرق المتوسـط بشـكل خـاص[28].

مـن ناحيـة أخـرى، يُنظـر إلى دعـوة مصـر السـلطة الفلسـطينية للانضمـام لمنظمـة غـاز شـرق المتوسـط ضمـن الأهـداف الاسـتراتيجية المصريـة لتعزيـز التعـاون وتأكيـد الدعـم المصـري المسـتمر للقضيـة الفلسـطينية، وعليـه سـعت مصـر لتعزيـز قـوة السـلطة الفلسـطينية عـبر فتـح مسـار اقتصـادي مهـم وهـو قطـاع الطاقـة المتمثـل في حقولهـا قِبَـل سـواحل قطـاع غـزة، وتوفـير الفـرص الملائمـة لاسـتخراجها والاسـتفادة منهـا اقتصاديًّـا، وهـو مـا يمكـن الاسـتدلال عليـه مـن خـلال المباحثـات الـتي أجرتهـا مصـر مـع السـلطة الفلسـطينية حـول ترسـيم الحـدود البحريـة وتطويـر قـدرة فلسـطين علـى اسـتخراج الغـاز مـن حقولهـا.

ويُعَـد دمـج السـلطة الفلسـطينية في تلـك التفاعـلات مقدمـة يمكـن مـن خلالهـا تدويـل القضيـة الفلسـطينية وتجـاوز الوضـع الحـالي، كمـا لا يخـرج التنسـيق المشـترك بـين مصـر والسـلطة الفلسـطينية بعيـدًا عـن الجانـب الإسـرائيلي؛ إذ يظـل ضمـن أهـداف مصـر خلـق الفـرص الـتي تسـمح بمزيـد مـن التنسـيق بـين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية؛ وذلـك في ملـف ترسـيم الحـدود البحريـة بـين الجانبـين، وملـف اسـتخراج الغـاز مـن الحقـول الفلسـطينية كمقدمـة يمكـن البنـاء عليهـا للحـد مـن الصـراع[29].

وتدخـل تلـك التحـركات في إطـار الاقتنـاع لـدى الدولـة المصريـة بـأن اسـتقرار إقليـم شـرق المتوسـط ودعـم وتعزيـز السـلام لـن يـأتي إلا بـنزع فتيـل الأزمـات، والحـد مـن الصراعـات المسـلحة، كمقدمـة لتعزيـز الفائـدة وتعظيـم الاسـتفادة مـن الـثروات الطبيعيـة. ولعـل موقـف مصـر مـن الأزمـة القبرصيـة وتأكيدهـا دائمًـا ضـرورة تسـوية القضيـة بمـا يتوافـق مـع قـرارات الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن، خـير دليـل علـى ذلـك؛ حيـث تـرى مصـر أن اسـتمرار الأزمـة يزيـد تعقيـد التفاعـلات في إقليـم شـرق المتوسـط.

ولا ينفصل موقف مصر من الأزمة القبرصية عن الوضع في ليبيا وسوريا، أو عبر انخراطها في تهدئة الصراع بين إسرائيل وحماس، الذي تبلور بشكل مؤثر وواضح خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مايو 2021؛ حيث لم يقتصر موقف مصر على تهدئة الصراع وتبني الوساطة بين الطرفين فحسب، بل امتد لتبني مشروع لإعادة إعمار غزة ودعوة الأطراف الإقليمية والدولية للانخراط في تلك الجهود. وتدور تلك التحركات في فلك الرؤية المصرية الرامية لتعزيز الاستقرار وبحث آليات وسبل فرض التعاون والعمل على نزع الأزمات وتجاوز الصراعات في الإقليم كمقدمة لتحقيق الهدف الأكبر المتمثل فيما يمكن تسميته "المكسب للجميع".

6. مواجهة التغيرات المناخية:

على الرغم من كونه وقودًا أحفوريًّا، فإن الغاز الطبيعي قد يلعب دورًا رئيسيًّا في تقليل الانبعاثات الكربونية؛ فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات عديدة لنجاح الولايات المتحدة الأمريكية في خفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بشكل فاعل مقارنة بغيرها من الدول؛ بحيث حققت أدنى مستوي للانبعاثات منذ عام 1992، وقد تحقق ذلك بفعل الانتقال من الفحم إلى الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة. ورأت تلك التقديرات أن 40 % من نجاح التجربة الأمريكية في تخفيض الانبعاثات يعود إلى استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في حين أن 60 % ناتجة من التحول من الفحم للغاز الطبيعي[30].

حيث يمكن أن يلعب غاز إقليم شرق المتوسط، دورًا محوريًّا في توفير الطاقة النظيفة، ومن ثم المساهمة في تقليل حدة التغيرات المناخية، سواء من خلال استبدال الغاز الطبيعي بالفحم، أو عبر نقل الغاز المسال عبر خطوط الأنابيب. وقد دعمت مصر هذا التوجه من خلال مبادرة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، كما اتفق وزراء الطاقة لمنظمة غاز شرق المتوسط، خلال الاجتماع الوزاري السادس في نوفمبر 2021، على التصدي للتغيرات المناخية من خلال الغاز الطبيعي؛ حيث يسهم في توفير الوقود النظيف ومن ثم يُعَد حلًّا للمشكلات المناخية. وعليه يمكن أن تلعب المنظمة دورًا في معالجة التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، فتوفر الأدوات الضرورية للاستجابة للتأثيرات المحتملة لتلك الظاهرة على المستوى البعيد، خاصةً في ظل التقديرات التي تُشير إلى أن استخدام الغاز الطبيعي في محطات الكهرباء يمكن أن يقلل الانبعاثات بنحو 50 % لكل وحدة كهربائية[31].

المصادر:

1. Hakan Yapar, " From Strategic Depth to Blue Homeland and Beyond: Understanding Turkey's Drift towards Greater Strategic Autonomy", Instituto Español de Estudios Estratégicos (IEEE), April 12, 2021, p 8

2. محمود قاسم، "الدور التركي في شرق المتوسط.. الأهداف والخصائص"، في جلال نصار وأحمد عليبة "محرر"، تركيا بين طموحات العثمانية الجديدة وتحديات الواقع الإقليمي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 48.

3. Soner Cagaptay, Ben Fishman," Turkey Pivots to Tripoli: Implications for Libya's Civil War and U.S. Policy", The Washington Institute, Dec 19, 2019, Available At https://cutt.us/Gw1UB

4. "Risk Analysis for 2016", Frontex, 2016, p6.

5. KemalKirişciandJessicaBrandt,"A refugee compact for Turkey?", Brookings, February 5, 2019, available At https://cutt.us/CSaM7

6. Migratory Routes, Frontex, Available At https://cutt.us/trumc

7. Paoli Giacomo Persi, and Jacopo Bellasio," Against the Rising Tide: An Overview of the Growing Criminalisation of the Mediterranean Region" RAND Corporation, 2017, p 13, Available At https://cutt.us/gi37T

8. Adeniyi, Adesoji. "The human cost of uncontrolled arms in Africa: Cross-national research on seven African countries." OXFAM RESEARCH REPORTS, MARCH 2017, 18.

9. ibid, " Against the Rising Tide: An Overview of the Growing Criminalization of the Mediterranean Region".

10. Kaim, Markus, and René Schulz. "The EU will not be able to enforce the UN arms embargo in Libya" SWP, MARCH 2020, Available At https://cutt.us/2eKnk

11. Can Kasapoğlu, "Why and How NATO Should Adapt to a New Mediterranean Security Environment?" German Institute for International and Security Affairs, 2019 , Available At https://cutt.us/853gE

12. Ian Anthony , Michael Sahlin, '' Maritime disputes in the eastern Mediterranean: Why and why now?'', Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) , October 23, 2020, Available At https://cutt.us/CvARS

13. "Lebanon's Hezbollah warns Israel against drilling in disputed maritime border area", Reuters, October 22, 2021, Available At https://cutt.us/zCTKy

14. "Greek defense minister says Athens ready for military conflict with Turkey". DuvaR.english, June 05 2020, Available At https://cutt.us/h9bv9

15. .Menna A. Farouk, "Egypt conducts joint drills with Greece, Cyprus amid Turkey tensions" AL-Monitor, November15, 2019, Available At https://cutt.us/mWh5S

16. AgnesHelou,"WhyisEgyptintensifyingitsmilitarydrills?",DefenseNews,November30,2020,AvailableAthttps://cutt.us/iQwNJ

17. ANNA AHRONHEIM, "Israel, Cyprus begin joint drill on Mediterranean island", The Jerusalem Post, December 3, 2017, Available At https://cutt.us/29V8r

18. "How to Defuse Tensions in the Eastern Mediterranean?", CRISISGROUP, September 22, 2020, Available At https://cutt.us/PLdKR

19. XAVIER VAVASSEUR, "France Pulls Out Of NATO Operation Sea Guardian Amid Tensions With Turkey" , NAVAL NEWS, July 3, 2020, Available At https://cutt.us/YdddU

20. Michele Kambas, " Standoff in high seas as Cyprus says Turkey blocks gas drill ship" REUTERS, February 11, 2018, Available At https://cutt.us/iBnd0

21. محمود قاسم، "شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متصاعدة"، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 7، أغسطس 2020، ص 21.

22. "TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE,2020, SIPRI,p9,Available At https://cutt.us/YvAto

23. Salma El Wardany, "Egypt to Reopen LNG Plant In Push to Be Major European Supplier" Bloomberg, January 27, 2021, Available At https://cutt.us/sOxet

24. Richard Keenan, and Graham Vinter, "Egypt on the verge of gas hub status", Project Finance International, February 13, 2019, p 56, Available At https://cutt.us/jp2So

25. محمد شادي، " الشركات العالمية مدخل الدول الكبرى في شرق المتوسط" في: دلال محمود (محرر)، مستقبل شرق المتوسط بين التوازن الإقليمي والتنافس الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يونيو 2020، ص 41.

26. أحمد ناجي قمحة، "مصر وصناعة التأثير الدولي. إعادة صياغة العلامة الوطنية لتحقيق المكسب للجميع"، مجلة السياسة الدولية، العدد225، يوليو2021، ص 7.

27. Abbas, N.S, Assfour, H.M , Abdel wahhab, M.Z. And, Ashour, E.A "ABOUT THE EGYPTIAN NATURAL GAS; AN OVERVIEW, HISTORY AND PROSPECTS", Journal of Advanced Engineering Trends, Vol. 39, No. 2. July 2020.

28. جمال سلامة علي، "سياسة مصر الخارجية بعد 30 يونيو. قوة دفع رئاسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 225، يوليو 2021.

29. هاني رمضان، "فوائد ومثالب انضمام فلسطين إلى منتدى غاز شرق المتوسط"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 126 – ربيع 2021. انظر الرابط التالي: https://cutt.ly/eYdugu6

30. Richard J. Pierce, "Natural Gas is Key to Addressing Climate Change", The Regulatory Review , April 6, 2020, Available At https://cutt.us/S6iMN

31. IHS Markit, " A Sustainable Flame: The role of gas in net zero", Special Report, August 2021, p12

سادساً

أدوات السياسة المصرية في شرق المتوسط

تتشكَّل السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط وفقًا لمجموعة من الأدوات المختلفة، سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وقانونية، كما برزت الأداة الثقافية بشكل واضح في تفاعلات مصر تجاه دول الإقليم، وفي مقدمتها قبرص واليونان. وعملت الدولة المصرية على توظيف تلك الأدوات في تحقيق أهدافها في إقليم شرق المتوسط والحفاظ على مصالحها ومقدراتها؛ حيث حرصت الدولة المصرية على تنويع أدوات سياستها الخارجية المرتبطة بإقليم شرق المتوسط بشكل يضمن عدة اعتبارات؛ منها ضمان استدامة التأثير وفعالية الدور، والخروج عن الطابع التكتيكي التقليدي إلى محاولة بناء استراتيجيات تحفظ مصالحها وتساعدها على امتلاك القدرة على ردع التهديدات وتعظيم الفوائد وتعزيز المكاسب. وفي هذا السياق، يمكن الوقوف على تلك الأدوات خاصةً في أعقاب اكتشاف حقل ظهر عام 2015؛ وذلك فيما يلي:

أولاً | الأداة السياسية والدبلوماسية:

ارتكـزت السياسـة الخارجيـة في إقليـم شـرق المتوسـط علـى الأدوات السياسـية والدبلوماسـية الـتي اتخـذت نمطـين أساسـيين: الأول- الانضمـام لعـدد مـن التجمعـات المتعـددة الأطـراف أو التكتـلات الجماعيـة. والثـاني- تعزيـز العلاقـات الثنائيـة ودعـم الشـراكة مـع عـدد مـن الـدول.

أ. الانخـراط عـبر الترتيبـات الجماعيـة: اتضـح مسـار الدبلوماسـية المصريـة في إقليـم شـرق المتوسـط مـن خـلال العمـل على الانخـراط وامتـلاك أدوات التأثـير مـن خـلال الدعـوة لتأسـيس منظمـة غـاز شـرق المتوسـط، بالإضافـة للانضمـام لمنتـدى الصداقـة. وتسـتهدف تلـك التجمعـات ضبـط قواعـد التفاعـلات في الإقليـم، وتعزيـز ودعـم فـرص التعـاون. وفيمـا يلـي نسـتعرض أهـداف وإرهاصـات تشـكيل تلـك التجمعـات ومـا تحملـه مـن دلالات، كإحـدى أبـرز الأدوات السياسـية للدبلوماسـية المصريـة في إقليـم شـرق المتوسـط.

منظمة غاز شرق المتوسط EMGF:

يُعـد تدشـين منظمـة غـاز شـرق المتوسـط مـن أبـرز التحـولات الـتي شـهدها الإقليـم؛ وذلـك بفعـل تنـامي اكتشـافات الغـاز في شـرق المتوسـط. وتسـتهدف المنظمـة بشـكل أسـاسي تعزيـز التعـاون والحـوار بـين الـدول الأعضـاء فيمـا يتعلـق بقضايـا الغـاز وتنميـة المـوارد الهيدروكربونيـة في المنطقـة. وعلـى الرغـم مـن أن الطاقـة تعتـبر النـواة الأساسـية لتشـكيل المنظمـة، فـإن هنـاك تحـولات وتطـورات جيوسياسـية كـبرى حفـزت ودفعـت دول المتوسـط تجـاه تأسيسـها. وقبـل الخـوض في دلالات وأهـداف المنظمـة، يمكـن الوقـوف علـى المحطـات الـتي سـاهمت في تشـكيل المنتـدى كالتـالي:

في سـبتمبر 2020، نشـرت الجريـدة الرسـمية قـرار تصديـق الرئيـس "عبـد الفتـاح السـيسي" علـى الميثـاق التأسـيسي لمنتـدى غـاز شـرق المتوسـط، وتعتـبر هـذه الخطـوة ضمـن مراحـل تطـور المنتـدى منـذ أن دعـت مصـر لإنشـائه بهـدف التنسـيق بـين دول المنطقـة فيمـا يتعلـق بقضايـا الطاقـة. وتعتـبر القمـة الثلاثيـة الـتي جمعـت مصـر واليونـان وقـبرص في أكتوبـر 2018 بمنزلـة نقطـة الانطـلاق نحـو تأسـيس أول تجمـع بـين دول إقليـم شـرق المتوسـط في أعقـاب اكتشـاف حقـل ظهـر 2015.

وفي أعقاب تلك القمة، بدت ردود الفعل مُرحِّبة ومُشجِّعة على استكمال هذا الطرح والمضي قدمًا في تأسيس المنتدى. وبعد نحو 90 يومًا من تلك القمة اجتمع وزراء طاقة مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين في القاهرة لأول مرة، وتحديدًا في 19 يناير 2019، للإعلان عن تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط، والتوافق حول الأهداف الرئيسية للمنتدى.

ويُمكننا ملاحظة غياب ثلاث دول - تركيا ولبنان وسوريا - من دول شرق البحر الأبيض المتوسط عن المنتدى؛ وذلك لأسباب مختلفة؛ حيث تسبب الصراع في سوريا وعدم الاستقرار، وموقفها من إسرائيل والعلاقات التاريخية المتأزمة بينهما في غيابها عن هذا التجمع، كما غابت لبنان بسبب رفض الحكومة المشاركة بسبب وجود إسرائيل داخل المنتدى، كما أن استبعاد تركيا من العضوية يعود بشكل أساسي إلى سياستها الاستفزازية وتحركاتها العدائية والمنافية للقانون الدولي في المنطقة. ومن هنا ترى بعض التقديرات أن تدشين المنتدى يحمل أبعادًا جيوسياسية في ظل العلاقات المضطربة بين تركيا من جهة والأطراف المنخرطة في المنتدى من جهة أخرى؛ إذ وجدت تلك الدول من الأهمية بمكان إعادة تنظيم العلاقات فيما بينها للحد من التهديدات التركية المحتملة، خاصةً في ظل تشارك تلك الدول الإدراك والحذر من تحركات تركيا في منطقة شرق المتوسط[1].

ومنذ الإعلان عن تأسيس المنتدى، تم تشكيل فريق يقوم بدور المجلس التنفيذي أثناء مرحلة التأسيس، وقد أوكلت إليه مهمة إعداد ميثاق للمنتدى. واستكمالًا لأعمال المنتدى، عُقد الاجتماع الوزاري الثاني للدول المؤسسة للمنتدى في مايو 2019؛ وذلك بحضور كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ضيفَين على المنتدى. وخلال هذا الاجتماع تم إنشاء اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز.

وقد شهد عام 2020 تحولًا فارقًا في مسار المنتدى، عندما قامت الدول المؤسسة بالتوقيع بالأحرف الأولى على ميثاقه؛ وذلك في منتصف يناير 2020، وبعد نحو ثمانية أشهر، شهدت القاهرة في سبتمبر من العام ذاته تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة حكومية إقليمية مقرها القاهرة، وعليه يمكن القول إن عام 2020 كان عامًا لإضفاء قواعد البناء المؤسسي لإقليم شرق المتوسط[2].

ومطلع مارس 2021، دخل ميثاق منظمة غاز شرق المتوسط حيز التنفيذ، كما احتفى الأعضاء المؤسسون بانعقاد الاجتماع الوزاري الأول بعد دخول الميثاق حيز التنفيذ. وقد اتفق الأعضاء خلال الاجتماع على ترؤس مصر للمنظمة حتى نهاية العام، على أن تتولى قبرص رئاستها منذ يناير 2022. وفي يوليو عام 2021 وخلال الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة غاز شرق المتوسط، وقَّع المهندس "طارق الملا" وزير البترول والثروة المعدنية على اتفاقية دولة المقر، التي باتت بمقتضاها القاهرة مقرًا رئيسيًا للمنظمة، وقد وافق مجلس النواب المصري في نوفمبر 2021 خلال جلسة عامة على الموافقة على اتفاقية المقر، وبذلك تكتمل كافة الجوانب الفنية والقانونية ومجمل الإجراءات الواجبة لعمل المنظمة.

وفي هذا الإطار، يمكننا استعراض الأهداف الستة الرئيسية للمنظمة؛ وذلك وفقًا لما جاء في المادة الثانية من الميثاق التأسيسي كما يلي[3]:

1. احترام حقوق البلاد الأعضاء بالمنتدى فيما يخص مواردهم من الغاز الطبيعي والتعاون على إدارة عملية تطوير مستدامة وفعالة وواعية بيئيا، مع استخدام والحفاظ على موارد الغاز الطبيعي لمصلحة شعوبهم.

2. التعاون وخلق حوار منظم ومنهجي فيما يتعلق بموضوعات الغاز الطبيعي، وعمل برنامج من أجل صياغة السياسات الإقليمية بهذا الشأن. ويركز المنتدى على التعاون الحكومي وتحديد الاستراتيجيات المشتركة بناءً على النظرة المستقبلية المشتركة لموارد المنطقة.

3. دعم مجهودات البلاد المنتجة و/ أو البلاد ذات احتياطي الغاز بالمنطقة؛ من أجل التعجيل باستثمار الاحتياطي الحالي والمستقبلي من خلال تبني التعاون فيما بينها ومع دول العبور والدول المستهلكة بالمنطقة، وإيجاد طرق لاستغلال البنية التحتية الموجودة وتطوير مزيد من خيارات البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات المستقبلية حسب الحاجة.

4. مساعدة الدول المستهلكة على تأمين احتياجاتها والاشتراك مع دول العبور من أجل إتاحة شراكة مستدامة بين الأطراف الأساسية بصناعة الغاز.

5. دعم تشكيل سوق غاز إقليمية يُفيد منها الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتحسين تطوير الموارد، وتحسين تكلفة البنية التحتية، والتسعير التنافسي، وتحسين العلاقات التجارية.

6. المساهمة في تبادل الحوار من أجل الوصول لأعلى كفاءة للغاز بالمنطقة؛ ما سيؤدي إلى تطوير سوق غاز إقليمية وربما مركز للتجارة.

بجانب أهداف المنظمة، تطرق الميثاق خلال المادة السادسة للكيانات الأساسية المكونة لمنظمة غاز شرق المتوسط، وهي الاجتماع الوزاري، والمجلس التنفيذي، والسكرتارية، وقد حددت المادة السابعة مهام وتشكيل كلٍّ منها، كما حددت المادة الرابعة شروط قبول الدولة العضو، وطريقة الموافقة على الانضمام، في حين حددت المادة الخامسة وضع الدول المشاركة كمراقب، كما حدد الميثاق كافة الأمور المادية والقانونية المرتبطة بعمل المنظمة.

وتعد المنظمة أحد النجاحات التي قادتها الدولة المصرية في إقليم شرق المتوسط منذ اكتشاف حقل ظهر، كما أنها تقع ضمن أدواتها المؤثرة في تحقيق استراتيجيتها الرامية للتحول لمركز إقليمي للطاقة. وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى عدد من الدلالات؛ وذلك فيما يلي:

- تنامي أهمية شرق المتوسط: يعكس تشكيل وتأسيس المنظمة الإدراك المشترك للدول الأعضاء بأهمية شرق البحر الأبيض المتوسط من الناحية الاستراتيجية، وكذا باعتباره ضمن أولويات الأمن القومي للدول المؤسسة للمنظمة؛ فعلى سبيل المثال ترى اليونان وقبرص أن شرق المتوسط يعتبر مجالًا استراتيجيًّا تقليديًّا لهما، كما يعد الاهتمام بالإقليم جزءًا من الأمن القومي لمصر وإسرائيل، خاصةً في ظل الاكتشافات الكبيرة في المياه الإقليمية التي تخضع لسيادة الدولتين، كما يشير تأسيس المنظمة لمرونة التحالف وتصور الدول الأعضاء بشأن المصالح الاقتصادية الطاقوية، فضلًا عن الاستعداد للتعاون في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة التي قد تؤثر على تحقيق المكاسب وتعظيم الفائدة، وهو ما يبرز الأهمية المتزايدة للإقليم باعتبار أنه يجمع بين الاعتبارات الجيو-اقتصادية وكذلك الجيوسياسية[4].

- **تزايد ثقل ومركزية القاهرة:** يشير تأسيس المنظمة واستكمال هياكلها إلى نشاط الدبلوماسية المصرية ومحورية الدور المصري في الترتيبات المرتبطة بإقليم شرق المتوسط، خاصةً أن الدعوة لتأسيس المنظمة انطلقت من القاهرة، علاوة على أنها أصبحت فيما بعد دولة المقر؛ ما يعزز حضور مصر على المستويين الإقليمي والدولي؛ إذ إن استضافة مصر للمنظمة يدعم استراتيجيتها الطموحة للتحول لمركز إقليمي للطاقة انطلاقًا مما تملكه الدولة من مقومات، سواء ما يتعلق بالموقع أو البنية التحتية وخطوط نقل الغاز، وهو ما يشير إلى امتلاك مصر مفتاح مستقبل الغاز في إقليم شرق المتوسط[5].

- **تشكيل سوق إقليمية للغاز:** ينظر إلى تدشين منظمة غاز شرق المتوسط على أنه رغبة من الدول الأعضاء في تدشين سوق إقليمية للغاز الطبيعي، بهدف التنسيق في قضايا ترتبط بالعرض والطلب على الغاز الطبيعي، ناهيك عن التسعير وعمليات النقل؛ وذلك في ظل الوفرة الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة، والتي تقدر بنحو 340 تريليون قدم مكعبة. وما يميز المنظمة في هذا الصدد أن عضويتها مفتوحة للدول المنتجة وكذلك المصدرة بالإضافة إلى دول العبور؛ ما يزيد حيوية المنظمة وتأثيرها بصورة أكبر على خلاف المنظمات الأخرى التي تقتصر عضويتها على الدولة المصدرة فقط، كالاتحاد العالمي للغاز، أو الدول المستوردة كما هو الحال بالنسبة إلى المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال. وعليه سوف يدعم التنسيق بين تلك الدول فيما يرتبط بإنتاج وتطوير الغاز الطبيعي واستغلال الموارد المتاحة والبنية التحتية والإمكانات الهيدروكربونية للمنطقة في تطوير سوق مستدامة للغاز الطبيعي[6].

- **زيادة مساحات التوافق:** يدل اكتساب المنظمة الصفة القانونية والمؤسسية على حجم التوافق بين الدول الأعضاء؛ ليس فقط في قضايا الغاز، ولكن في معظم القضايا والتحولات المرتبطة بالإقليم؛ ما يعني أن المنظمة باتت تأخذ طابعًا يشبه التحالف الإقليمي المتعدد الأغراض؛ ما يمكن أن يسهم في تقليص الفجوة بين تلك الأطراف، ويزيد القواسم المشتركة والتوافق حول قضايا الإقليم، خاصةً ما يتعلق بتطويق ومحاصرة نفوذ وأدوار بعض الأطراف الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا؛ إذ ترى بعض التقديرات أن استبعاد تركيا من المنظمة رغم كونها دولة

متوسطية، يعود بالأساس إلى تحركاتها التي لا تتوافق مع أغلب أعضاء المنظمة، وعليه فإن خروج تركيا من العزلة المفروضة عليها والانضمام للمنظمة بات مقترنًا بقبول أعضاء المنظمة وفقًا لما يحدده الميثاق بشأن قبول أعضاء جدد[7].

- تأكيد جدوى التحركات الجماعية: يُستدل من تأسيس منظمة غاز شرق المتوسط على اقتناع الدول الأعضاء بدور الترتيبات والتكتلات الجماعية في تحقيق المكسب للجميع؛ فعلى الرغم من تشكيل شراكات ثلاثية بين دول إقليم شرق المتوسط على غرار الشراكة بين مصر وقبرص واليونان، وكذلك الشراكة بين إسرائيل وقبرص واليونان، فإن دول المنطقة رأت أن توسيع المشاركة والتحرك في إطار جماعي قد يعزز المكاسب، ويضاعف فرص ضبط قواعد اللعبة ومجابهة التحديات والمخاطر المشتركة، وهو ما يمكن الوقوف عليه من تشكيل المنظمة الذي يتجاوز البعد الجغرافي أو القومية في تشكيله؛ حيث تشكلت المنظمة من أعضائها المؤسسين من قبل ثلاث دول أوروبية وثلاث دول عربية، بجانب إسرائيل، كما ترك الميثاق الباب مفتوحًا أمام انضمام دول أخرى، بحيث يمكن للدول المتوسطية أن تتمتع بعضوية المنظمة، على أن تحصل الدول غير الواقعة في نطاق شرق المتوسط على صفة مراقب، وهو ما تُرجِم على أرض الواقع من خلال قبول انضمام فرنسا كعضو في المنظمة في مارس 2021، بالإضافة إلى انضمام الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات مراقبَيْن بجانب الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بالإضافة إلى 32 كيانًا آخَر كالمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والشركات عابرة الحدود[8].

منتدى الصداقة Philia Forum:

يعتبر منتدى الصداقة الذي عُقد اجتماعه الأول في 11 فبراير 2021 في العاصمة اليونانية "أثينا" بمشاركة وزراء خارجية سبع دول: ثلاثة من الاتحاد الأوروبي (فرنسا، وقبرص، واليونان) وأربع دول عربية (مصر، والسعودية، والإمارات والبحرين)؛ ضمن أدوات التحرك الجماعي التي شاركت فيها مصر في منطقة شرق المتوسط.

وخلال البيان الختامي للمنتدى، اتفق الوزراء المجتمعون على تعزيز التعاون المشترك في عدد من القضايا، في مقدمتها الطاقة والابتكار والاقتصاد الرقمي والحماية المدنية

والاتصالات، بالإضافة إلى مجالات العلوم والزراعة والأمن الغذائي والتعليم والتدريب الأكاديمي وحوار الأديان، كما تطرقوا إلى عدد من القضايا والصراعات الممتدة في المنطقة، كالأزمة في سوريا وليبيا واليمن، بالإضافة إلى بحث عملية السلام في الشرق الأوسط وكذلك كيفية تعزيز التعاون لمواجهة جائحة كورونا.

وقد جاءت كلمات وزراء الخارجية المشاركين في المنتدى لتعبر عن عدد من القواسم المشتركة فيما بينهم، خاصةً ما يرتبط بالأمن الإقليمي وتأكيد ضرورة تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى العمل على منع تجدد الصراعات ومحاولة تسويتها سياسيًّا بعيدًا عن نمط العسكرة المسيطر عليها، مع تأكيد قدسية الحدود. ومن ثم جاء البيان الختامي رافضًا التدخل في الشئون الداخلية للدولة؛ الأمر الذي يزعزع الاستقرار ويقوض الأمن[9].

وينظر البعض إلى منتدى الصداقة باعتباره الذراع السياسية لمنظمة غاز شرق المتوسط، وقد يقود التفاهم بين أعضائه إلى تعزيز مساحات التعاون، وقد يؤدي إلى مزيد من الترتيبات الإقليمية الشاملة، بحيث تقاوم تلك الترتيبات أي تحركات فردية، كما هو الوضع بالنسبة إلى التحركات التركية في شرق المتوسط أو إيران في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، يشير عدد من التقديرات إلى أن دول منتدى غاز شرق المتوسط ومنتدى الصداقة، أدركت مبكرًا التداعيات المحتملة للانسحاب الأمريكي من المنطقة؛ حيث ستسعى بعض القوى الإقليمية - وفي مقدمتها تركيا وإيران - إلى ملء الفراغ في المنطقة، وعليه رأت دول المنتدى أن هذه التداعيات تستدعي التحرك في إطار جماعي لمقاومة تلك التهديدات والحد من تأثيراتها[10].

من ناحية أخرى، يدلل تشكيل المنتدى باعتباره تحالفًا أو شراكة فوق إقليمية تربط بين أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، على حاجة تلك الدول إلى بلورة رؤية وتحرُّك مشترك؛ ليس فقط في الأمور المرتبطة بالطاقة وتداعيات كورونا، ولكن فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية التي تواجه الدول الأعضاء في المنتدى، كما أن تشكيل المنتدى يشير صراحةً إلى تصورات الدول الأعضاء حول أهمية فرض الاستقرار والأمن البحري في ظل تنامي التهديدات في البحر الأحمر وشرق المتوسط ومنطقة الخليج؛ إذ إن تعزيز المكاسب الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على إمكانية الوصول وحرية الملاحة، في ظل أن أكثر من 80 % من التجارة العالمية والسلع مرتبطة بالبحار،

وقد أوضحت بعض التقديرات ضرورة العمل على توسيع عضوية المنتدى بحيث تضم إسرائيل وإيطاليا وبريطانيا بهدف تفعيل دوره بشكل أكبر[11].

ب. الانخراط عبر دبلوماسية القمم:

يتضح هذا النمط بشكل كبير في تحركات السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط، وهو ما يمكن رصده وفقًا لنمطين: الأول يؤسسه الشراكة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان. أما النمط الثاني فيتشكَّل في إطار الشراكة الرباعية (1+3) الذي يضم فرنسا بجانب دول آلية التعاون الثلاثي، وهو ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

آلية التعاون الثلاثي (مصر وقبرص واليونان):

شكَّلت الشراكة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان محورًا رئيسيًّا في مجمل الحركة المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط، كما أصبح بمنزلة شراكة استراتيجية اتسعت مجالاتها وتطوَّرت بمرور الوقت، بحيث بات التفاهم وتطابق الرؤى في القضايا المطروحة والمثارة هو القاسم المشترك بين الأطراف الثلاثة.

وقد تطورت تلك الشراكة منذ الاجتماع الأول الذي جمع رؤساء الحكومات الثلاث في نوفمبر 2014 في القاهرة، الذي شهد التوقيع على إعلان القاهرة الذي أصبح فيما بعد محركًا لآلية التعاون الثلاثي، ومقدمة لتدشين حقبة جديدة من التعاون المتوسطي، شكَّلت قضايا الطاقة واكتشافات الغاز شرق المتوسط محفزًا ودافعًا لتكوينه، قبل أن تتسع قضايا النقاش والتنسيق خلال القمم التالية لتشمل عددًا من القضايا المحورية، كالأزمتين الليبية والسورية، والوضع في العراق، وأزمة سد النهضة، والأزمة القبرصية، وقضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والتغيرات المناخية وغيرها من القضايا التي تؤثر على الأمن القومي للدول الثلاث.

ومن خلال متابعة البيانات الختامية لآلية التعاون الثلاثي، والقمم التي عُقدت بين الدول الثلاث، يمكننا تأكيد الطابع المؤسسي للقمة؛ فمنذ الاجتماع الأول وإطلاق آلية التعاون الثلاثي في نوفمبر 2014، حرصت الدول الثلاث على استمرار التنسيق بينها؛ وذلك من خلال دورية انعقاد القمة، التي باتت تأخذ شكلًا أقرب إلى النمط المؤسسي، كما أن تناوب انعقاد القمة بين الدول الثلاثة أضفى عليها مزيدًا من الزخم.

وقد استضافت كل دولة فعاليات القمة ثلاث مرات حتى أكتوبر 2021؛ فبعد نحو ستة أشهر من القمة الأولى، عقدت القمة الثانية في قبرص أبريل 2015، ثم استضافت اليونان القمة الثلاثية الثالثة نهاية العام ذاته. وقد عقدت القمة الرابعة في القاهرة خلال شهر أكتوبر 2016، وشهد شهر نوفمبر 2017 انعقاد القمة الخامسة في قبرص، قبل أن تجتمع الدول الثلاثة في القمة السادسة باليونان أكتوبر 2018، لتعقد القمة السابعة في القاهرة خلال شهر أكتوبر 2019، وبعدها بعام عقدت القمة الثامنة في قبرص، قبل أن تستضيف اليونان القمة التاسعة في اكتوبر2021.

ويشير هذا التناوب واستمرارية الانعقاد إلى مدى فاعلية تلك الأداة؛ فعلى الرغم أن بعض التقديرات كانت لا تعول كثيرًا - حين الإعلان عن تشكيل الآلية - على إمكانية استمرارها وتطويرها، فإن انعقاد القمة التاسعة في أكتوبر 2021 واستمرار آلية التعاون الثلاثي يشير إلى الشراكة الثلاثية أمام التحولات والتطورات الأمنية والقضايا المعقدة، إلى مرحلة تشكيل رؤية جيوسياسية تنطلق من الطاقة وتمتد إلى باقي المجالات[12].

من ناحية أخرى، استهدفت آلية التعاون الثلاثي لعب دور أشبه بحائط صد لمجابهة أي تهديدات ومخاطر يمكن أن تواجه الدول الثلاث، بحيث أصبح التحالف أداة لردع الفواعل المزعزعة للاستقرار والأمن، سواء من قبل الدول كما هو الحال بالنسبة إلى التحركات التركية ومحاولة فرض أمر واقع بما يخالف قواعد القانون الدولي المنظمة للبحار، وهو ما تمت ترجمته في أعقاب توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الرئيس التركي "أردوغان" ورئيس حكومة الوفاق "فايز السراج" في نوفمبر 2019؛ إذ لم يمر أكثر من يومين على الاتفاق قبل أن يعقد وزيرا خارجية مصر واليونان اجتماعًا لبحث سبل التعامل مع هذا الاتفاق.

بالإضافة إلى مواجهة تهديدات الفواعل من غير الدول التي يشكلها الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والعمل على ضبط الحدود، وتبادل الخبرات في التعاطي مع مثل هذه التهديدات، خاصةً في ظل نجاح التجربة المصرية لمواجهة الإرهاب، وكذلك الهجرة غير الشرعية، وتأمين الحدود؛ فمنذ عام 2016 لم تشهد مصر أي مظاهر للهجرة غير الشرعية عبر حدودها؛ ما يمثل قيمة مضافة لأمن قبرص واليونان بشكل خاص والدول الأوروبية بشكل عام[13].

كما لم تَكْتَفِ مصر بالتعاون في إطار ثلاثي، بل شهد التنسيق، سواء بين مصر وقبرص أو مصر واليونان، عددًا من التفاعلات والتفاهمات ذات طابع ثنائي؛ منها على سبيل المثال ترسيم الحدود البحرية الذي سيتم التطرق إليه لاحقًا، فضلًا عن قيام مصر وقبرص مطلع سبتمبر2021، بتشكيل اللجنة العليا للتعاون الثنائي على مستوى رئيسَي البلدين؛ الأمر الذي عزز التفاهمات بين الطرفين في مختلف المجالات؛ فبعدما كان وزراء الخارجية والدفاع والطاقة هم المحركون الأساسيون لتلك التفاعلات، تطور التعاون ليمتد إلى باقي القطاعات كالسياحة، والثقافة، والتعليم والتجارة، والنقل والزراعة[14].

الشراكة الرباعية (1+3):

تشير هذه الصيغة إلى التعاون والتنسيق المصري مع كل من فرنسا وقبرص واليونان. وكما كانت مصر المُحفز لتأسيس منظمة غاز شرق المتوسط، شرعت مصر في تشكيل هذه الصيغة عبر استضافتها الاجتماع الأول لوزراء خارجية فرنسا وقبرص واليونان خلال شهر يناير 2020، ثم جاءت القمة الثانية خلال شهر مايو 2020، وخلال البيان الختامي شدد وزراء خارجية الدول الأربع على ضرورة تكثيف التعاون والمشاورات السياسية فيما بينهم، كما استضافت اليونان القمة الثالثة في 19 نوفمبر 2021، وناقشت عددًا من القضايا كالوضع شرق البحر الأبيض المتوسط، وقضية قبرص، والأزمة الليبية، والتطورات في الخليج العربي، ومنطقة الساحل والصحراء.

ويمكن تحديد أهداف هذا الشراكة من خلال مخرجات القمم الثلاثة، في حاجة أطرافها إلى تطويق التهديدات والحد من الأنشطة العدائية التي تؤثر على الأمن القومي لأعضائه. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يمكننا فهم التعاون العسكري المتنامي بين تلك الدول، خاصةً الدور الذى تقوم به فرنسا في تزويد الدول الثلاث بأحدث التقنيات العسكرية. ويُلاحَظ حرص فرنسا على تعزيز دورها في إقليم شرق المتوسط بشكل عام؛ وذلك من خلال عضويتها في منظمة غاز شرق المتوسط، فضلًا عن انتشارها العسكري في الإقليم. وتشترك الدول الأربعة بعضها مع بعض في القلق من تحركات وسياسات تركيا باعتبارها مهددًا للاستقرار الإقليمي والسلام[15].

ثانيًا | الأداة الاقتصادية:

يمكننا الإشارة إلى الأداة الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط، وقد تنوعت تلك الأداة لتتخذ عددًا من الأشكال والأنماط المختلفة؛ من بينها العلاقات التجارية، وسنُركِّز تحديدًا على علاقة مصر بقبرص واليونان؛ للوقوف على حدود تطور الوضع الاقتصادي كانعكاس لآلية التعاون الثلاثي، بالإضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي، واتفاقيات نقل الغاز لتسييله في مصر، علاوة على اتفاقيات التعاون في قطاعات ذات طابع اقتصادي، وهو ما يمكن تحديده فيما يلي:

- العلاقات التجارية بدول إقليم شرق المتوسط:

انعكست آلية التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان على الأوضاع الاقتصادية والتجارية بينها، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال رصد التطور في العلاقات التجارية؛ فعلى سبيل المثال، ارتفعت الصادرات المصرية إلى اليونان خلال خمس سنوات بنسبة وصلت إلى نحو 374 %؛ حيث وصل حجم الصادرات المصرية لليونان إلى 682.041 مليون دولار خلال عام 2020، بعدما كان 143.926 خلال عام 2015.

ورغم ارتفاع الصادرات المصرية لليونان خلال عام 2020، فإنها تمثل نحو 2.5 % من إجمالي صادرات مصر للخارج خلال ذات العام، التي وصلت إلى نحو 26.815 مليار دولار. من ناحية أخرى، زادت صادرات مصر إلى قبرص بنحو 97 % خلال الفترة نفسها؛ حيث بلغت صادرات مصر إلى قبرص 113.089 مليون دولار عام 2020، بعدما كانت 57.369 مليون دولار خلال عام 2015.

شكل رقم (6)

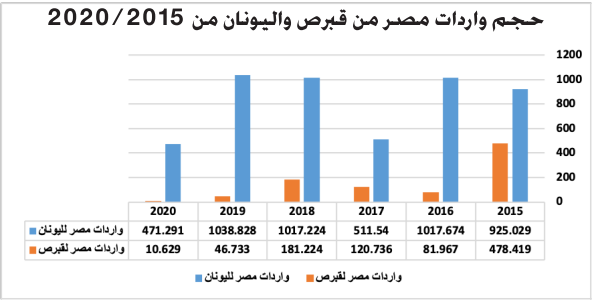

إعداد الباحث وفقًا لمصدر Bilateral trade between Egypt and Greece Trade map,

كما زادت واردات مصر من اليونان في الفترة من 2015 حتى 2019 بشكل ملحوظ، وبنسبة بلغت نحو 10 % سنويًّا، قبل أن تنخفض خلال عام 2017 بنسبة 49.7 %؛ حيث بلغت واردات مصر نحو 0.5 مليار دولار، مقارنةً بعام 2016 الذي وصلت فيه الواردات إلى 1.02 مليار دولار. ويتماشى هذا الانخفاض مع انخفاض مماثل لإجمالي الواردات المصرية من 70.64 مليار دولار إلى 66.76 مليار دولار. وقد ارتبط هذا الانخفاض بتحرير سعر الصرف، وقد عادت الواردات المصرية للارتفاع خلال عامي 2018 و 2019، وفي المجمل فقد ارتفع حجم الواردات بنسبة 12 % في الفترة من 2015 حتى 2019.

وبالنسبة إلى واردات مصر من قبرص، يمكن ملاحظة تراوح الواردات المصرية من قبرص صعودًا وهبوطًا، وقد انخفض حجم الواردات بنحو 97 % في الفترة من 2015 حتى 2020؛ حيث بلغ حجم واردات مصر من قبرص نحو 10.629 مليون دولار عام 2020، بعدما بلغت 478.419 مليون دولار خلال عام 2015. ومن المتوقع أن تشهد العلاقات التجارية بين كل من مصر وقبرص واليونان تطورًا وتناميًا خلال السنوات القادمة؛ وذلك على خلفية العلاقات الاستراتيجية بين الدول الثلاثة.

شكل رقم (6)

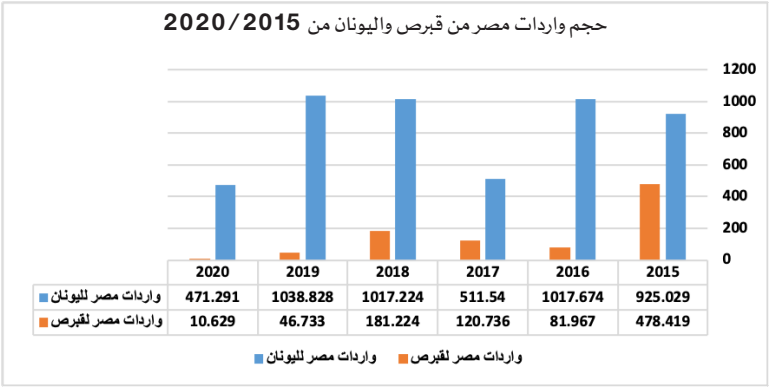

إعداد الباحث وفقًا لمصدر Bilateral trade between Egypt and Greece Trade map,

وفي سياق العلاقات التجارية، تأتي اليونان في المرتبة الخامسة من حيث الاستثمارات في مصر بين دول الاتحاد الأوروبي، بواقع 104 مشروعات استثمارية في عدد من القطاعات المختلفة، كما تعتبر مصر الشريك التجاري التاسع لليونان على مستوى العالم. وقد بلغت الاستثمارات اليونانية في مصر 3 مليارات دولار، كما زادت الاستثمارات القبرصية إلى 57.5 مليون دولار خلال السنة المالية 2021/2020؛ وذلك عبر 224 شركة قبرصية في مجالات الطاقة، والسياحة، والصناعة وغير ذلك من القطاعات[16].

- اتفاقيات نقل وتسييل الغاز لدول إقليم شرق المتوسط:

في إطار مساعي مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، وقَّعت عددًا من الاتفاقيات مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إقليم شرق المتوسط؛ فخلال شهر سبتمبر 2018 وقَّع وزير الطاقة المصري ونظيره القبرصي اتفاقية لإنشاء خط أنابيب بحري يربط حقل غاز "أفروديت" القبرصي - الذي تقدر احتياطاته بنحو 4.5 تريليون قدم مكعبة - بمحطات الإسالة في مصر. ويستهدف الاتفاق نقل الغاز الطبيعي القبرصي إلى مصر لتسييله ثم إعادة تصديره إلى دول الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، وقَّعت مصر من خلال شركة "دولفيونس" مع إسرائيل من خلال شركتي "ديليكدريلينج" و"نوبل إنرجي" اتفاقًا في فبراير 2018 يقضي بتصدير غاز طبيعي من الحقول الإسرائيلية إلى منشأة الإسالة المصرية بقيمة 15 مليار دولار لنقل 32 مليار متر مكعب، وقد تم تعديل الاتفاق خلال شهر أكتوبر 2019 الذي تضاعفت خلاله الصادرات الإسرائيلية إلى 60 مليار متر مكعب على مدار 15 عامًا.

وقد صدرت إسرائيل الغاز إلى مصر مطلع عام 2020، وتستمر حتى 2024، وستصل الشحنات المرسلة من حقل ليفياثان إلى نحو مليارَي متر مكعب سنويًّا خلال عام 2020/2021[17].

وتصبُّ تلك الصفقات في توجه مصر نحو التحول لمركز إقليمي للطاقة، كما أن هذه الاتفاقية ساهمت في تسوية النزاعات القضائية المرفوعة على مصر بسبب توقف إمدادات الطاقة بعد 2011؛ حيث حُكم على مصر بتعويضات تُقدَّر بنحو 1.76 مليار دولار. ومهَّدت الاتفاقية للتوصل إلى اتفاق يُفضِي إلى تخفيف التعويضات إلى 500 مليون دولار، يتم تسديدها على مدار 8 سنوات ونصف؛ وذلك وفقًا لبيان صادر عن وزارة البترول والثروة المعدنية.

كما يمثل الاتفاق بين مصر وسوريا والأردن ولبنان خلال شهر سبتمبر 2021، فيما يتعلق بإحياء الخط الغاز العربي، بهدف نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا والأردن، مؤشرًا على دور مصر في إدارة قواعد اللعبة المنظمة لنقل الغاز الطبيعي لدول إقليم شرق المتوسط، خاصةً بعدما توقف الخط خلال عام 2011 بسبب الأحداث التي مرَّت بها المنطقة. وعليه تتضح مساعي مصر لاستغلال فائض الغاز والكهرباء لتعزيز العلاقات مع الدول العربية وكذلك المتوسطية؛ وذلك في ظل النقص الحاد لدى بعض الدول في الطاقة الكهربائية، وفي مقدمة تلك الدول لبنان، علاوةً على انهيار وتدهور شبكات الكهرباء في سوريا والعراق[18].

ومع ذلك يمكن أن تمثل مشروعات نقل الغاز المتنافسة تحديًا امام السياسة الخارجية والتحركات المصرية في إقليم شرق المتوسط، خاصةً فيما يتعلق بالتحول إلى مركز إقليمي لنقل وتداول الطاقة. ولعل أبرز تلك المشاريع هو خط "إيست ميد" الذي تم توقيعه مطلع عام 2020 بين إسرائيل وقبرص واليونان. ويمتد الخط البالغ طوله 1900 كم، بهدف نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر مسار ينطلق من إسرائيل وقبرص حتى جزيرة كريت اليونانية وصولًا إلى إيطاليا حتى يستكمل مساره إلى دول أوروبا، بهدف نقل 10 مليارات متر مكعب سنويًا.

وقد واجه هذا الخط عددًا من التحديات. ويكفي القول إن توقيع الاتفاق لم يحدث إلا بعد ثمانية أعوام؛ حيث طرحت الفكرة عام 2012. ويعود ذلك إلى الشكوك مرتبطة بجدوى المشروع - الذي من المفترض في حال إتمامه أن ينتهي عام 2025 - وحول التحديات الفنية والتجارية التي تواجهه؛ حيث يحتاج إلى ما يقرب من 7 مليارات دولار، فضلًا عن أن عمقه المحتمل تحت البحر 3000 متر قد يؤدي إلى رفع التكلفة أثناء تنفيذه. يضاف إلى ذلك صعوبة إيجاد تمويل للمشروع في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا، كما ضاعف انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المشروع (يناير 2022) من التحديات التي تواجه إتمامه[19].

وترى بعض التقديرات أن هذا المشروع إذا تم تنفيذه فلن يؤثر كثيرًا على محورية دور مصر في نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، خاصة أن القارة الأوروبية تستهلك ما يقرب من 200 مليار متر مكعب سنويًا كحد أدنى. وعليه تظل مصر خيارًا مميزًا لإعادة تصدير الغاز الإسرائيلي القبرصي، خاصة في ظل حاجة الطرفين للوصول إلى البنية

التحتية المصرية، كما أن ارتباط مصر بعقود طويلة الأجل لاستيراد الغاز من قبرص وإسرائيل يضمن لها استمرار دورها كمركز إقليمي للطاقة؛ ما يُحد من تأثير تلك المشاريع مستقبلًا.

من ناحية أخرى، أعرب الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عن استعداده للتعاون مع إسرائيل في مجال الطاقة مع احتمال نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر تركيا، وقال أردوغان (مارس 2022) إن لدى تركيا الخبرة والقدرة على تطبيق مشاريع كهذه. من هنا ينظر البعض إلى تطلعات تركيا لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا ضمن التحديات التي قد تواجه مصر في منطقة شرق المتوسط ومساعيها للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، إلا أن الطرح التركي يصطدم بعدد من التحديات من بينها أن إتمام المشروع وتدشين خط أنابيب تحت سطح البحر يحتاج إلى المرور عبر قبرص أو سوريا، وكلا البلدين لا تربطهما علاقات دبلوماسية أو سياسية جيدة بتركيا.

وعلى الرغم من انخفاض تكلفة بناء الخط التي تقدر بنحو 1.5 مليار دولار، فإن التعقيدات السياسية المرتبطة بالخط قد تحول دون إتمامه، علاوة على وجود عدد من التقييمات التي تشير إلى أن تدفق الغاز عبر الخط في حال تدشينه يجب أن تصل إلى 8 أو 10 مليارات متر مكعب؛ فإذا تراجعت الكمية عن ذلك فقد لا يكون الأمر مجديًا[20].

- مشاريع الربط الكهربائي مع دول إقليم شرق المتوسط:

نجحت الدولة المصرية في تحقيق طفرة ملحوظة في إنتاج الكهرباء؛ وذلك وفق استراتيجية لتطوير وتحديث هذا القطاع؛ الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات إنتاج الكهرباء ليصل لنحو 59 جيجاوات حتى يونيو 2021؛ ما يعني وجود فائض في الكهرباء يصل لنحو 28 جيجاوات[21]؛ إذ بلغ أقصى استهلاك للكهرباء في كافة القطاعات المصرية، ما يقرب من 31 جيجاوات. هذا الفائض سمح لمصر بتصدير الطاقة الكهربائية للخارج، وقد كان إقليم شرق المتوسط واحدًا من الساحات والميادين التي استهدفتها مصر.

شكل رقم (7)

خطوط الربط الكهربائي بين مصر وعدد من الدول

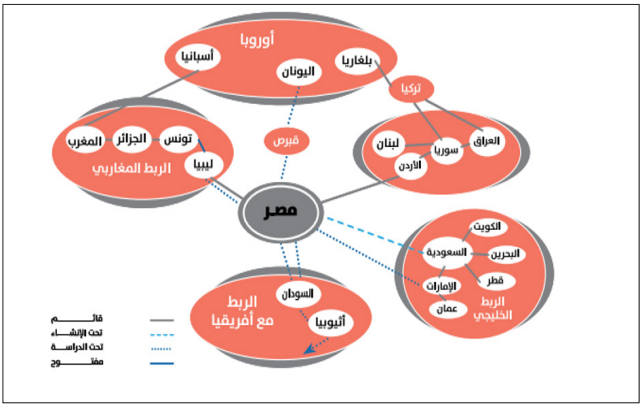

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوي 2020/2019.

يوضح الشكل السابق خطوط الربط الكهربائي بين مصر وعدد من الدول، سواء كانت خطوطًا قائمةً بالفعل أو لا تزال تحت الإنشاء، ويلاحظ من خلالها وجود مشاريع للنقل الكهربائي بين مصر ودول إقليم شرق المتوسط، سواء كانت مشروعات قائمة بالفعل بين مصر والأردن وسوريا ولبنان، أو مخططًا لها بين مصر وقبرص واليونان وصولًا إلى أوروبا، أو تتم دراستها، كخط الربط الكهربائي بين مصر وليبيا.

وفيما يتعلق بالربط مع قبرص واليونان فقد أبرمت مصر مذكرة تفاهم خلال شهر أكتوبر 2021، مع كلا البلدين تستهدف إنشاء كابلات تحت سطح البحر لنقل الكهرباء من مصر مرورًا بقبرص ثم اليونان ومن ثم إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتقدر تكلفته بنحو 2.5 مليار يورو، ولديه قدرة على نقل نحو 1000 ميجاواط خلال المرحلة الأولى؛ فعلى الرغم من الإعلان عن المشروع خلال شهر مايو 2019، فإن قبرص قد أصدرت تصاريح البناء خلال أغسطس 2020. ويستهدف المشروع تحقيق ما يمكن وصفه بـ"الربط الكهربائي العابر للقارات"؛ حيث يبلغ طوله نحو 1396 كيلومترًا، ومن المتوقع أن يدخل الجزء المصري-القبرصي من المشروع حيز التشغيل بحلول عام 2023، بينما من المقرر أن يدخل القسم القبرصي اليوناني الخدمة بحلول عام 2024[22]. ويوضح الشكل التالي مسار الربط الكهربائي بين الدول الثلاث بهدف المرور إلى القارة الأوروبية.

شكل رقم (8)

مسار الربط الكهربائي بين مصر وقبرص واليونان

المصدر: Egypt, Greece Subsea Cable To Deliver North African Renewable Energy to Europe, The Journal of Petroleum Technology, October 25, 2021 available at https://cutt.us/SnP32

وفي سياق توسيع دائرة مشاريع الربط الكهربائي مع دول إقليم شرق المتوسط، أعرب وزير الكهرباء المصري "محمد شاكر" في أغسطس 2021، عن استعداد مصر لزيادة قدرة الخط الرابط بين مصر وليبيا، خاصةً بعدما تقدَّمت ليبيا بطلب لزيادة صادرات الكهرباء لمواجهة التحديات المتعلقة بهذا القطاع، ومن المُحتمَل أن تبدأ مصر في زيادة قدرة هذا الخط لنحو 450 ميجاواط كمرحلة أولى، وصولًا إلى 1000 ميجاواط؛ ما يشير إلى زيادة قد تصل إلى 800 ميجاواط؛ حيث تبلغ القدرة الحالية للخط نحو 200 ميجاواط. يُشار إلى أن هذا الخط تم افتتاحه عام 1998 بقدرة بلغت - آنذاك - نحو 220 كيلو فولت[23].

ثالثاً | الأداة العسكرية:

شكَّلت الأداة العسكرية محورًا رئيسيًّا ضمن أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليم شرق المتوسط، بحيث أصبحت تلك الأداة أحد المقومات الأساسية للحفاظ على مصالح الدولة المصرية وتحقيق أهدافها في الإقليم، وقد برز دور تلك الأداة من خلال نمطين: الأول يرتبط بتعزيز العلاقات العسكرية مع بعض دول شرق المتوسط، في حين يرمي الثاني إلى تحديث وتطوير المنظومة العسكرية والقوات المسلحة المصرية بشكل عام، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

- **النمط الأول تعزيز العلاقات العسكرية مع الدول المتوسطية:** عملت مصر على دعم وتطوير علاقاتها العسكرية مع دول إقليم شرق المتوسط؛ وذلك من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري مع كل من قبرص واليونان، وقد أفرز هذا التعاون انتظام الأطراف الثلاثة في عقد مناورات "ميدوزا" التي بدأت نسختها الأولى بين مصر واليونان منذ عام 2015، لتستمر فعالياتها حتى انضمام قبرص إليها خلال عام 2017. وقد استمرت تلك المناورات دون انقطاع خلال السنوات الماضية، وصولًا إلى المناورة "ميدوزا 11" التي أُجريت خلال شهر نوفمبر 2021، وساهمت تلك التدريبات في رفع كفاءة ونقل الخبرات بين أطرافها.

وقد تطوَّرت تلك المناورات، سواء من حيث المهام والأهداف التي يتم التعامل معها خلال المناورة، أو عبر الأسلحة والمعدات المُستخدمة، أو حتى من خلال توسيع الدول المشاركة فيها؛ حيث شاركت فرنسا والإمارات في مناورات ميدوزا 10، التي أجريت في ديسمبر 2020، كما شاركت الأردن والأمارات في النسخة رقم 11 من هذه التدريبات بجانب مصر وقبرص واليونان، وعقدت "ميدوزا 12" في نوفمبر 2022، بمشاركة عناصر من القوات البحرية والجوية والقوات الخاصة المصرية واليونانية والقبرصية والسعودية والأميركية، وكل من الإمارات والبحرين وألمانيا وفرنسا والمغرب والأردن والكونغو ورومانيا بصفة مراقب.

- **كما تنامت العلاقات العسكرية بين مصر وفرنسا خلال السنوات الماضية،** سواء من خلال التعاون أو التدريب أو على صعيد عقد الصفقات العسكرية، خاصةً على مستوى القوات البحرية والدفاع الجوي؛ حيث وقع الجانبان عقودًا لصفقات مبيعات معدات عسكرية خلال عام 2015 انتهت إلى تسلُّم مصر حاملتين للمروحيات "ميسترال"، فضلًا عن عقود لشراء مصر نحو 24 طائرة من طراز رافال متعددة المهام، كما عقدت مصر صفقة أخرى خلال شهر مايو 2021 لشراء 30 مقاتلة جديدة ليصبح إجمالي المقاتلات لدى مصر نحو 54 طائرة؛ ما يجعل مصر ثاني أكبر دول العالم التي تمتلك طائرات الرافال بعد فرنسا[24].

- **النمط الثاني تحديث وتطوير المنظومة العسكرية:** طرأ على المنظومة العسكرية المصرية تطور كبير في إطار تحديث شامل للقوات المسلحة، وقد بدا ذلك عبر عدد من الملامح من بينها:

- **أولًا** – تطوير البنية التحتية من خلال تحديث عدد من القواعد العسكرية القائمة، فضلًا عن تدشين قواعد جديدة (قاعدة محمد نجيب، قاعدة 3 يوليو، قاعدة برنيس) تسمح لمصر بانتشار عسكري مُحكم بهدف تأمين المصالح الحيوية للدولة، كما قامت مصر خلال عام 2017 بتدشين أسطولها الجنوبي بهدف دعم القدرات البحرية. ويضيف هذا الأسطول، بجانب الأسطول الشمالي، قدرة تسمح لمصر بتأمين مصالحها، سواء في البحر الأحمر وباب المندب، أو اكتشافات الغاز في شرق المتوسط.

- **ثانيًا** – عملت مصر على رفع كفاءة القوات المسلحة عبر عقد تدريبات ومناورات عسكرية متنوعة مع مختلف دول العالم؛ فعلى سبيل المثال عادت مناورة النجم الساطع مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 بعد توقف ثمانية أعوام، كما عقدت مصر مناورات مع روسيا والصين وفرنسا وعدد من الدول العربية. وفي هذا السياق شهد عام 2020 تنفيذ نحو 33[25] تدريبًا ومناورةً عسكريةً؛ قد يكون أبرزها تدريبات "قادر وحسم 2020".

- **ثالثًا** – عملت مصر على اتباع استراتيجية تستهدف تنويع مصادر السلاح، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا، وإيطاليا وغيرها من الدول؛ حيث حصلت الدولة المصرية على صفقات تسليحية من الفترة 2015–2020 جعلتها ثالث أكبر مستورد للسلاح في العالم[26]. وتوزعت الصفقات التسليحية على الدول السابق ذكرها، لتضمن للقوات المسلحة المصرية تقليل الاعتمادية على مصدر بعينه للتقنية العسكرية والقطع العسكرية البحرية والجوية والبرية.

ووفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإنه خلال الفترة من 2016 / 2020، استلمت مصر فرقاطة وسفينتين هجوميتين برمائيتين و21 طائرة مقاتلة من فرنسا، بالإضافة إلى 3 غواصات من ألمانيا، وفرقاطة من إيطاليا، و50 طائرة مقاتلة و46 طائرة مروحية قتالية محمولة على السفن من روسيا، و1 كورفيت من كوريا الجنوبية. وبحلول نهاية عام 2020، تضمَّنت عمليات التسليم المتميزة إلى مصر غواصة واحدة و4 فرقاطات من ألمانيا، وفرقاطة من إيطاليا، و3 فرقاطات من فرنسا.

كما اتخذت الدولة المصرية خطوات جادة في عملية توطين الصناعات العسكرية، وهو ما ظهر جليًّا خلال المعرض الثاني للصناعات الدفاعية والعسكرية "إيديكس2021"؛ حيث أظهرت مصر قدراتها في التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات المتقدمة، سواء في مجال الطائرات بدون طيار، أو القطع البحرية، أو العربات والمدرعات الثقيلة، وهو ما يشير إلى دخول مصر حقبة جديدة من التصنيع المحلي لعدد من الأسلحة والمنظومات المتطورة[27].

رابعًا | الأداة القانونية:

- ارتكزت مصر على البُعد القانوني في سياستها الخارجية تجاه إقليم شرق المتوسط؛ بهدف تعزيز مكاسبها ودعم فرص التنقيب عن الغاز الطبيعي، وقد تمت التحركات القانونية المصرية انطلاقًا من اتفاقية القانون الدولي للبحار 1982 التي تنظم حقوق وسيادة كل دولة على مناطقها الاقتصادية ومياهها الإقليمية.

وفي هذا الإطار وقَّعت مصر اتفاقًا لترسيم الحدود البحرية مع قبرص عام 2003، وقد واجهت تلك الاتفاقية محاولات متواصلة من قبل جماعة الإخوان المسلمين لإلغائها؛ حيث قدَّم النائب الإخواني "خالد عبد القادر" عضو مجلس الشورى "آنذاك"، مشروعًا خلال شهر مارس 2013 يدعو لإلغاء الاتفاق، وقد كانت تلك التحركات مدفوعة برغبة تركيا في الأساس؛ حيث حرَّكت أنقرة حلفاءها من قيادات الجماعة للدفع تجاه تعطيل الاتفاق وإلغائه، إلا أن تلك المحاولات قد فشلت، وفي أعقاب ثورة 30 يونيو، وقعت الحكومة المصرية والقبرصية على الاتفاقية الإطارية لتقاسم مكامن الهيدروكربون في ديسمبر 2013 لتعزيز استغلال الثروات بين البلدين، وهو الاتفاق الذي لاقى اعتراضًا ورفضًا واسعًا من قبل تركيا التي عبَّرت عن رفضها الاتفاق في فبراير 2018[28].

كما قامت مصر خلال شهر أغسطس 2020 بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع اليونان، بعد نحو ثلاث عشرة جولة تفاوضية تمت خلال 15 عامًا، وقد ساعد توقيع مذكرة تفاهم لترسيم الحدود بين تركيا وليبيا وقَّعها السراج وأردوغان في نوفمبر 2019، على تحفيز مصر واليونان على التوافق فيما بينهما بشأن ترسيم الحدود البحرية، خاصةً بعدما تجاهلت مذكرة التفاهم نوفمبر

2019 بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا حقوق جزيرة كريت اليونانية. وعليه ساهم توقيع مصر واليونان الاتفاق البحري على تحقيق عدد من المكاسب؛ قد يكون أبرزها شرعنة الحقوق البحرية بين البلدين، ومن ثم دعم فرص التنقيب عن الغاز الطبيعي، وتأكيد بطلان اتفاق السراج وأردوغان، علاوة على أنه أتاح الفرصة لاستكمال استراتيجية مصر للتحول لمركز إقليمي للطاقة، وكذا إتمام مشروعات الربط الكهربائي بين الطرفين[29].

خامسًا | الأداة الثقافية:

عملت الدولة المصرية على تعزيز علاقاتها بدول إقليم شرق المتوسط؛ ليس فقط على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل امتدت الحركة المصرية إلى المستويين الثقافي والشعبي، وقد تبلور ذلك بوضوح من خلال إطلاق الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" مبادرة "إحياء الجذور"؛ وذلك خلال فعاليات القمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان التي عُقدت في العاصمة القبرصية "بنيقوسيا" خلال شهر نوفمبر 2017.

وتدور فلسفة المبادرة بشكل رئيسي حول توطيد العلاقات بين شعوب الدول الثلاثة، انطلاقًا من القواسم المشتركة والعلاقات المتجذرة التي تجمعهم، كما تستهدف توعية الأجيال الشابة بتاريخها، وعقد فعاليات وزيارات للأجيال الجديد من القبارصة واليونانيين لزيارة المناطق والأماكن التي عاش فيها أجدادهم؛ ما يسهم في تحقيق سبل التعاون الاستقرار والتعايش السلمي.

ومنذ إطلاق المبادرة، حرصت الدول المستهدفة على تنظيم 4 نسخ فعاليات مختلفة؛ حيث شهد شهر أبريل 2018 النسخة الأولى بمشاركة ما يقرب من 250 من الجاليات المصرية والقبرصية التي عاشت في مصر، كما شهد شهر نوفمبر من العام ذاته النسخة الثانية بمشاركة عدد من الأطباء في إنجلترا من الدول الثلاثة، كما جاءت النسخة الثالثة خلال عام 2019 بهدف دعم وتعزيز التعاون التجاري بين جاليات الدول المقيمة في أستراليا، ثم أطلقت القاهرة النسخة الرابعة خلال يوليو 2021. ويشير استمرار عقد فعاليات المبادرة إلى عمق العلاقة بين الدول الأطراف فيها، كما يؤكد تنوع أدوات مصر الخارجية في التعاطي مع المتغيرات والتحولات الكبرى في إقليم شرق المتوسط.

في ضوء الوقوف على أهداف وأدوات السياسة الخارجية المصرية في منطقة شرق المتوسط، يمكننا الإشارة إلى جملة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تلك التحركات؛ وذلك فيما يلي:

- **أولًا التفاعلات التي تفرضها القوى الكبرى:** حازت منطقة شرق المتوسط على اهتمام القوى الكبرى بشكل واضح في العقد الماضي، وفقًا لعدد من الحسابات المختلفة لكل طرف. وفي ضوء التكافؤ النسبي بين دول شرق المتوسط، يمكن أن تؤثر تفاعلات القوى الكبرى بشكل واضح على مسار الأحداث، ومن ثم السياسة الخارجية المصرية في الإقليم، وما يمكن ملاحظته وجود نوع من الاصطفاف بين القوى الفاعلة في منطقة شرق المتوسط والقوى الكبرى الرامية لتأمين مصالحها، خاصةً ما يتعلق بضمان أمن الطاقة. وعليه تبدو فرص تحقيق الاستقرار وتوازن القوى ممكنة بسبب الموقف شبه الجماعي من الدول المنخرطة في التفاعلات، وحجم التوافقات بين مصر ودول منظمة غاز شرق المتوسط، وكذلك الدول الكبرى غير المتشاطئة في حوض شرق المتوسط؛ إذ تتوافق جميعها على مبدأ تعزيز الاعتماد المتبادل؛ ما يضمن استمرار فاعلية السياسة الخارجية المصرية ونشاطها في منطقة شرق المتوسط، وهو ما يحقق الهدف الاستراتيجي لمصر في استرداد مكانتها الإقليمية وتوسيع نفوذها ومساعيها لتعزيز عمليات التنقيب واستكشاف الغاز الطبيعي بما يزيد من فرص تحولها لمركز إقليمي للطاقة[30].

- **ثانيًا تداعيات السياسة الخارجية التركية:** ساهمت سياسة تركيا العدائية تجاه الدولة المصرية، ومساعيها المستمرة للتدخل في الشئون الداخلية لمصر، وانتقاد مسار التحول الديمقراطي الذي فرضته ثورة 30 يونيو، في تأزم العلاقة بين البلدين منذ عام 2013، وقد انعكس ذلك على سياسة مصر الخارجية في منطقة شرق المتوسط؛ حيث سعت مصر لإقامة علاقات وثيقة على كافة الأصعدة مع خصوم تركيا، وعملت على تحييد التهديدات التي يمكن أن تفرزها تحركات تركيا في الإقليم؛ وذلك من خلال تحالفات وعقد صيغ تعاون مع اليونان وقبرص وإسرائيل، علاوة على عزلها من كافة الترتيبات الجماعية في منطقة شرق المتوسط.

هذا الوضع دفع تركيا لمحاولة فتح قنوات للتواصل والتهدئة مع الدولة المصرية، وعليه فمن المحتمل أن تتغير سياسة تركيا في شرق المتوسط؛ فبدلًا من دبلوماسية البوارج الحربية ومحاولة فرض أمر واقع واستمرار عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي خارج مياهها الإقليمية، قد تسعى لإيجاد صيغة تضمن إدماجها داخل التفاعلات والترتيبات الجماعية في شرق المتوسط، وتجاوز حالة العزلة والإقصاء، وإعادة ترتيب أوضاعها مع دول المنظمة، وإذا أخفقت في ذلك فقد تلجأ إلى إضعاف المنظمة وتهميش دورها، إما من خلال محاولة استقطاب أحد أعضائها أو التصعيد ضد أحدهم أو عرقلة مشاريع المنظمة ومساراتها في تعزيز وتعظيم الاستفادة من الطاقة في المنطقة.

وربما تستمر تركيا في وضع عراقيل على المدى القصير، لكن في الوقت ذاته قد لا تكون قادرة على تبني النهج ذاته مقابل تلك التحركات المتعددة الأطراف. ومن هنا قد تحتاج تركيا إلى موازنة التكاليف التراكمية؛ لكونها خارجة عن النموذج الناشئ في منطقة شرق المتوسط[31].

- **ثالثًا الشركات العاملة في مجال التنقيب:** ساعدت الشركات العاملة في مجال التنقيب واستكشاف الغاز الطبيعي على تعزيز العلاقات بين دول المنطقة والدول المالكة لتلك الشركات؛ ما يظهر البعد السياسي في عمل تلك الشركات، خاصةً أن مصالح الدول ترتبط بشكل وثيق بمصالح شركاتها العاملة في شرق المتوسط بشكل عام؛ ففي الحالة المصرية، تحوز شركة "إيني" الإيطالية حقوق التنقيب في أغلب حقول الغاز المصرية، وفي مقدمتها حقل ظهر؛ إذ تحصل الشركة على نحو 50 % من الامتيازات في الحقل، مقابل 30 % لشركة روسنفت الروسية، ونحو 10 % لكل من شركة بريتش بتروليوم البريطانية ومبادلة الإماراتية.

ويمكن أن تصبح تلك الشركات مدخلًا لتنامي العلاقات وإعادة تشكيل السياسة الخارجية لتلك الدول المالكة لهذه الشركات، وهو ما عبَّر عنه الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في لقائه مع المدير التنفيذي لشركة "إيني" في نوفمبر 2015؛ حيث أكد أن "متانة وعمق العلاقات المتميزة التي تربط مصر بإيطاليا تنعكس على حجم أعمال وأنشطة شركة "إيني"، معربًا عن التطلع إلى زيادة استثمارات الشركة في مصر بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

من ناحية أخرى، يمكن ملاحظة ذلك عبر انضمام إيطاليا إلى منظمة غاز شرق المتوسط، علاوة على موقفها داخل الاتحاد الأوروبي المناهض للتحركات التركية، كما أن انخراط شركات أوروبية أخرى والحصول على امتيازات في عدد من الحقول، سواء في لبنان أو قبرص، ما هو إلا انعكاس للأولويات الاستراتيجية لحكوماتها التي تتطلع إلى تعزيز ودعم مصالحها الاقتصادية، بالإضافة إلى ضمان وتعزيز أمن الطاقة الأوروبي؛ ما يضع سياسة الاتحاد الأوروبي في شرق المتوسط ضمن الاصطفاف الإقليمي لقبرص واليونان ومصر وإسرائيل[32].

- **رابعًا مسار التفاعلات في الأزمة الليبية:** تعتبر الأزمة الليبية عاملًا حاكمًا للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول شرق المتوسط؛ فالثوابت المصرية تجاه تطورات المشهد الليبي ستظل قائمةً كأولوية للقاهرة؛ حيث وحدة وسلامة الدولة الوطنية الليبية، وضرورة أن يكون الحل الليبي-الليبي المحدد الناظم لمساعي التسوية، وألّا تتحول الدولة الليبية إلى نموذج للبيئات الحاضنة للمرتزقة والتهديدات الهجينة المُقوِّضة لأمن وسلامة المنطقة. وعليه، فإن مستقبل السياسة الخارجية المصرية وتفاعلاتها في هذا الإقليم الفرعي الناشئ، سيرتبط عضويًّا بتطورات الحالة الليبية؛ فإذا استقر المشهد الليبي وتراجعت التدخلات الخارجية والتهديدات المتصلة بأمن مصر فسيكون المجال مُهيَّأً لسياسة خارجية مصرية نشطة بإيجابية للتعاون مع دول شرق المتوسط. أما إذا عاودت الفواعل الإقليمية الشريكة بشرق المتوسط تحركاتها السلبية بالملف الليبي فستتجه القاهرة لتبني سياسة خارجية حازمة تجاهها، وهو ما يعني تحول السياسات المصرية تجاه منطقة شرق المتوسط، على غرار الاستعداد المصري لتنفيذ عمليات عسكرية بالخارج بعد تبنيها الخط الأحمر (سرت-الجفرة)؛ حيث أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في 20 يونيو 2020، أن مدينة سرت والجفرة "خط أحمر"، وبعد نحو شهر من هذا الإعلان، وافق مجلس النواب المصري في يوليو 2020 على إرسال عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج حدود الدولة المصرية للدفاع عن الأمن القومي المصري.

وقد جاءت تلك التحركات في وقت كانت تركيا تحشد فيه ميليشيات غرب ليبيا والجماعات المسلحة الموالية لها لمواصلة تقدمها ومحاولة حيازة السيطرة على تلك المنطقة، بما يضمن لها إحكام السيطرة على الموانئ النفطية، إلا أن مصر

تمكنت من ردع تركيا ومنعها من التقدم تجاه تلك المحور، خاصةً أن سقوط سرت والجفرة كان سيمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري؛ حيث تبعد سرت نحو ألف كيلومتر من الحدود المصرية، كما تضم الجفرة أكبر قاعدة جوية في البلاد، وعليه كان التدخل المصري ورسم خطوط الاشتباك ضروريًّا لحماية الأمن القومي المصري والعربي. وقد كشفت التطورات اللاحقة عن قدرة مصر على حماية وتأمين مصالحها والعمل على تحييد التهديدات المحتملة إذا ما تقدمت تلك العناصر بالقرب من الحدود المصرية.

المصادر:

1. Mona Sukkarieh, "The East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation amid Conflicting Interests, Natural Resource Governance Institute, 2021, p6.

2. إيمان زهران، "تقييم التحدي التركي لمنظمة غاز شرق المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 94.

3. "ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط"، الوقائع المصرية، العدد 35 في 2 سبتمبر2021، ص ص 23:5.

4. Ofir Winter and Gallia Lindenstrauss, "Beyond energy: The significance of the Eastern Mediterranean gas forum" , Institute for National Security Studies (INSS), February 3, 2019, p3.

5. Tagliapietra, Simone, "Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean?", Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Parliament, 2017, p 4

6. أحمد قنديل، "مصر ومنظمة غاز شرق المتوسط.. فرص وتحديات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 112.

7. مرام ضياء، "مصر وأنماط التفاعل في منطقة شرق المتوسط"، الملف المصري، العدد 84، أغسطس 2021، ص36.

8. أبو بكر الدسوقي، "من المنتدى إلى المنظمة.. آفاق جديدة للتعاون في شرق المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 71.

9. محمود قاسم، "منتدى الصداقة.. مجابهة إقليمية للمخاطر المتزايدة"، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 20، مارس 2021، ص26.

10. Rauf Baker,"The EastMed Gas and Philia Forums: Reimagining Cooperation in the Mediterranean" , the Washington Institute for Near East Policy, March 18, 2021, Available At https://cutt.us/WYHzu

11. Cyril Widdershoven ,"Philia Forum must be more than a talking shop", financial mirror, FEBRUARY13, 2021, Available At https://cutt.us/wmsmE

12. محمد حسن، "القمة الثلاثية التاسعة.. مصر مركز أعصاب الطاقة في المنطقة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 19 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي :https://cutt.us/bEaEk

13. محمود قاسم، "القمة التاسعة.. بين هندسة الترتيبات الإقليمية وطمأنة حلفاء المتوسط"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 19 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/1TqwC

14. -------، "تفاهمات معلنة. رسائل ودلالات القمة المصرية القبرصية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 5 سبتمبر2021، متاح على الرابط التالي :https://cutt.us/bVVoO

15. Jonathan Gorvett, " Greece Is Making a Comeback in the Eastern Mediterranean",Foreign Policy, MAY 24, 2021, Available At https://cutt.us/WGlC2

16. بسنت جمال، "العلاقات الاقتصادية المصرية القبرصية اليونانية. نموذج للتعاون البناء"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 19 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي :https://cutt.us/DZvYj

17. DAVID BUTTER, "Egypt's Energy Ambitions and its Eastern Mediterranean Policy" , IN , Michaël Tanchum (Editor) "EASTERN MEDITERRANEAN IN UNCHARTED WATERS: Perspectives on Emerging Geopolitical Realities", Konrad Adenauer Stiftung, 2021, p 47

18. محمد عز العرب، "كيف تعزز مشروعات الربط الكهربائي التعاون البيني العربي؟"، الحائط العربي، 9 اكتوبر2021، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/pGmlC

19. محمود قاسم، "استراتيجية مصر في شرق المتوسط.. بين السياسة والدبلوماسية وأدوات الردع"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/nyvQR

20. Orhan Coskun and Ari Rabinovitch, " Israel-Turkey gas pipeline discussed as European alternative to Russian energy", Reuters, March 29, 2022, available at https://cutt.us/Xbbxw

21. "الكهرباء تسطر قصة نجاح متفردة.. تحويل عجز إنتاج الطاقة من 20 ٪ لفائض 25 ٪ خلال 7 سنوات"، موقع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، يونيو 2021، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/QKKRb

22. Pat Davis Szymczak, "Egypt, Greece Subsea Cable To Deliver North African Renewable Energy to Europe" , The Journal of Petroleum Technology, October 25, 2021, Available At https://cutt.us/BnEoI

23. Rasha Mahmoud, "Egypt seeks to turn into regional hub for electricity supply", Al-Monitor, March 9, 2021, Available At https://cutt.us/dRydc

24. Christina Mackenzie, " Egypt bumps up its Rafale fleet by 30 new planes", Military Times, May 4,2021, Available At https://cutt.us/td4Ga

25. محمد محمود فايد، "حصاد 2020.. القوات المسلحة توجه رسائل «ردع» وتنفذ 33 مناورة على كافة الاتجاهات"، أخبار اليوم، 31 ديسمبر 2020، https://cutt.us/gE1Uq

26. "TRENDS IN INTERNATIONAL ARMS TRANSFERS, 2020", SIPRI Fact Sheet, March 2021, p11.

27. محمد منصور، "حقبة جديدة.. الصناعات العسكرية المصرية ما بعد إيديكس2021"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 5 ديسمبر2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/eBRMb

28. نوران عوضين، "مؤسسة منتدى غاز شرق المتوسط. فرص وتحديات"، في: دلال محمود (محرر)، مستقبل شرق المتوسط بين التوازن الإقليمي والتنافس الدولي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 12.

29. محمد شادي، "حسابات مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية"، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2020، ص 41.

30. دلال محمود، "إعادة هيكلة.. معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص 278.

31. Henri J. Barkey, and Ellen Laipson, "The Prospects for Conflict or Cooperation.. Will the Eastern Mediterranean natural gas discoveries lead to regional transformation?" The Cairo Review of Global Affairs, 38, Summer2020.

32. Michael Tanchum, " Europe: One side of the eastern Mediterranean fault lines" The European Council on Foreign Relations (ECFR), May 2020, available At https://cutt.us/blhhi

سابعًا

توظيف الطاقة
في الحرب الروسية الأوكرانية

سخَّرت موسكو كافَّة إمكاناتها ووظَّفت كل أوراقها المتاحة لتحقيق أهدافها من الحرب الروسية الأوكرانية، وقد كانت الطاقة عامةً والغاز الطبيعي خاصةً ضمن تلك الأدوات التي استخدمتها روسيا لتحقيق عدة أهداف من بينها الضغط على الدول الأوروبية للحد من الحشد الغربي، وإجبار الدول التي تعتمد على الغاز الروسي بالكامل على إعادة التفكير في تقديم الدعم لأوكرانيا، بجانب مساعيها لمقاومة موجة العقوبات الأمريكية والغربية المفروضة عليها من جراء تلك الحرب. ويمكن الوقوف على دور الغاز الروسي في الحرب الروسية الأوكرانية على النحو التالي:

أولًا- الطاقة بوصفها عنصرًا لقوة الدولة:

تعتبر موارد الطاقة من العناصر المهمة لسلطة الدولة؛ إذ يعتمد منظور سلطة الدولة القائم على موارد الطاقة على قدرتها على استخراج الموارد ونقلها وكذا الطلب العالمي عليها؛ حيث يعتبر البعض موارد الطاقة من العناصر المادية لسلطة الدولة.

ووفقًا للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فإنه في النظام الدولي المعاصر تصبح موارد الطاقة وسيلة فعالة للدول، وجزءًا من ترسانة السياسة مثل الأدوات الاقتصادية والعسكرية؛ حيث يشير "جيمس دوجرتي" و"روبرت بفالتزجراف" إلى أن القوة العسكرية وحدها ليست المتغير الرئيسي الذي يُفسر مكانة الدول في النظام الدولي، في إشارة إلى أهمية موارد الطاقة باعتبارها محددًا لقوة وفاعلية الدولة وما تملكه من تأثير؛ فعلى الرغم من أن النظرية الواقعية قد ركزت لأوقات طويلة على القوة العسكرية واعتبرتها مصدر بقاء وتأثير الدولة في محيطها، فإن "هانز مورجينثاو" (مؤسس الواقعية الحديثة) قد أضاف مجموعة من الجوانب والعوامل المادية الأخرى للسلطة؛ من بينها الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والقدرة الصناعية، والسكان؛ ما أضفى أهمية على الجوانب غير العسكرية بوصفها أحد مصادر قوة الدول.

ومن ثم فإن موارد الطاقة في العالم المعاصر أصبحت عنصرًا من عناصر قوة الدولة؛ إذ قد يتم استخدام القوة العسكرية من أجل توسيع السيطرة على موارد الطاقة، وهو ما أكده "مايكل كلير" الذي رأى أن حروب القوى العظمى المحتملة قد تندلع بسبب الاحتياج إلى السيطرة على الطاقة ومواردها، وفي هذه الحالة لا تشكل موارد الطاقة عنصرًا للقوة فقط، بل قد تحل محل العناصر العسكرية للقوة، وتصبح الهدف الرئيسي للعمل العسكري؛ الأمر الذي من شأنه أن يشير إلى الطبيعة المتغيرة في عناصر سلطة الدولة الوطنية، وهو ما أكده "هانز مورجينثاو" في إعادة صياغته لقوة الدولة التي يُعَد من عواملها الارتكاز على القوة الاقتصادية، والقدرة على تأمين موارد الطاقة والحفاظ عليها؛ ما يشير إلى أن موارد الطاقة أصبحت أهم عامل مادي في تحديد القوة السياسية للدول[1].

ومما سبق، فإن الطاقة - وفقًا للمنظور الواقعي - يمكنها أن تصبح مصدرًا للتوتر والتناحر بين الدول بعضها وبعض؛ إذ يسعى كل طرف إلى زيادة فاعليته وتأثيره في محيطه الإقليمي والدولي وتأمين أوضاعه الداخلية؛ الأمر الذي يتوافر بالسعي إلى امتلاك حقول الغاز والطاقة، ومن ثم حمايتها من أي تهديدات أو مخاطر يمكن أن تنال منها.

من ناحية أخرى، ترى النظرية الليبرالية أن الطاقة والموارد الطبيعية يمكنها أن تندرج ضمن نظرية الاعتماد المتبادل، التي تقوم على وجود علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه، أو من خلال عملية التأثير والتأثر بين طرفَين أو أكثر؛ حيث يذهب هذا النموذج إلى أن الاعتماد المتبادل يعني أن السياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية لصالح الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[2]، فضلًا عن بروز مفهوم الاعتماد المتبادل المُركَّب الذي طرحه "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي"، وهو ما يعني مزيدًا من التعاون بين الدول، وتوزيع الإمكانات والموارد؛ الأمر الذي من شأنه أن يخلق علاقة سليمة قائمة على التعاون والسلام الدولي بين مختلف الوحدات[3].

ووفقًا للنظرية الليبرالية، فإن الطاقة ومواردها وحاجة الدول إلى تنميتها وتطويرها ستُساهم في تحقيق التكامل والتعاون بين هذه الوحدات بعضها وبعض، وسوف تقلل حدة التوتر بين مختلف الدول؛ حيث ستفرض حاجة كل طرف إلى الآخر حالة من الهدوء والاستقرار الدولي، كما ستصبح الأداة العسكرية واللجوء إليها غير مُبرر؛ رغبةً في تعزيز المكاسب والمنافع المشتركة والعمل على استغلال الثروات الطبيعية بصورة أفضل.

وسط هذه الجدلية النظرية بين الاعتبارات المتباينة لتأثير الطاقة على تعزيز التعاون بين الدول أو زيادة حدة الصدام، تأتي الحرب الروسية الأوكرانية لتوضح محورية الطاقة في تشكيل النفوذ وامتلاك أدوات التأثير؛ فكلما توافرت لدى الدول مزيد من موارد الطاقة (الغاز الطبيعي والنفط)، زاد نفوذها الجيوسياسي، والعكس صحيح؛ فغياب تلك الموارد عن الدولة يضعها في مأزق ويخصم من رصيدها وتأثيرها في التفاعلات الدولية والإقليمية.

من هنا فإن الحكومات غير القادرة على تأمين مصادر الطاقة بشكل مستدام، تكون عرضة للضغوط من قبل الدول التي تمتلك تلك الموارد. وعليه فقد بدأ يتصاعد توظيف الطاقة في العلاقات الدولية باعتبارها سلاحًا يمكن اللجوء إليه لتحقيق النصر على الخصوم وإخضاعهم لحسابات ومصالح الطرف الذي يمتلكها.

وشهدت سبعينيات القرن الماضي الصدمة الأولى التي أظهرت حدود توظيف الطاقة في ردع الخصوم والتأثير على سلوكياتهم وقرارتهم؛ ففي مشهد الحظر النفطي 1973 الذي جاء على خلفية إعلان الرئيس الأمريكي - آنذاك - "ريتشارد نيكسون" عن تخصيص ما يقرب من 2.2 مليار دولار من المساعدات العسكرية الطارئة لإسرائيل لتعزيز قدراتها في مواجهة مصر والدول العربية؛ كان تحرُّك الرئيس الأمريكي - وفقًا لما أعلنه حينها - يستهدف الحفاظ على التوازن العسكري، وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط[4]. أما فعليًا فقد استهدف إنقاذ إسرائيل من هزيمة كبرى.

ومقابل هذا الدعم، لجأت الدول العربية إلى النفط كسلاح ضد المساعدات والدعم العسكري الأمريكي والغربي لإسرائيل؛ إذ اتفقت الدول العربية المُصدِّرة للنفط على فرض حظر على الصادرات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عزز من فاعلية تلك الأداة أن ما يقرب من 36 % من النفط العالمي في تلك الفترة كان مصدره منطقة الشرق الأوسط؛ ما يشير إلى اعتماد الدول الصناعية الكبرى على وارداتها النفطية من تلك المنطقة بدرجة كبيرة[5].

وتسبَّب الحظر النفطي في قفزات سريعة وكبيرة في أسعار النفط؛ فوفقًا للتقديرات بلغ سعر البرميل قبل الحظر 2.9 دولار قبل أن يتضاعف أربع مرات مطلع عام 1974 ليصل إلى 11.65 دولار للبرميل. وعلى الرغم من رفع الحظر في مارس عام 1974 فإن تأثيراته قد امتدت لفترات طويلة، وقد أظهرت تلك الأشهر قدرة الطاقة على تغيير موازين القوى؛ إذ لجأت إليها الدول العربية تعبيرًا عن قواتها الجيوسياسية بهدف ممارسة نوع من الضغط[6].

ومنذ ذلك الحين، أدركت الدول بُعد الطاقة باعتباره أحد محددات الأمن القومي، ومصدرًا من مصادر قوتها، بحيث بات تأمين تلك المصادر من مقتضيات الضرورة

منعًا من الوقوع في فخ المساومات أو الابتزاز من قبل بعض الدول. وقد طرحت الحرب الروسية الأوكرانية مرة أخرى الطاقة باعتبارها سلاحًا، خاصةً بعدما لجأت روسيا إلى التلويح به في مرات عديدة، سواء من خلال قطع إمدادات الغاز أو تخفيضها.

وقد كشفت لحظات عدة في التاريخ عن دور الطاقة بشكل عام في الحروب والمواجهات الكبرى، وهو الدور الذي قد تشكَّل وفقًا لنمطين مختلفين: ينطلق الأول من اعتبار الطاقة سلاحًا استراتيجيًّا يمكن توظيفه لمواجهة الخصوم، في حين ينصرف الثاني إلى الطاقة باعتبارها محفزًا للصراعات المسلحة والحروب الأهلية.

وقد أشارت بعض التفسيرات إلى بُعد الطاقة والسيطرة على الموارد كجزء من دوافع روسيا لشن الحرب على أوكرانيا؛ حيث اعتبرت تلك الاتجاهات أن مساعي موسكو للسيطرة على شرق أوكرانيا وربطها بشبه جزيرة القرم يضمن لها الهيمنة على 72 % من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى كل احتياطات وإنتاج أوكرانيا من الفحم.

كما أن نجاح موسكو في إخضاع تلك المنطقة لسيطرتها - في حال تحقُّقه - يضمن لها السيطرة على 37 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وترى بعض التحليلات أن الحرب الروسية الأوكرانية كانت مدفوعة برغبة روسيا في زيادة حصتها من الطاقة، عبر ضم احتياطات أوكرانيا وإنتاجها إليها؛ ما يزيد نفوذها في ميزان الطاقة العالمي[7].

ثانيًا- الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة الروسية:

عقب تفكك الاتحاد السوفييتي وتشكيل النظام الدولي على أساس مزيد من الهيمنة الأمريكية باعتبارها القوى العظمى المؤثرة في مجريات السياسة الدولية، وبعدما تأسس الاتحاد الروسي 1991، بدأ صانع القرار الروسي يدرك حقيقة اللحظة التي تشكَّلت على أساس النظام الأحادي القطبية. ورغم تسليمه بهذا التحوُّل، فإن العودة إلى النظام المتعدد الأقطاب ظلت هدفًا استراتيجيًّا لروسيا فيما بعد.

وقد تنامى هذا الهدف بصورة واضحة مع صعود الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى قمة السلطة في البلاد عام 2000؛ حيث عمد منذ ذلك الوقت إلى تحسين وضع روسيا اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وكان يستهدف من وراء ذلك استعادة دور روسيا كقوى

عظمى. من هنا بدأ يُشكِّل السياسة الخارجية ويضع استراتيجية للطاقة بحيث يمكنها أن تصبح محورًا رئيسيًّا في توجه روسيا للانخراط في النظام العالمي والتأثير في تفاعلاته عبر الطاقة.

فعلى سبيل المثال، اتجه الرئيس "بوتين" إلى تأميم قطاع الطاقة وضمان سيطرة الدولة عليه بصورة كاملة، سواء فيما يرتبط بسياسات الطاقة أو الإنتاج والتوزيع وغيرها من الإجراءات التي تضمن تطويع القطاع كليًّا لخدمة الدولة. وعلى خلفية ذلك، حققت روسيا في الفترة من 2000 حتى 2008 نموًّا في الناتج الإجمالي المحلي 7 %؛ ما حقق فائضًا في الميزانية ساهم في سداد الديون الخارجية للحكومة الروسية؛ وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي؛ ما ساهم في إنعاش الخزانة العامة للدولة[8].

كما سخَّرت روسيا إمكاناتها لتوسيع خطوط الأنابيب بهدف تفعيل دور الطاقة في سياستها الخارجية؛ وذلك عبر مستويين: أحدهما داخلي، والآخر خارجي. فعلى المستوى الداخلي، قامت روسيا بتطوير وتوسيع خطوط الأنابيب الداخلية بهدف تعزيز فرص الاستفادة والاستثمار في الموارد والحقول البعيدة، وربطها بمنظومة خطوط أنابيب مركزية.

وعلى الصعيد الخارجي، توجهت روسيا نحو تدشين وبناء عدد من خطوط نقل الطاقة كإحدى أدوات تصدير وتسويق تلك الموارد للخارج، وقد ساهم ذلك في تعزيز موقع روسيا عالميًّا في قطاع الطاقة، خاصةً الغاز الطبيعي، في ظل الاعتماد الأوروبي المتزايد على الصادرات الروسية[9].

وقد تمكنت روسيا من صياغة استراتيجية مُحكَمة لتوظيف الطاقة في رسم دورها المستقبلي، وتعزيز حضورها على الأجندة الدولية باعتبارها فاعلًا مؤثرًا، ساعدها على ذلك امتلاكها حقولًا شاسعةً من الغاز الطبيعي؛ إذ تستحوذ روسيا على أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي في العالم؛ فمن بين أكبر عشرة حقول للغاز الطبيعي في العالم، تمتلك روسيا خمسة حقول؛ من بينها حقلا "يورنجوي" Urengoy و"يامبورج" Yam burg ثاني وثالث أكبر احتياطات في العالم على التوالي[10].

وفيما يتعلق بوضع روسيا في معادلة الغاز الطبيعي عالميًّا، فإنها تحتل المرتبة الثانية من حيث إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ فخلال عام 2021 بلغ الإنتاج الروسي من الغاز الطبيعي 762 مليار متر مكعب، وقامت بتصدير نحو 210 مليارات متر مكعب عبر خطوط أنابيب الغاز. وفيما يلي نستعرض الإنتاج السنوي الروسي من الغاز الطبيعي خلال العقد الماضي؛ وذلك وفقًا لما هو مُوضَّح في الشكل التالي[11].

شكل رقم (9)

خطوط الربط الكهربائي بين مصر وعدد من الدول

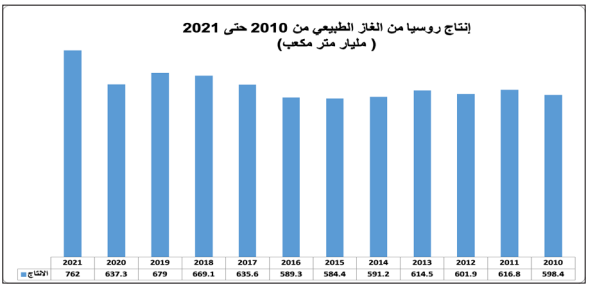

المصدر: إعداد الباحث، استنادًا إلى البيانات الواردة في: bp Statistical Review of World Energy 2022

وتعتبر شركة "غازبروم" أكبر الشركات الروسية (المملوكة للدولة) المُنتِجة للغاز الطبيعي، وتستحوذ على نحو 70 % من إنتاج الغاز في روسيا؛ فخلال عام 2021، بلغ إنتاج الشركة بمفردها نحو 540 مليار متر مكعب. ويتجاوز هذا المُعدَّل إنتاج كافة الشركات العملاقة العاملة في هذا المجال (بي بي، وشل، وشيفرون، وإكسون موبيل وأرامكو)؛ الأمر الذي حقق للشركة صافي دخل بلغ 29 مليار دولار[12].

ويتركز الإنتاج الروسي بشكل أساسي غرب سيبيريا باعتباره موطنًا لأكبر الحقول، إلا أن السنوات السابقة قد شهدت تحولًا في التركيز على الإنتاج، فلم يَعُد قاصرًا على غرب سيبيريا فحسب، بل امتد ليشمل يامال، وشرق سيبيريا والشرق الأقصى، بجانب القطب الشمالي البحري[13].

ووفقًا للنشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك 2022، تصدَّرت روسيا قائمة الدول صاحبة المخزون الأعلى للغاز الطبيعي بحجم احتياطات بلغ 47.7 تريليون مترمكعب، بفارق بلغ نحو 14 تريليون مترمكعب عن إيران التي تأتي في المركز الثاني باحتياطات وصلت 33.9 تريليون مترمكعب، وبفارق يصل إلى 35 تريليون مترمكعب عن الولايات المتحدة الأمريكية التي يصل حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي لديها إلى 12.2 تريليون مترمكعب[14]. وبذلك تحتل روسيا المركز الثاني على مستوى العالم من حيث إنتاج الغاز الطبيعي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والأول من حيث حجم الاحتياطات وفقًا لبيانات 2022، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

أكبر دول العالم من حيث الاحتياطي وحجم إنتاج الغاز الطبيعي		
الدولة	مخزون الغاز الطبيعي (تريليون متر مكعب)	الإنتاج (مليار متر مكعب)
روسيا	47.7	762
إيران	33.9	257.1
قطر	23.8	207
تركمانستان	13.9	87.6
الولايات المتحدة الأمريكية	12.2	963.4

إعداد الباحث، المصدر: استنادًا إلى البيانات الواردة في النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك 2022

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تسعى روسيا إلى إثبات حضورها وفاعليتها كدولة رائدة في تصدير الغاز الطبيعي، وقد طرحت في مارس 2021 خطة لتطوير وتوسيع صادراتها المستقبلية من الغاز الطبيعي المسال الذي بات يحتل أولوية في سياسة الطاقة الروسية بهدف امتلاك أدوات التأثير؛ ما يضمن لها الهيمنة العالمية على الغاز الطبيعي؛ حيث كانت موسكو تخطط لزيادة إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي المسال إلى نحو 140 مليون طن سنويًّا بحلول 2035.

ويمكن أن تصل إلى هذا الهدف في ظل الزيادات التي تُحقِّقها روسيا بصورة منتظمة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال الذي ارتفع من 11 مليون طن عام 2016 إلى 30 مليون طن 2019[15]. وفي حال حدوث ذلك ستتمكَّن روسيا من السيطرة على 20 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي المسال. وتشير التقديرات إلى أن صادراتها من الغاز الطبيعي المسال يمكن أن تصل إلى 150 مليار دولار بحلول 2030[14]. ويمكن توضيح حجم صادرات الغاز الطبيعي المسال بالنسبة إلى روسيا خلال الفترة من 2011 حتى 2021، التي شهدت زيادة بلغت نحو 176.9 %، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (10)

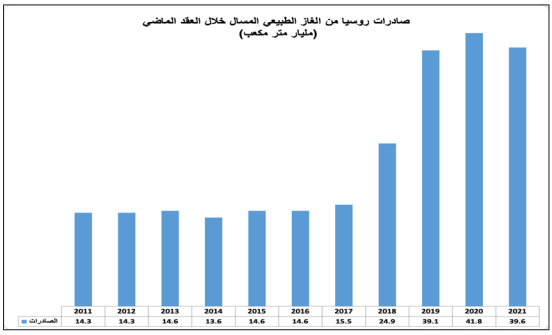

إعداد الباحث، المصدر: استنادًا إلى البيانات الواردة في bp Statistical Review of World Energy 2022

ففي عام 2021 صدَّرت روسيا نحو 40 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال؛ ما وضعها في المرتبة الرابعة ضمن أكبر الدول المُصدِّرة للغاز الطبيعي المسال، وقد بلغت مساهمتها نحو 8 % من إجمالي المعروض العالمي للغاز الطبيعي المسال[16].

ولا شك أن الحرب الأوكرانية وما نجم عنها من عقوبات غربية على روسيا، يمكنها أن تؤثر على صناعة الغاز الروسي، خاصةً في ظل انسحاب عدد من الشركات الأوروبية من مشاريع الطاقة الروسية، وتقليل التعاون فيما بينهما؛ الأمر الذي سيؤثر على روسيا بالسلب من خلال انخفاض مصادر التمويل لتلك المشاريع، علاوةً على صعوبة الوصول إلى التقنيات اللازمة لتنفيذ مشاريع الغاز في روسيا[17].

كما يمكن أن تنسحب التأثيرات على إيرادات روسيا من الوقود الأحفوري بشكل عام؛ حيث أفاد مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف (منظمة بحثية مستقلة) إلى أن خفض واردات الوقود الأحفوري الروسي كلف الحكومة 163.4 مليون دولار يوميًّا من الإيرادات المفقودة في يوليو وأغسطس 2022، وكان الانخفاض العام في حجم الصادرات مدفوعًا بانخفاض بنسبة 35 ٪ في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي[18].

ثالثًا- حدود الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي:

يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي؛ فعلى الرغم من انخفاض واردات الدول الأوروبية من الغاز الروسي إلى 40 ٪ خلال عام 2021 مقارنةً بعام 2019 الذي بلغت فيه صادراتها إلى أوروبا 45 ٪، كانت موسكو المُتحكِّم الأول والمُسيطِر على موارد الطاقة لدول أوروبا قبل اندلاع الحرب الأوكرانية؛ حيث كانت توفر ثلث استهلاك أوروبا من الغاز الطبيعي، ونحو ربع واردات النفط الخام[19].

ورغم الاعتماد الأوروبي على الغاز الطبيعي الروسي، فإن درجة التبعية تختلف من دولة إلى أخرى؛ حيث كانت بولندا تعتمد على نحو 40 ٪ على الغاز الروسي، في الوقت ذاته كانت بلغاريا تعتمد على 77 ٪ من الغاز الروسي، كما تعتمد كل من البوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية ومولدوفا على روسيا في كامل احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وكانت فنلندا تعتمد على روسيا بنسبة 94 ٪، ولاتفيا بنسبة 93 ٪، في حين تعتمد صربيا وإستونيا عليها بنسبتَي 89 ٪ و79 ٪ على التوالي. وفي مرتبة أقل من ذلك تأتي جمهورية التشيك والنمسا واليونان بنسب تصل إلى 68 ٪ و66 ٪ و51 ٪ على التوالي. وعلى صعيد الدول الكبرى في القارة الأوروبية نجد أن ألمانيا كانت تعتمد على غاز روسيا بنسبة 49 ٪، كما تأتي إيطاليا في مرتبة ثانية بنحو 46 ٪، في حين تعتمد فرنسا والمملكة المتحدة على روسيا بنسبتَي 24 ٪ و5 ٪ بالترتيب[20]. ومع ذلك بدأت الدول الأوروبية في مساعيها لخفض الاعتمادية على الغاز الطبيعي الروسي؛ وذلك في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، بحيث تكثف دول أوروبا مساعيها لإيجاد مصادر بديلة لروسيا.

ويمر الغاز الطبيعي الروسي إلى الدول الأوروبية عبر مجموعة من المسارات، ومن خلال مجموعة من خطوط الأنابيب الرئيسية؛ الأمر الذي يمكن رصده فيما يلي:

1 - خط نورد ستريم 1:

يعتبر من أكبر خطوط الأنابيب البحرية في العالم، ويربط مباشرةً بين روسيا وأوروبا عبر بحر البلطيق، وهو ما يوفر لروسيا إمكانية الوصول المباشر إلى المستهلكين الأوروبيين، ويبلغ طوله 1224 كيلومترًا بسعة إجمالية سنوية تصل إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز، ويمكنه نقل 170 مليون متر مكعب من الغاز يوميًّا كحد أقصى.

ونظرًا إلى أهمية الخط، أدرجته المفوضية الأوروبية عام 2000 كمشروع ذي أولوية في المبادئ التوجيهية لشبكات الطاقة الأوروبية، وتمت إعادة تأكيد هذا الوضع في عام 2006؛ وذلك بهدف ضمان استدامة نقل الطاقة إلى أوروبا.

وفي أبريل 2010، تم الشروع في بناء الخط قبل أن يدخل في مرحلة التشغيل الأولى عام 2011. وقد تجاوزت تدفقات الغاز خلال عام 2021 السعة الإجمالية المُقدَّرة للخط؛ حيث بلغت نحو 59 مليار متر مكعب كأكبر مُعدَّلات طاقة يتم نقلها عبر الخط منذ تشغيله[21].

2 - خط نورد ستريم 2:

هو خط أنابيب ثانٍ مزدوج، بطاقة استيعابية تصل إلى 55 مليار متر مكعب سنويًا، واستُكمل الخط عام 2021، لكن ألمانيا رفضت اعتماد تشغيله؛ وذلك بعد أن بدأت روسيا عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

وقد تعرَّض الخطَّان (نورد ستريم 1 و2) لعدد من التفجيرات نهاية سبتمبر 2022؛ ما أدخل الحرب الروسية الأوكرانية مرحلة جديدة من التصعيد، خاصةً في ظل الاتهامات المُتبادَلة بين الأطراف المنخرطة في الحرب بالمسئولية عن التفجيرات. وفي هذا الإطار، وصف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" التفجيرات بأنها عمل "إرهابي

دولي"، معتبرًا أن الهجمات على خطوط الأنابيب تُعَد سابقة خطيرة، وعليه ألقى بالمسئولية على الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا وبولندا، واصفًا تلك الدول بالمستفيدين من هذه التفجيرات؛ الأمر الذي رفضته الدول الغربية، معتبرةً أن روسيا هي من تقف وراء تلك الأعمال التخريبية بهدف ممارسة مزيد من الضغط على الدول الأوروبية.

3 – خط يامال-أوروبا:

أحد خطوط نقل وتوصيل الغاز الطبيعي بين أربع دول: روسيا وبيلاروسيا وبولندا وألمانيا، ويبلغ قطره 1420 ملم، بطاقة استيعابية تصل إلى نحو 33 مليار متر مكعب في السنة، ويستهدف نقل الغاز الطبيعي من شبه جزيرة يامال غرب سيبيريا إلى المستهلكين الأوروبيين. وقد تم الشروع في بنائه عام 1994، قبل أن يدخل في مرحلة التشغيل كاملًا في عام 2006، وقُدِّرت التكلفة الإجمالية بـ36 مليار دولار[23].

4 – التيار الأزرق "بلو ستريم":

وهو الخط المسئول عن إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا، وتم تصميمه بهدف نقل وتوصيل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر البحر الأسود، ويبلغ طوله نحو 1213 كيلومترًا، وقد بدأت فكرة تدشين الخط للظهور نهاية عام 1997، عندما وقَّعت روسيا وتركيا اتفاقية حكومية تنص على توريد 365 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا عبر "بلو ستريم" خلال 25 عامًا.

وبعد هذا الاتفاق بعامَين، وقَّعت شركة غازبروم وشركة إيني الإيطالية مُذكِّرة تفاهم لتنفيذ المشروع عام 1999. وبدأ بناء الجزء البري للخط بطول 396 كيلومترًا في سبتمبر 2001، واكتمل البناء في مايو 2002، لتبدأ إمدادات الغاز عبر الخط في فبراير 2003. وتبلغ السعة الكاملة للخط 16 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا[24].

وفي عام 2021، وصلت الإمدادات عبر الخط إلى مستوى غير مسبوق؛ حيث تمكَّنت شركة "غازبروم" الروسية من نقل نحو 15.98 مليار متر مكعب عبر بلو ستريم، وهي أعلى كمية إمدادات منذ إنشاء الخط[25].

5 – خط ترك ستريم:

يُعتبَر من الخطوط الحديثة لنقل الغاز الطبيعي، وتم افتتاحه مطلع عام 2020، ويقع في البحر الأسود، وهو خط مزدوج لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا؛ حيث يتكوَّن خط أنابيب الغاز من سلسلتين بطاقة إنتاجية مُجمَّعة تبلغ 31.5 مليار متر مكعب. وتقوم السلسلة الأولى بنقل الغاز إلى تركيا، أما السلسلة الثانية فمخصصة لنقل الغاز إلى جنوب أوروبا وجنوب شرقها عبر الأراضي التركية[26].

6 – أوكرانيا:

ساهمت الحقبة السوفييتية والاستثمار وقتها في البنية التحتية لنقل الطاقة إلى أوروبا في جعل أوكرانيا واحدًا من أهم المعابر وطرق عبور الغاز الروسي إلى السوق الأوروبية؛ حيث يسمح خط أنابيب الصداقة الذي يمر عبر أوكرانيا بنقل نحو 40 مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا. ويمتد الخط من أوكرانيا إلى سلوفاكيا وجمهورية التشيك والنمسا وألمانيا[27].

ولا شك أن تنويع مسارات الطاقة من روسيا إلى أوروبا قد ساهم في خفض كميات الغاز الطبيعي الذي يمر عبر أوكرانيا بنسبة تصل إلى 70 %؛ فبعدما شهد عام 1998 نقل نحو 140 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا، انخفضت تلك الكمية بصورة كبيرة لاحقًا حتى بلغت 42 مليار متر مكعب عام 2021[28].

شكل رقم (11)

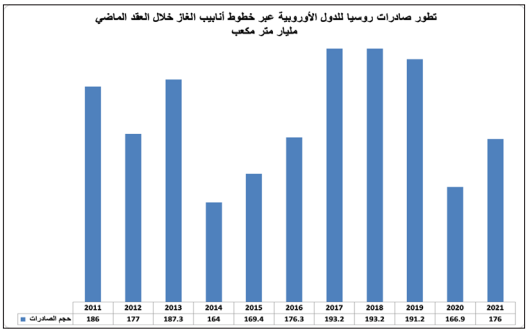

إعداد الباحث، المصدر: استنادًا للبيانات الواردة في bp Statistical Review of World Energy 2021

رابعًا- روسيا والاتهامات باستخدام الطاقة سلاحًا:

لم يَكُن مُستغرَبًا أن تندفع روسيا للتلويح بسلاح الطاقة وأن تُوظفه في حربها القائمة ضد الغرب؛ إذ تشير التجربة التاريخية إلى لجوء موسكو إلى الطاقة للضغط على الخصوم في عدد من المناسبات؛ وذلك لتحقيق جملة من الأهداف، قد يكون أبرزها زيادة نفوذها السياسي عبر تأكيد دورها لاعبًا مؤثرًا في قطاع الطاقة عالميًّا، بالإضافة إلى جني ثمار ومكاسب اقتصادية. وبالرغم من نفي روسيا الدائم لتسليح الطاقة، فإن الاتهامات الغربية لموسكو في هذا الشأن كانت تشير إلى أن قطع الإمدادات أو تعطيلها جزئيًّا كان يرتبط بصورة كبيرة بتوجُّه جيوسياسي.

وهذا الأمر ينسحب بصورة واضحة على المشهد المصاحب للحرب الروسية الأوكرانية؛ حيث قامت روسيا بتخفيض إمدادات الطاقة إلى أوروبا، ووقف خط الأنابيب نورد ستريم 2. وعلى الرغم من أنها أعلنت أن هذا الإجراء ناجم عن إشكاليات تتعلق بالصيانة، فإن الدول الأوروبية ترفض تلك الرواية، وتتهم روسيا باستخدام الغاز سلاحًا ضد الغرب، وهو ما وصفه الرئيس الأوكراني " فولوديمير زيلينسكي " بالإرهاب الاقتصادي؛ حيث يرى أن روسيا تستهدف من هذا التوجه الحد من الدعم الغربي لأوكرانيا في حربها ضد روسيا.

وفيما يتعلق باستخدام الغاز سلاحًا، يُمكِننا الوقوف على عدد من المحطات التاريخية التي قد تكون كاشفة للموقف الروسي الراهن من الحرب على أوكرانيا؛ حيث أظهرت تجارب الماضي عدم تردد موسكو في ممارسة الضغط على دول الاتحاد الأوروبي عبر المساومة بالغاز الطبيعي لتحقيق أهدافها الكبرى أو لمعاقبة تلك الدول على سياسة تتعارض مع رؤيتها.

والمُتابِع للمحطات المختلفة التي وظفت فيها روسيا الطاقة سلاحًا لابتزاز ومساومة الغرب، يُلاحِظ أن موسكو طوال الوقت كانت تعلن عن أسباب فنية وتجارية وراء قطع أو تخفيض الإمدادات، إلا أن الدوافع السياسية لم تَغِبْ بتاتًا عن تلك المحطات. من ناحية أخرى، لم يَكُن هذا التوظيف أمرًا طارئًا على السياسة الخارجية الروسية، بل قام الاتحاد الروسي باستخدامه بشكل مباشر في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي؛

فخلال عام 1993 قُطعت إمدادات الغاز عن أوكرانيا للضغط عليها لإعادة الصواريخ النووية السوفييتية إلى روسيا[29].

ولا تُعتبَر الاتهامات الأوروبية بتوظيف روسيا الطاقة سلاحًا ضد أوروبا اتهامات جديدة، حتى قبل الحرب الأوكرانية، وهو ما قام الرئيس بوتين بنفيه خلال مؤتمر للطاقة في موسكو عُقِد في أكتوبر 2021؛ حيث وصف الاتهامات بأنها "ذات دوافع سياسية" وبدون أدلة. وفي أعقاب الحرب، اعتبر بوتين أن تقليص إمدادات الطاقة ناجم عن العقوبات الغربية على روسيا في ظل صعوبة إجراء الصيانة المطلوبة لخطوط الأنابيب.

وفيما يلي، يمكننا الوقوف على أبرز المحطات المختلفة خلال العقد الماضي التي لجأت فيها روسيا إلى الطاقة للضغط على الدول الأوروبية؛ وذلك على النحو التالي:

1 – أزمة 2006 بين روسيا وأوكرانيا

اصطدمت روسيا بأوكرانيا للمرة الأولى مطلع عام 2006؛ وذلك على خلفية الخلافات حول أسعار الغاز وشروط نقله؛ ففي الوقت الذي كانت فيه أوكرانيا تعتمد على إمدادات الغاز الروسي بأسعار رخيصة وفي المتناول، أصرَّت روسيا على بيع الغاز لأوكرانيا بنحو 230 دولارًا لكل ألف متر مكعب، وهو ما اعترضت عليه كييف بشدة، خاصةً أنها كانت تدفع 50 دولارًا على الكمية ذاتها[30].

ورغم الأسباب المُعلَنة بشأن الأسعار، فإن الدوافع السياسية ظلَّت حاضرةً في المشهد؛ إذ إن الأزمة تفجَّرت بعدما أفرزت الثورة البرتقالية نظامَ حكم موالِيًا للغرب ويريد الابتعاد عن روسيا؛ الأمر الذي جعل روسيا تستشعر أن نفوذها على جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بدأ يتراجع؛ ما قد يُبرِّر توجهها نحو رفع الأسعار،

خاصةً أن لاتفيا وإستونيا كانتا تحصلان على الكمية نفسها من الغاز بما يقرب من 110 دولارات، كما كانت موسكو تنقل الغاز إلى بيلاروسيا بـ47 دولارًا؛ ما يشير إلى نهج روسيا القائم على ضمان الولاءات السياسية مقابل الأسعار الرخيصة[31].

وفي السياق ذاته، أوضحت عدد من المصادر أن أوكرانيا قد وافقت عام 2006 على مجموعة من الشروط الروسية مقابل تخفيض سعر الغاز، ومن تلك الشروط تأجيل "كييف" أي استفتاء على عضوية الناتو، بجانب القبول ببقاء الأسطول الروسي في سيفاستوبول حتى عام 2017 مع إمكانية تجديد العقد، علاوةً على المُوافَقة على الحصول على الغاز القادم من تركمانستان عبر روسيا فقط[32].

2 – أزمة قطع الإمدادات عن التشيك 2008:

أثار قيام روسيا بتقليص إمدادات النفط إلى جمهورية التشيك 2008، الجدل حول أسبابه؛ فعلى الرغم من أن روسيا أعلنت – آنذاك – أن الأسباب فنية، ونفت وجود أي دوافع سياسية من وراء ذلك الإجراء، فإن رئيس الوزراء التشيكي "ميريك توبولانيك" قال حينها: "أريد أن أصدق أن الأسباب التي وراء قطع الإمدادات هي أسباب تقنية فقط"، في دلالة على احتمالية أن يكون التحرك الروسي مدفوعًا بأسباب سياسية.

وقد كان السياق العام المُصاحِب للقرار الروسي لافتًا من حيث دلالات التوقيت؛ حيث جاء في أعقاب موافقة الحكومة التشيكية على استضافة نظام رادار أمريكي مضاد للصواريخ، ضمن خطة أمريكية تستهدف نشر صواريخ اعتراضية ومنشأة للرادار لحماية مصالحها ومصالح حلفائها من الدول التي تصفها الولايات المتحدة بـ"الدول المارقة".

وكانت الخطة، حسب التبريرات الأمريكية، موجهة في الأساس ضد طهران رغم بُعد المسافة؛ الأمر الذي عارضته روسيا بشكل كبير؛ فمن شأن ذلك أن يعزز الحضور العسكري الأمريكي في مناطق تعتبرها موسكو مجالًا حيويًّا ونفوذًا طبيعيًّا لها. وعليه اعتقد البعض أن قطع الإمدادات كانت في خلفيته أسباب سياسية[33].

3 – أزمة قطع الإمدادات 2009:

استمرَّ انقطاع الغاز الطبيعي الروسي عن أوروبا لمدة 13 يومًا في أكبر انقطاع منذ أزمات الطاقة المتعاقبة بين الطرفين، وقد كانت الأسباب المُعلنة عدم قيام أوكرانيا بسداد ديونها لشركة غازبروم الروسية التي كانت تُقدَّر وقتها بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي. وعلى خلفية تلك الأزمة، خفَّضت روسيا إمدادات الغاز لأوكرانيا، وفي 7 يناير 2009 أوقفت روسيا جميع عمليات نقل الغاز عبر أوكرانيا إلى أوروبا؛ ما تسبب في أزمة كبيرة، خاصةً أن أوروبا كانت تمر بفترة شديدة البرودة، علاوة على قيام عدد من الدول، من بينها سلوفاكيا وعدد من دول البلقان، بإغلاق المصانع وقطع إمدادات الكهرباء. وفي أعقاب تلك الأزمة، شرعت دول الاتحاد الأوروبي تتخذ عدة تدابير تهدف إلى تقليل الاعتماد على مورد واحد، وقد اشترط الاتحاد على كل دولة أن تعتمد على ثلاثة مصادر على الأقل لإمدادات الطاقة[34].

ويُشار إلى أن هناك عددًا من العوامل السياسية التي تسببت في إطالة أمد تلك الأزمة؛ منها استمرار مساعي أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو، يضاف إلى ذلك أن الموقف الروسي مع الغرب كان قد شهد توترًا كبيرًا بسبب غزو روسيا لجورجيا عام 2008.

كما أن موقف الرئيس الأوكراني جاء في اتجاه معاكس للموقف الروسي من تلك الأحداث؛ ما أثار غضب واستياء موسكو بشكل كبير؛ وذلك من خلال مطالبة الرئيس الأوكراني – آنذاك – "فيكتور يوشينكو" الناتو باتخاذ إجراء لردع موسكو، بجانب فرضه مرسومًا رئاسيًّا يقضي بأن يعطي الأسطول الروسي في البحر الأسود – ومقره شبه جزيرة القرم الأوكرانية – إشعارًا قبل 72 ساعة من أي تحرُّك لقطعة من الميناء؛ ولذا يرى البعض أن قطع الإمدادات خلال تلك الفترة جاء كنوع من العقاب على الموقف الأوروبي بشكل عام، والأوكراني بشكل خاص، بشأن الأزمة الروسية الجورجية[35].

ويُوضِّح البيان التالي أبرز المحطات التي وظَّفت فيها روسيا الطاقة والغاز الطبيعي بشكل خاص في مواجهة الغرب[36]:

جدول رقم (3)

التاريخ	الدولة المتأثرة	الحدث	السبب الجيوسياسي	السبب الاقتصادي
1993	أوكرانيا	خفض 25% من إمدادات الغاز	ضغط لإعادة الأسلحة النووية إلى روسيا	عدم التزام كييف بدفع قيمة واردات الغاز
فبراير 2004	بيلاروسيا	قطع 100% من واردات الغاز لمدة 30 ساعة	ضغط للحصول على ملكية شركة Beltransgaz المختصة بنقل وبناء البنية التحتية للغاز الطبيعي في بيلاروسيا	تخلف بيلاروسيا عن سداد قيمة شحنات غاز سابقة
يناير 2006	أوكرانيا	قطع إمداد الغاز	معاقبة الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو الموالي للغرب، على سعيه إلى توثيق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي	نزاع على الديون والتسعير بعد انتهاء عقد الغاز
2006	مولدوفا	رفع أسعار الغاز	مساندة مولدوفا لأوكرانيا	عدم سداد الديون
ديسمبر 2008–يناير 2009	أوكرانيا	قطع إمدادات الغاز	معاقبة الرئيس يوشينكو على دعم جورجيا في حرب عام 2008	انهيار المحادثات حول المدفوعات السابقة والتسعير المستقبلي
2011	بيلاروسيا	شراء شركة Beltransgaz البيلاروسية	السيطرة على خطوط أنابيب النقل الرئيسية	تم الاستحواذ على الشركة كضمان لديون الغاز
أغسطس – ديسمبر 2013	أرمينيا	زيادة أسعار الغاز، ثم خفض السعر	إقناع أرمينيا بالانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي	لم يُكشف عن السبب
نوفمبر 2015	أوكرانيا	قطع إمدادات الغاز	الصراع في أوكرانيا	عدم الدفع مقدمًا نظير شحنة الغاز التالية، وإلغاء الخصم السابق على سعر الغاز.
2021	دول أوروبية عدة	تخفيض واردات الغاز الموجهة إلى أوروبا إلى حدها التعاقدي الأدنى، والإحجام عن إرسال إمدادات فورية على الرغم من الطلب الأوروبي.	ممارسة الضغط على هيئة تنظيم الطاقة الألمانية للتصديق على خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الذي تم الانتهاء منه مؤخرًا	التزام غازبروم بتوريد كميات الغاز المخطط إمداد المتعاقدين الأوروبيين بها؛ وذلك حسبما تم الاتفاق والتعاقد عليه مسبقًا.

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: نوران عوضين وآخرون، "التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الأوسط في الأزمة الأوكرانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 20 فبراير 2022. متاح على الرابط https://cutt.us/GsSTl

4 – خفض الإمدادات 2022:

وجدت روسيا في الغاز الطبيعي مدخلًا مهمًّا في شن حرب مُهجَّنة على أوكرانيا ومن خلفها الدول الأوروبية؛ وذلك بهدف التأثير على مجريات الأمور، وتحقيق نفوذ وتأثير يُضاعِف النفوذ العسكري الروسي. وبالرغم من دور صادرات الطاقة في إنعاش الاقتصاد الروسي والميزانية العامة للدولة، فإن حسابات الحرب على أوكرانيا قد وضعت الغاز الطبيعي ضمن الأدوات الروسية لتحقيق أكبر قدر من التأثير.

وقد بدا ذلك مبكرًا حتى قبل نشوب الحرب؛ حين قامت موسكو بخفض الإمدادات إلى أوروبا خلال عام 2021، وسجَّلت معدلات انخفاض أقل بنسبة 25 ٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي مقارنةً بالفترة المناظرة عام 2020. وقد رأت عدة تحليلات أن موسكو لجأت إلى تخفيض صادراتها من الغاز وقتها بهدف الضغط على أوروبا لتجاوز الانتقادات والمعارضة المثارة حول خط الأنابيب نورد ستريم2.

وفي سياق توظيف الغاز في حربها ضد أوكرانيا، قامت شركة "غازبروم" نهاية مايو 2022 بقطع إمدادات الغاز عن خمسة دول أوروبية: بولندا وبلغاريا وفنلندا وهولندا والدنمارك. وقد جاءت هذا القرارات على خلفية مرسوم أصدره الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، نهاية مارس 2022، حول آلية سداد ثمن الغاز المُورَّد إلى الدول غير الصديقة على حد وصفه؛ حيث طالبها بالدفع بالروبل بدلًا من الدولار أو اليورو، وقد استهدف من وراء هذا الإجراء إرباك حسابات الدول الأوروبية المُشارِكة في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا.

وفي يوليو 2022، أعلنت "غازبروم" أن صادرات الغاز عبر خط نورد ستريم ستنخفض إلى خُمس الطاقة الاستيعابية، مبررةً ذلك بصعوبة إجراء أعمال الصيانة بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها. وقالت الشركة إن التخفيض سيصل إلى 20 ٪، وهو ما يعني أن تدفُّقات الغاز لأوروبا ستصل على خلفية هذا الإجراء لما يقرب من 33 مليون متر مكعب يوميًّا[37]، كما أعلنت الشركة في سبتمبر 2022 إيقاف نقل الغاز إلى أوروبا عبر نورد ستريم 1 لأجَل غير مُسمَّى؛ وذلك على خلفية اكتشاف تسريب للنفط في توربين غاز كان يُساهِم في ضخ الغاز في الوصلة.

وكانت روسيا مع بداية الحرب قد أوقفت العمل بخط الأنابيب يامال-أوروبا، الذي يصل إلى ألمانيا عبر بيلاروسيا وبولندا، كما انخفضت الكميات التي كانت ترسلها إلى دول أوروبا الشرقية، والتي كانت تمر عبر أوكرانيا. وقد نجم عن تلك الإجراءات انخفاض واردات أوروبا من الغاز الطبيعي بأكثر من 70 ٪ خلال النصف الأول من يوليو 2022 مقارنةً بالمدة المناظرة عام 2021[38].

وتستهدف روسيا من خلال هذا النهج الضغط على أوروبا واقتصادها الذي يمكن أن يتأثر بصورة حادة إذا ما قامت بقطع الإمدادات بالكامل، وهو ما سيؤثر بالتعبية على الإنتاجية

وقطاع الصناعة وكافة المجالات المعتمدة على الغاز الطبيعي؛ لأن هناك عددًا من الدول قد تشهد هزات عنيفة في تلك الحالة، منها المجر التي قد ينخفض ناتجها الإجمالي المحلي بنسبة تصل إلى 6.5 %، كما قد تتراجع معدلاته في إيطاليا إلى 5.7 %، يضاف إلى ذلك كل من ألمانيا والنمسا بمُعدَّل انخفاض يصل 3 % لكل دولة[39].

ونتيجةً لارتفاع تكاليف الطاقة، وصل التضخم في الدول الأوروبية إلى مستويات غير مسبوقة؛ حيث بلغ معدل التضخم السنوي في دول اليورو 8.6 % في يونيو 2022، وهو أعلى مستوى للتضخم منذ 25 عامًا؛ إذ لم تصل مستويات التضخم لهذا الحد منذ عام 1997؛ حيث ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 41.9 %، وأسعار المواد الغذائية والكحول والتبغ بنسبة 8.9 % خلال الشهر الخامس من الحرب[40].

هل تندفع موسكو نحو قطع الإمدادات كليًّا؟

في ظل حالة الشد والجذب بشأن الاعتماد الأوروبي على الغاز الطبيعي الروسي ومساعي موسكو للمساومة بتلك الورقة في حربها مع الغرب؛ يمكننا الإشارة إلى مسارين قد يمثلان محور التفاعلات المستقبلية بين الطرفين، سواء مع استمرار الحرب أو في حالة نشوب أي خلافات أخرى بين الطرفين، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

أولاً | قيام روسيا بقطع الإمدادات:

يفترض هذا المسار قيام موسكو بالتصعيد بقطع إمدادات الغاز عن الدول الأوروبية، ولو جزئيًّا؛ بهدف ممارسة مزيد من الضغوط، ووضع الغرب في مأزق تلبية الاحتياجات الداخلية، خاصةً أن التوترات الحالية تتزامن مع أزمة طاقة غير مسبوقة لم تَعِشْها أوروبا منذ السبعينيات؛ وذلك بفعل انخفاض المخزون من الغاز الطبيعي وارتفاع الأسعار بشكل كبير.

ومن ثم فإن توظيف الغاز كورقة ضغط قد يُصيب الدول الأوروبية بنوع من الارتباك، في ظل الاعتماد الكبير على الغاز الروسي، خاصةً مع امتداد الحرب إلى فصل الشتاء، وهو ما يفاقم صعوبة الأوضاع، في ظل الحاجة إلى مزيد من مصادر التدفئة، علاوة على البحث عن توليد الكهرباء لخدمة أغراض التصنيع، خاصةً في الصناعات التي تعتمد على الغاز الطبيعي بصورة كبيرة. يضاف إلى ذلك حالة التأزم المرتبطة بتوجه بعض الشركات لخفض

الإنتاج في ظل تصاعد وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي.

ويؤكد احتياج أوروبا للغاز الروسي إمكانية توظيفه في حال احتدام المواجهة واتساع نطاقها. ويعزز هذا الافتراض الخبرة التاريخية الروسية في هذا الأمر؛ فقد أظهرت أزمتا الغاز بين روسيا وأوكرانيا 2006 و2009 والخلاف على رسوم عبور الغاز عبر أوكرانيا، إمكانية إقبال موسكو على حظر الإمدادات، ولو جزئيًّا؛ فقد انعكس وقف الإمدادات من قبل روسيا بالسلب على عدد من دول أوروبا الشرقية، خاصة التي تعتمد بالكامل على روسيا[41].

ورغم ذلك تم تجاوز تلك الخلافات ولم تستمر لفترات طويلة، كما أن الخلاف كان يدور بالأساس حول تباين في الأسعار المرتبطة برسوم العبور، على خلاف التوتر الناشئ بفعل الحرب الروسية الأوكرانية؛ ما يعني أن توظيف الغاز قد يكون مؤلمًا إذا أرادت روسيا أن تصعد إجراءات منع الغاز عن أوروبا في إطار الحرب الروسية الأوكرانية.

ثانيًا تقليص الإمدادات دون قطعها:

يفترض هذا المسار احتفاظ موسكو بورقة الطاقة ضمن أدواتها المؤثرة في الصراع مع الغرب، ومحاولة توظيفها في ممارسة ضغوط على السوق الأوروبية المتعطشة للغاز الطبيعي. يمكن أن تلجأ موسكو إلى تقليل وارداتها من الغاز الطبيعي للدول الأوروبية دون منعها بشكل تام.

وذلك لعدد من الاعتبارات؛ منها استمرار روسيا في إرسال الغاز إلى أوروبا بشكل منتظم في كافة الأزمات الكبرى التي خاضها الطرفان كما هو الحال خلال الحرب الباردة، وفي أعقاب ضم شبه جزيرة القرم. يضاف إلى ذلك ارتباط موسكو بعقود نقل وتوريد الغاز إلى الدول الأوروبية، وستعمل على الحفاظ على صورتها كمورد يتمتَّع بثقة العملاء، والحفاظ على سمعتها بما يُؤمِّن لها مزيدًا من العقود المستقبلية، والحفاظ على الاتفاقات القائمة لنقل وتوريد الغاز الطبيعي.

ترتيبًا على ما سبق، لا يُرجح أن تندفع موسكو باتجاه قطع إمدادات الطاقة بشكل كامل عن الدول الأوروبية، خاصةً في ظل تزايد عائدات النفط والغاز الطبيعي؛ فخلال عام 2021 بلغت صادرات روسيا نحو 489.8 مليار دولار، من بينها 110.2 مليار دولار للنفط الخام،

مقابل 68.7 مليار دولار للمنتجات النفطية، ونحو 54.2 مليار دولار من عائدات تصدير الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب. من ناحية أخرى، وصلت صادرات الغاز الطبيعي المسال 7.6 مليار دولار عام 2021. وقد ساهم الارتفاع غير المسبوق للأسعار في تحقيق مكاسب وعوائد اقتصادية ضخمة لروسيا؛ حيث تشير التحليلات إلى أن وزارة المالية الروسية أثناء الإعداد لميزانية عام 2021 كانت قد توقعت أن يصل سعر برميل النفط 45 دولارًا، إلا أن سعر البرميل وصل إلى ما يقرب من 70 دولارًا للبرميل[42]؛ ما ساهم في تحقيق طفرة اقتصادية لم تكن متوقعة.

اتصالًا بما سبق، يمكن لارتفاع الأسعار رغم انخفاض الكميات التي تصدرها روسيا إلى الدول الأوروبية أن تساهم في تعزيز الاقتصاد الروسي بصورة كبيرة؛ فخلال الأشهر الخمسة الأولى من الحرب، حققت موسكو مكاسب من صادرات النفط والغاز بلغت نحو 95 مليار دولار، وهي نسبة تعادل ثلاثة أضعاف الذي كانت تحققه من تصدير الغاز إلى أوروبا في فصول الشتاء قبل الحرب على أوكرانيا[43].

من ناحية أخرى، تأثرت روسيا بمرور الوقت بالعقوبات المفروضة عليها من قبل الدول الغربية؛ حيث أعلنت شركة "غازبروم" الروسية انخفاض الإنتاج بنسبة 15 % على أساس سنوي في الأشهر الثمانية الأولى من 2022؛ وذلك في ظل تراجع الصادرات والتدفقات إلى أوروبا لأكثر من الثلث، وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على الاقتصاد الروسي؛ حيث أدى الانخفاض في صادرات الطاقة خلال شهر أغسطس 2022 إلى عجز في الميزانية وصل إلى 5.9 مليار دولار، ومن ثم تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الروسي قد ينكمش بنسبة 5 % عام 2023 بسبب انخفاض إنتاج الطاقة[44].

ولعل هذه الأسباب كفيلة باستبعاد سيناريو قطع الإمدادات بشكل تام، وقد تستمر موسكو في نهج تقليص الإمدادات بهدف الضغط على أوروبا لإيقاف العقوبات الاقتصادية أو الحد منها، خاصةً أنها تراهن على عدم قدرة بعض الدول الأوروبية على الصمود لأوقات طويلة في حال استمرار خفض الإمدادات؛ ما قد يدفع تلك الدول إلى تبني موقف يدعم رفع العقوبات عنها. وقد عبر عن ذلك بصورة واضحة المتحدث باسم الرئيس الروسي "ديمتري بيسكوف" في سبتمبر 2022؛ حيث أكد أن الكرملين يريد من الاتحاد الأوروبي التراجع عن عقوباته مقابل استئناف روسيا شحنات الغاز بالكامل إلى القارة.

المصادر:

1. Česnakas, Giedrius. "Energy resources in foreign policy: A theoretical approach." Baltic journal of law & politics 3.1 (2010): 30-52.

2. محمد الطاهر عديلة، "الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص 248.

3. الوليد أبو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد"، المركز العربي الديمقراطي، يناير 2017.

4. John W. Finney, "Nixon Asks $2.2 Billion in Emergency Aid for Israel", The New York Times, October 20, 1973, Available At https://cutt.us/wT4nx

5. Diana Schumacher, "The 1973 Oil Crisis and its Aftermath", "Energy: Crisis or Opportunity?, Palgrave, London, 1985, p 21.

6. Adam Hayes, "1973 Energy Crisis", Investopedia, July 19, 2022, available https://cutt.us/vhays

7. Robert Muggah, "Russia's Resource Grab in Ukraine", foreign policy, April 28, 2022, , Available Athttps://cutt.us/GZPip

8. Varol, Tugce. "The Russian Foreign Energy Policy." European Scientific Institute, 2013, P 76, Available At https://cutt.us/EF02b

9. ibid, p 378.

10. BenjaminElishaSawe, "TheLargestNaturalGasFieldsInTheWorld", WorldFacts, July 5, 2018, AvailableAthttps://cutt.us/lQUC2

11. bp Statistical Review of World Energy, 2022 | 71st edition , Available At https://cutt.us/kwrE6

12. Tom Wilson, "Russian oil and gas: headed for long-term decline?", Financial Times, JUNE 7 2022, Available At https://cutt.us/K78v9

13. Energy Fact Sheet: Why does Russian oil and gas matter?, International Energy Agency, Available At https://cutt.us/gbGCv

14. OPEC Annual Statistical Bulletin 2022, "World proven natural gas reserves by country" , p 76.

15. Szymon Kardaś, " Great ambitions: Russia expands on the LNG market", Centre for Eastern Studies, May 17, 2021, Available At https://cutt.us/JYOZT

16. Eugene Gerden, "Regional Focus: Russia Ready to Control 20 % of Global LNG Market by 2030", Gas Processing News, Available At https://cutt.us/TYKnv

17. Energy Fact Sheet: Why does Russian oil and gas matter?, Op.Cit.

18. Szymon Kardaś, "How the war is affecting the Russian gas sector", Centre for Eastern Studies, March 10, 2022, available at https://cutt.us/s5z83

19. Smruthi Nadig, "Before and after: how the Ukraine crisis has affected Russian oil", Offshore-technology, October 3, 2022, available at https://cutt.us/Etr6r

20. James McBride, "Russia's Energy Role in Europe: What's at Stake With the Ukraine Crisis", Council on Foreign Relations, February 22, 2022, Available At https://cutt.us/fo8Jp

21. Joe Sommerlad, "Which countries are most dependent on Russian gas imports?", independent, Available At https://cutt.us/VTXHd

22. THERESE ROBINSON, Crucial Russian Natural Gas Pipelines Eyed as European Prices Hit Fresh Record", Natural Gas Intelligence (NGI), March 4, 2022, available At https://cutt.us/VcJGz

23. Yamal- Europe: Russian gas supplies to Western Europe", Gazprom, Available At https://cutt.us/iwwRe

24. Blue Stream: Russian natural gas supplies to Turkey", Gazprom, Available At https://cutt.us/yKn7k

25. "Gas supplies via Blue Stream pipeline hit historic record in 2021" CEENERGYNEWS,

26. February 8, 2022, Available At https://cutt.us/31Fju

27. Turk stream: Gas exports : turkey and southern and south eastern Europe", Gazprom, Available At https://cutt.us/F9YNa

28. Paola Di Fraia, "The Ukrainian conflict and the long story of energy pipelines", Aspen Institute Italia, Apr 1, 2022, Available At https://cutt.us/StwQm

29. Nikos Tsafos, "Can European Energy Cope with a Conflict in Ukraine?", Center for Strategic and International Studies (CSIS), January 21, 2022, Available at https://cutt.us/of7dD

30. Ibid, p 15

31. TIMELINE: Gas crises between Russia and Ukraine, Reuters, JANUARY 11, 2009, Available At https://cutt.us/iGmhH

32. Andrew E. Kramer, "Russia Cuts Off Gas to Ukraine in Cost Dispute", The New York Times, Jan. 2, 2006, Available at https://cutt.us/CH91Z

33. Richard J. Anderson, "Europe's Dependence on Russian Natural Gas: Perspectives and Recommendations for a Long-term Strategy", Marshall European Centre for Security Studies, September 2008, Available At https://cutt.us/RncvJ

34. Yelena Fabrichnaya, "Russia says Czech oil supply cut "not political", Reuters, JULY 14, 2008, Available At https://cutt.us/3wK3E

35. Alessandro Gili, "The Great European Energy Crisis: What Lies Ahead?", Italian Institute for International Political Studies, January 5, 2022, Available At https://cutt.us/Gja7z

36. Rem KORTEWEG, "Energy as a tool of foreign policy of authoritarian states, in particular Russia", the European Parliament's Committee on Foreign Affairs, April2018, Available At https://cutt.us/zF4TT

37. نوران عوضين وآخرون، "التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الأوسط في الأزمة الأوكرانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 20 فبراير 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/GsSTl

38. Gazprom to cut Nord Stream 1 gas supplies, the guardian, 25 Jul 2022, Available At https://cutt.us/SGrOf

39. Joe Wallace and Georgi Kantchev, "Russia to Cut Europe's Gas Flow via Nord Stream to 20 %" The Wall Street Journal, July 25, 2022, available At https://cutt.us/Zr6RP

40. Ibid

41. Kelvin Chan "Inflation hits record 8.6 % for 19 countries using the euro", Associated Press New, July 1, 2022, Available At https://cutt.us/uRdg3

42. محمود قاسم "قطع الإمدادات.. هل تلجأ موسكو إلى سلاح الطاقة في وجه الغرب؟"، المرصد المصري، 7 فبراير 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/OV4cD

43. Fact box: Russia's oil and gas revenue windfall, Reuters, January 21, 2022, available At https://cutt.us/Eu6AQ

44. Explained: Can Europe live without Russian natural gas?, The Indian Express , July 22, 2022, Available At https://cutt.us/mGCRK

ثامنًا

أوروبا وغاز شرق المتوسط

لا شك أن الغاز الطبيعي قد وفَّر لروسيا أوراق ضغط إضافية في حربها ضد أوكرانيا؛ ما دفع الدول الأوروبية للتفكير في بدائل يمكنها أن تحُد من التأثيرات الناجمة عن تخفيض أو قطع روسيا إمدادات الغاز؛ ما يضمن لها الانفصال التدريجي عن الطاقة الروسية، وهو ما عبَّر عنه رئيس المجلس الأوروبي "تشارلز ميشيل" بعد إعلان روسيا وقف نقل الغاز عبر خط "نورد ستريم 1" في سبتمبر 2022، قائلًا: "إن استخدام الغاز سلاحًا لن يثني عزم الاتحاد الأوروبي، وسوف نسرع طريقنا نحو الاستقلال في مجال الطاقة".

ورغم محاولات دول الاتحاد الأوروبي لفك الارتباط عن الغاز الروسي، فإن السوق الآسيوية، وتحديدًا الصين، باتت تمثل تحديًا أمام تلك المحاولات، أو على أقل تقدير أصبحت سوقًا يمكن أن تلجأ إليها روسيا لتأمين نفسها ضد أي محاولات لتقليص الاعتماد الأوروبي على الغاز.

فخلال عام 2019 قامت روسيا بتدشين خط أنابيب "باور أوف سيبيريا" Power of Siberia لنقل الغاز الطبيعي الروسي مباشرةً إلى الصين. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخط نحو 38 مليار متر مكعب، وخلال عام 2021 تم تصدير ما يقرب من 10 مليارات متر مكعب عبر الخط، كما تخطط كذلك لبناء خط موازٍ لتوسيع عملية نقل الغاز الروسي إلى الصين. ويعد هذا التوجه ضمن الإجراءات الحمائية والوقائية التي تسعى إليها روسيا لإيجاد مسار بديل حال نجاح أوروبا في تقليص اعتمادها على الغاز الروسي[1].

وفي سبيل تحقيق ذلك لجأت الدول الأوروبية لعدد من الإجراءات التي يمكن أن تعوض أو تقلل من تأثيرات انقطاع الغاز الطبيعي الروسي. ويمكن تحديد أبرز تلك الإجراءات على النحو التالي:

أولًا | الخفض الطوعي لاستهلاك الغاز:

وسط مساعي الدول الأوروبية لضمان أمن الطاقة وعدم الاستسلام للضغوط الروسية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي في يوليو 2022 على خطة تستهدف خفض الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 15 %، وكان الاتفاق الأوروبي يشير إلى أن تلك الإجراءات تظل طوعيةً، إلا إذا وجد الاتحاد الأوروبي، وفقًا للتطورات، أنه بحاجة إلى إلزام الدول بتفعيل الاتفاق، على أن تُحدد النسبة مقارنةً بمتوسط استهلاك كل دولة خلال السنوات الخمس الماضية.

وقد دخل القرار حيز التنفيذ مطلع أغسطس 2022، على أن يستمر حتى نهاية مارس 2023. كما وافق المجلس الأوروبي على إعفاء الدول التي لا ترتبط شبكة الغاز الخاصة بها بدول أوروبية أخرى، خاصةً أن تلك الدول حتى لو تمكنت من تحقيق وفرة في الغاز الطبيعي فلن يكون بمقدورها تحرير تلك الكميات إلى غيرها من الدول الأوروبية، وهو ما ينطبق على قبرص وأيرلندا ومالطا، كما تم إعفاء الدول الأعضاء التي لا تتزامن شبكاتها الكهربائية مع نظام الكهرباء الأوروبي، وتعتمد بشكل كبير على الغاز لإنتاج الكهرباء؛ وذلك لتجنب مخاطر حدوث أزمة في إمدادات الكهرباء[2].

وعلى الرغم من تلك الاستثناءات، فإن الخطة واجهت بعض المعارضة من عدد من الدول، خاصةً التي لا تعتمد على الغاز الروسي بشكل كبير، كما هو الحال بالنسبة إلى إسبانيا؛ فعلى الرغم من أنها تعتمد على نحو 14 ٪ من الغاز الروسي، فإن البرلمان الإسباني وافق على تخفيض الاستخدام بنسبة 8 ٪[3].

وقد أيدت كافة دول الاتحاد قرار الخفض الطوعي لاستخدام الغاز، فيما عدا المجر التي تعتمد بصورة أساسية على الطاقة الروسية، والتي رفضت الإجراء واعتبرته غير قابل للتنفيذ. ولا يُعد هذا الموقف غريبًا على المجر مقارنةً بمواقفها من العقوبات المفروضة على روسيا؛ إذ طالب رئيس وزرائها " فيكتور أوربان " في أكثر من مرة بضرورة رفع العقوبات عن روسيا، وهو ما يتماشى مع العلاقات الوثيقة بين البلدين. ويمكن أن توفر عملية خفض الاستخدام بهذه الطريقة 45 مليار متر مكعب من الوقود وفقًا لتقديرات المفوضية الأوروبية[4].

ثانيًا | العمل على رفع نسبة المخزون:

استهدف الاتحاد الأوروبي زيادة النسب المخزنة من الغاز الطبيعي خشية أن تقطع روسيا الغاز بشكل كامل، من هنا بدت مساعيه في زيادة احتياطات الغاز الطبيعي، وعليه توجه نحو ملء كافة الخزانات لدى الدول الأعضاء قبل الدخول في الشتاء؛ وذلك بهدف تفادي ارتفاع الطلب على الغاز خلال الشتاء؛ ما يزيد القيود المفروضة على الدول الأوروبية. من هنا تعمل على استغلال الطاقة الاستيعابية لديها لتخزين كميات تؤمن حاجتها على المدى القصير؛ حيث إن أغلب دول الاتحاد الأوروبي لديها مرافق لتخزين الغاز تختلف سعتها من دول إلى أخرى، وتأتي في مقدمة الدول كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا والنمسا، وهي الدول التي تستحوذ على ما يعادل ثلثي الطاقة الإجمالية للاتحاد الأوروبي[5].

ولضمان أمن الإمدادات، ستقوم الدول التي لا تتوافر لديها بنية تحتية لتخزين الغاز باستخدام خزانات الدول الأخرى لتخزين 15 ٪ من استهلاكها السنوي؛ ما يعني أن الدول الأعضاء ذات السعات التخزينية المنخفضة ستتعاون مع الدول التي لا تمتلك مرافق لتأمين احتياجاتها.

وقد نجحت الخطة الأوروبية في هذا الاتجاه؛ فمع نهاية شهر سبتمبر 2022 تمكنت الدول الأوربية من تخزين ما يعادل 86.89 %، وبذلك تكون قد تجاوزت الهدف المعلن؛ حيث وضعت المفوضية الأوروبية خطة عاجلة تستهدف تخزين غاز طبيعي بنسبة تصل إلى 80 % بحلول شهر نوفمبر عام 2022.

ومن خلال الجدول التالي يمكننا تحديد سعة تخزين الغاز ومستوى التعبئة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تمكنت من بلوغ الهدف المنشود عبر تخزين كميات تعادل أو تتجاوز النسبة المحددة. يذكر أن هذه هي الكميات المخزنة حتى يوم 22 سبتمبر 2022.

جدول رقم (4)

معدلات تخزين الغاز منسوبةً إلى الطاقة الاستيعابية لكل دولة أوروبية على حدة حتى 22 سبتمبر 2022

الدولة	معدل التخزين (تيرا واط في الساعة)	الطاقة الاستيعابية (تيرا واط في الساعة)	النسبة المئوية
الاتحاد الأوروبي	967.4825	1113.5203	86.88
بلجيكا	7.5837	8.701	87.16
كرواتيا	4.1574	4.7725	87.11
جمهورية التشيك	37.0717	43.7739	84.69
الدنمارك	8.7662	9.23	94.98
فرنسا	127.2799	132.6052	95.98
ألمانيا	221.7749	244.7036	90.63
إيطاليا	171.6708	193.4434	88.74
هولندا	122.5869	138.9911	88.2
بولندا	35.6961	36.4103	98.04
البرتغال	3.8648	3.57	100
رومانيا	27.2032	32.7936	82.95
سلوفاكيا	30.8725	36.0476	85.64
إسبانيا	31.2627	35.2503	88.69
السويد	0.0919	0.1012	90.81

الجدول من إعداد الباحث، المصدر استنادًا إلى البيانات الواردة في Gas Infrastructure Europe

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك نحو 14 دولة أوروبية تمكنت من تجاوز الهدف المحدد فيما يتعلق بتخزين الغاز؛ حيث إن كافة تلك الدول تجاوزت مستويات التخزين لديها نسبة 80 %، في حين بقيت كل من بلغاريا 72.13 % والمجر 71 % ولاتفيا 52.4 % عند هذه النسب.

ومع ذلك تظل حدود الاستفادة من تلك الكميات المخزنة متوقفة على نجاح الدول الأوروبية في الالتزام بتخفيض استخدام الغاز الطبيعي بنسبة 15 %؛ حيث يمكن أن يساعد ملء الخزانات بشكل تام في إنقاذ الدول الأوروبية لما يقرب من 3 أشهر؛ فعلى الرغم من أن ألمانيا تستحوذ على ربع مساحة التخزين في الاتحاد الأوروبي، فإنه في حال وصولها إلى التخزين الكامل فإن هذه الكميات تكفي لفترة تتراوح بين 80 و90 يومًا من متوسط الطلب على الغاز الطبيعي[6].

ثالثًا | مساعي تنويع مصادر الغاز:

دفعت الحرب الروسية الأوكرانية الدول الأوروبية إلى العمل على تنويع مصادرها عبر البحث عن خطط بديلة تضمن لها مقاومة الموقف الروسي، وقد عوَّلت في هذا الإطار على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأذربيجان والنرويج وقطر والجزائر باعتبارها ضمن الدول المنتجة للغاز الطبيعي والغاز المسال؛ ما قد يساعد على تجاوز المأزق الأوروبي المرتبط بنقص الإمدادات الروسية، وهو الأمر الذي يمكن الوقوف عليه على النحو التالي:

1 – الولايات المتحدة الأمريكية:

مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان نحو 15 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي المسال للدول الأوروبية، وقد نجحت واشنطن في الوفاء بتلك التعهدات؛ حيث صدَّرت خلال النصف الأول من 2022 ما يقرب من 57 مليار متر مكعب من الغاز المسال؛ منها 39 مليار متر مكعب للدول الأوروبية؛ أي ما يعادل 68 % من إجمالي صادراتها، وهي نسبة تتجاوز صادرات واشنطن إلى أوروبا خلال عام 2021 التي بلغت وقتها 34 مليار متر مكعب. وفي حال استمرارها على المنوال ذاته فمن المحتمل أن تصل صادراتها بنهاية العام إلى نحو 78 مليار متر مكعب، بزيادة 44 مليار متر مكعب عن صادراتها في 2021[7].

ومع ذلك يواجه الخيار الأمريكي عدة تحديات ترتبط بعضها بالعقود الطويلة الأجل الموقعة مع الدول الآسيوية وغيرها من عملاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إن النسب التي تم تخصيصها لأوروبا قد جاءت على حساب الصادرات المحتملة لغيرها من الدول. يضاف إلى ذلك التأثيرات المحتملة الناجمة عن التغيرات المناخية؛ حيث يقع الجزء الأكبر من منشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال على طول ساحل خليج المكسيك؛ ما يعني أن أي أعاصير أو تغيرات مناخية مدمرة يمكن أن تؤثر بشكل كامل على عملية استخراج الغاز وتسييله ومن ثم نقله إلى أوروبا[8].

ولعل الانفجار الذي تعرضت له إحدى منشآت شركة "فريبورت" إحدى أكبر الشركات الأمريكية للغاز الطبيعي المسال، المسئولة عن 20 % من معالجة الغاز المسال في أمريكا، دليل على احتمالية أن تتعرض عملية تسييل الغاز ونقله لأوروبا لمثل هذه التحديات؛ ففي يونيو 2022 عقب الانفجار، قررت الشركة تعطيل العمل لمدة ثلاثة أسابيع؛ ما عرَّض الإنتاج لمخاطر كبيرة، خاصةً أن هذه المدة كفيلة بحرمان الأسواق من مليون طن على الأقل من الغاز المسال[9].

2 – النرويج:

قادت الحرب الروسية الأوكرانية النرويج كي تصبح أكبر دولة في أوروبا من حيث تصدير الغاز الطبيعي في القارة؛ حيث تصدر نحو 95 % من إنتاجها من الغاز الطبيعي على شبكة أنابيب تمر بعدد من الدول من بينها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وبولندا بطاقة استيعابية تصل لما يقرب من 141 مليار متر مكعب سنويًّا[10].

واحتلت النرويج المرتبة الثانية من حيث صادرات الغاز لأوروبا بعد روسيا خلال عام 2021، وتمثل 25 % من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز، كما أدت الحرب الروسية الأوكرانية لتوسيع صادراتها، خاصةً بعدما قامت روسيا بقطع الإمدادات؛ حيث تشير التوقعات إلى قدرة النرويج على تصدير ما يقرب من 122 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لأوروبا بنهاية عام 2022؛ ما يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بعام 2021 الذي بلغت صادراتها فيه 113 مليار متر مكعب[11].

وقد انعكست الحرب وقدرة النرويج على استثمارها على زيادة قيمة الصادرات والعوائد المالية؛ حيث بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي في يوليو 2022 نحو 13.26 مليار دولار، فارتفعت إيرادات الغاز أربع مرات مقارنة بشهر يوليو 2021، في الوقت ذاته زادت مبيعات الغاز بنسبة 5.7 % لتصل إلى 10.2 مليار متر مكعب[12].

ومن ثم منحت الحرب الروسية الأوكرانية النرويج فرصة لتعزيز دورها وحضورها في معادلة الغاز الطبيعي، كما يرجح أن يستمر هذا الدور في ظل الاحتياج الأوروبي المستقبلي للغاز، علاوة على تعامل الاتحاد الأوروبي مع النرويج باعتبارها موردًا موثوقًا به في ظل اعتبارات الجغرافيا والثقافة والقيم المشتركة.

3 – أذربيجان:

يمكن أن تلعب أذربيجان دورًا في مساعي أوروبا لتنويع مصادرها، خاصةً أنها تمتلك خطًّا لنقل الغاز الطبيعي لأوروبا يتمثل في الممر الجنوبي الذي يمتد من أذربيجان إلى أوروبا. وفي يوليو 2022 وقَّعت المفوضية الأوروبية اتفاقًا مع أذربيجان يُفضي إلى زيادة صادرات أذربيجان إلى أوروبا بنحو 20 مليار متر مكعب خلال 2027. ويأتي هذا الاتفاق كجزء من محاور الحركة الأوروبية تجاه الدول المنتجة للغاز الطبيعي بهدف تقليل الاعتماد على روسيا.

وهو ما عبَّرت عنه رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" في مؤتمر صحفي عقب الاتفاق؛ حيث قالت: "إن إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا لم تعد موثوقة؛ لذلك قرر الاتحاد الأوروبي التنويع بعيدًا عن روسيا والتحول إلى موردين موثوقين وجديرين بالثقة، ويسعدني أن أعتبر أذربيجان من بينهم". وبموجب الاتفاق المُوقَّع بين الطرفين، فقد تعهَّدت "باكو" بتسليم 4 مليارات متر مكعب إضافية لأوروبا خلال عام 2022 ليصل حجم الصادرات من الغاز إلى دول الاتحاد إلى 12 مليار متر مكعب[13].

ونجحت أذربيجان خلال ثمانية أشهر الأولى من 2022 في إرسال 7.3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وفقًا لوزير الطاقة الأذربيجاني "برويز شهبازوف"، وكانت قد أرسلت نحو 8.1 مليار متر مكعب خلال عام 2021؛ ما يعني أن إجمالي صادراتها من الغاز خلال 2022 يمكن عن تزيد بمعدل 31 % مقارنة بعام 2021[14].

ومع ذلك يوجد عدد من التحديات المستقبلية أمام هذا المصدر، خاصةً في ظل استمرار الصراع بين أذربيجان وأرمينيا، وعدم وجود تسوية كاملة له؛ ما قد يهدد إنتاج الغاز ومن ثم يعرقل مجمل خطة أوروبا لتنويع مصادرها من الغاز عبر أذربيجان، علاوة على توجه شركات الطاقة العاملة في مجال التنقيب واستكشاف الغاز للانسحاب من سوق أذربيجان؛ حيث سحبت شركة "شيفرون" استثماراتها عام 2020، في الوقت الذي تخلت فيه شركة "بريتيش بتروليوم" عن نصف حصتها لشركة "لوك أويل" الروسية في سبتمبر 2021، مع توقعات بتخليها عن باقي الحصة مستقبلًا. ولا ينفصل عن ذلك حجم التحديات المرتبطة بالداخل، في ظل استمرار انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر؛ الأمر الذي قد يزيد القيود على تصدير الغاز في ظل اعتماد أذربيجان على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء[15].

4 – قطر:

وجَّهت دول أوروبا أنظارها تجاه قطر ضمن محاور حركتها لتنويع مصادر الغاز الطبيعي، خاصةً أن قطر تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران، وهو الاحتياطي الذي يُقدَّر وفقًا لعام 2021 بنحو 23 تريليون متر مكعب، كما وصل حجم إنتاجها إلى 207 مليارات متر مكعب، في حين بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال نحو 106.8 مليار متر مكعب عام 2021.

ونتيجةً لتلك المقومات، أصبحت قطر ضمن المحاور التي تستهدفها أوروبا في تجاوز أزمة الطاقة، خاصةً أنها ساهمت في 24 % من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال عام 2021 التي بلغت 77 مليار متر مكعب، وقد احتلَّت بذلك المركز الثاني بعد الولايات المتحدة وقبل روسيا.

ويُعَد التعويل على قطر في إطار تلك القدرات منطقيًا، خاصةً في ظل مساعيها لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنويًا إلى 110 بحلول 2025، على أن يصل إلى 126 عام 2027[16].

وفي سبيل ذلك، وقَّعت شركة "توتال إنرجي" الفرنسية اتفاقًا مع شركة قطر للطاقة في سبتمبر 2022 بقيمة 1.5 مليار دولار بهدف تعزيز إمدادات الغاز القطرية في المدى القصير

لأوروبا. ويمكن أن يساعد الاتفاق في تمويل استخراج الغاز من حقل الشمال الجنوبي؛ ما سيؤدي بالتبيعة إلى توسيع إنتاج قطر من الغاز؛ وذلك حسبما أعلن وزير الطاقة القطري "سعد شريدة الكعبي"، كما وقَّعت قطر وألمانيا في مايو 2022 إعلانًا لتعميق شراكتهما في مجال الطاقة، مع التركيز على تجارة الهيدروجين والغاز الطبيعي المسال، وهو ما سيتيح لقطر إمكانية إرسال الغاز المسال إلى ألمانيا عام 2024.

رغم ذلك يظل الرهان على قطر في المدى المتوسط والقريب غير مُجْدٍ بدرجة كبيرة، في ظل تحديات ترتبط بزيادة صادراتها لأوروبا في الوقت الحالي؛ لعدد من الاعتبارات، من بينها ارتباط قطر بعقود طويلة الأجل مع عدد من الدول، خاصةً الآسيوية، وفي مقدمتها كوريا الجنوبية واليابان والصين، كما لا يمكن أن يعوض إنتاج قطر صادرات روسيا كليًّا من الغاز الطبيعي في ظل إنتاجها الحالي، علاوة على غياب خطوط أنابيب تربط بين قطر والدول الأوروبية؛ ما يعني ارتفاع تكلفة الإسالة والنقل؛ ما قد يزيد أسعاره عن السعر الروسي[17].

5 – الجزائر:

يُنظَر إلى الجزائر باعتبارها أحد البدائل أمام أوروبا؛ حيث تلعب دورًا مهمًّا في إمداد الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي كثالث أكبر مورد لدول الاتحاد بعد روسيا والنرويج؛ إذ توفر الجزائر 10 % من واردات القارة الأوروبية، يساعدها في ذلك امتلاكها احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي تصل إلى 159 تريليون قدم مكعبة وفقًا لتقديرات عام 2018[18].

من هنا تبرز أهمية الجزائر كمورد للغاز الطبيعي لأوروبا، خاصةً أن 83 % من صادراتها من الغاز الطبيعي تذهب لدول أوروبا، تحديدًا إسبانيا وإيطاليا؛ إذ استحوذ البلدان على 65 % من صادرات الجزائر من الغاز خلال 2021. وكانت صادرات الغاز الجزائري لأوروبا قد ارتفعت إلى 53 مليار متر مكعب 2021 بعدما وصلت إلى 40 مليار متر مكعب 2020[19].

يُذكر أن الجزائر تصدر الغاز لأوروبا عبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال؛ حيث تمتلك محطتين لإسالة الغاز، أو من خلال خطوط الأنابيب؛ حيث تنقل الجزائر الغاز لإيطاليا عبر خط الأنابيب Trans Med -ترانسميد- الذي ينقل ما يقرب من 22 مليار متر مكعب سنويًّا، ويمكن أن تزداد تلك الكميات بنحو 10 مليارات متر مكعب، خاصةً أن الطاقة الاستيعابية الإجمالية للخط تصل إلى 32 مليار متر مكعب سنويًّا[20].

كما يربط خط "ميد غاز" الجزائر بإسبانيا وتبلغ طاقته الحالية 8 مليارات مترمكعب ومن المحتمل أن ينقل نحو 10 مليارات مترمكعب وفقًا لتعهدات شركة "سوناطراك" الجزائرية. من ناحية أخرى تم تعطيل خط الأنابيب "المغرب العربي وأوروبا" بعد قرار الجزائر عدم تجديد عقد نقل الغاز، على خلفية التوترات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر؛ إذ يمر هذا الأنبوب من أراضي المغرب تجاه إسبانيا، وتبلغ طاقته الاستيعابية 12 مليار مترمكعب من الغاز سنويًّا، وعلى الرغم من إيقاف الخط، فإن الجزائر قادرة على نقل نحو 42 مليار متر مكعب سنويًّا من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب النشطة[21].

ترتيبًا على ما سبق، يمكن أن تصبح الجزائر محورًا للحركة الأوروبية لسد الفجوة والحد من انقطاع الغاز الطبيعي الروسي بقدر الإمكان؛ الأمر الذي أكده مفوض الاتحاد الأوروبي "كادري سيمسون" في لقاء جمعه مع وزير الطاقة الجزائري 11 أكتوبر 2022؛ حيث أشار إلى أن الجزائر مصدر مهم وموثوق للغاز الطبيعي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، مؤكدًا استعداد أوروبا لتكثيف التعاون بشكل أكبر معها، كما عرض الاتحاد على الجزائر الدخول في "شراكة استراتيجية طويلة الأمد" للغاز والطاقة المتجددة والهيدروجين. وقد تجلى التعويل على الجزائر من خلال عدد من الزيارات الرفيعة المستوى إلى البلاد منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ومن بين هؤلاء الزائرين رئيس المجلس الأوروبي "تشارلز ميشيل"، والرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"[22].

اتصالًا بما سبق، وقَّعت شركات إيني الإيطالية وأوكسيد نتال الأمريكية وتوتال الفرنسية في يوليو 2022 عقدًا لتقاسم إنتاج النفط والغاز بقيمة 4 مليارات دولار مع شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة التي ستزود دولًا مثل إيطاليا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي، يضاف إلى ذلك مساعي إحياء خط أنابيب "الغاز العابر للصحراء" الذي من شأنه أن يزيد بشكل كبير من تدفق الإمدادات إلى أوروبا؛ حيث وقع وزراء الطاقة في كل من الجزائر ونيجيريا والنيجر في يوليو 2022، مذكرة تفاهم لمد خط أنابيب للغاز الطبيعي عابر للصحراء، بهدف تعزيز صادرات الغاز إلى أوروبا؛ مما يزيد من دور الجزائر في نقل الغاز لدول الاتحاد الأوروبي في حال إتمام المشروع؛ حيث سيساعد المشروع على نقل ما يقرب من 30 مليار مترمكعب من الغاز سنويًّا[23].

رغم ذلك يواجه الخيار الجزائري تحديًا يرتبط بسد الاحتياجات المحلية؛ حيث زاد الاستخدام المحلي من الغاز خلال الفترة من 2013 حتى 2018 بنسبة 10 ٪ ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى 50 ٪ بحلول 2028؛ ما قد يضع قيدًا على صادراتها من الغاز؛ إذ قد تعمل على توجيه جزء كبير من إنتاجها لتلبية احتياجات الداخل كأولوية. ومع أن الحكومة قد تكون قادرة على تعويض بعض الاحتياجات المحلية باستخدام الطاقة المتجددة لتحرير الغاز للتصدير، فإن الجزائر لم تستثمر بعد في الطاقة المتجددة بأي طريقة مجدية وفقًا لبعض الاتجاهات[24].

الفرص المتاحة أمام غاز شرق المتوسط:

يُنظَر إلى غاز شرق المتوسط كأحد البدائل المتاحة لأوروبا، في إطار مساعيها للحد من الاعتماد على الغاز الروسي. وفي هذا السياق، أكد وزير البترول المصري "طارق الملا" خلال كلمته، في مؤتمر منتدى غاز شرق المتوسط الذي انعقد في قبرص 14 أكتوبر 2022 أن "احتياطيات الغاز في شرق المتوسط طوق نجاة لشعوب أوروبا المتعطشة إلى تنويع الإمدادات وحل أزمة الطاقة العالمية، لكنها تتطلب تمويلًا من مؤسسات مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف الاستثمار الأوروبي لتحقيق الإمكانات الكاملة للمنطقة".

وفي المؤتمر ذاته، قالت مفوضة الطاقة بالاتحاد الأوروبي "كادري سيمسون" إن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط يمكن أن يساعد في استبدال إمدادات روسيا المتناقصة من الوقود الأحفوري إلى أوروبا؛ حيث تتطلع القارة إلى الانتقال السريع إلى الطاقة المتجددة، كما أن المنطقة يمكنها أن تلعب دورًا متزايدَ الأهمية في الإمداد بالغاز؛ إما المسال أو من خلال خطوط الأنابيب إلى الأسواق الأوروبية، على الأمد القصير إلى المتوسط.

وفي هذا الإطار وقَّع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع مصر وإسرائيل في يونيو 2022 بهدف ضخ مزيد من الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى منشآت الغاز الطبيعي المسال في مصر ومن ثم إلى أوروبا، كما يمكن أن تدفع الاتفاقية تجاه مزيد من الاستثمارات في استكشاف الغاز والبنية التحتية في قبرص ومصر واليونان وإسرائيل بما يزيد فرص الاستكشافات الجديدة؛ حيث وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" الاتفاقية بأنها "خطوة كبيرة للأمام في إمدادات الطاقة لأوروبا، بل لمصر أيضًا لتصبح مركزًا إقليميًّا للطاقة".

وتنص مذكرة التفاهم على بحث سبل تسريع تصدير الغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الأطراف الثلاثة في عدد من المجالات من بينها[25]:

1. صياغة خطة للاستخدام الفعال للبنية التحتية من أجل تسريع تصدير وشحن الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي.

2. وضع خارطة طريق للحصول على الموافقات الحكومية والتنظيمية اللازمة للنهوض بأهداف مذكرة التفاهم.

3. السعي إلى تشجيع الشركات الأوروبية من قبل الاتحاد الأوروبي على الاستثمار في استكشاف الغاز الطبيعي وإنتاجه في إسرائيل ومصر، بما في ذلك المشاركة في المناقصات التنافسية لتراخيص الاستكشاف.

4. استكشاف طرق لإتاحة الأموال، بما في ذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي لتطوير التقنيات، وتوفير معايير أفضل الممارسات والمعرفة والتقنيات المتعلقة بخفض الانبعاثات وإزالة الكربون من الغاز الطبيعي.

وقد تم الاتفاق على أن تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ بمُجرَّد التوقيع عليها، على أن تظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات، وسيتم تجديدها تلقائيًّا لفترتين؛ كلٌّ منهما ثلاث سنوات؛ ما يعني أنها تمتد لنحو تسعة أعوام.

وبناءً على تلك المذكرة، يُرجَّح أن يحصل الاتحاد الأوروبي على 7 مليارات مترمكعب من الغاز الطبيعي المسال من مصر خلال عام 2022 بزيادة قدرها مليارا مترمكعب كما هو مخطط لها، ويمكن أن تصل تلك الكميات إلى 10 مليارات مترمكعب خلال عام 2023[26].

يُذكَر أن معظم صادرات الغاز الطبيعي المسال التي تصدرها مصر إلى أوروبا تأتي من إسرائيل؛ حيث تقوم الأخيرة بتسليم مصر نحو 5 مليار مترمكعب سنويًّا عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط الذي يمتد من عسقلان إلى العريش وتبلغ سعته نحو 7 مليارات متر مكعب. وخلال شهر فبراير 2022 أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية أنها ستضخ مزيدًا من

الغاز الطبيعي إلى مصر عبر الأردن، ومن المتوقع أن تحصل مصر على نحو 3 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإضافية على خلفية هذا القرار بنهاية العام. ومن المحتمل - وفقًا لوزيرة الطاقة الإسرائيلية - أن تزداد الكمية إلى أربعة مليارات متر مكعب خلال الأعوام المقبلة[27].

وتُشِير التحليلات إلى أن الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إقليم شرق المتوسط (مصر وإسرائيل وقبرص) يمكنها أن تزود الدول الأوروبية بكميات من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 20-25 مليار متر مكعب سنويًا، ولمدة لا تقل عن 20 عامًا بدايةً من عام 2027. من هنا يتضح إمكانية التعويل المستقبلي على الغاز الطبيعي في شرق المتوسط كأحد البدائل الأوروبية التي يمكنها أن تعوض جزءًا من الغاز الروسي[28].

ومن المتوقع أن تنجح إسرائيل في تصدير نحو 500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لأوروبا خلال العقدين القادمين، كما أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والحاجة الأوروبية الملحة، قادا مصر للتفكير في جذب استثمارات وتشجيع الشركات العاملة في التنقيب عن الغاز لتوسيع البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال من أجل استيعاب مزيد من الكميات. وترى بعض الاتجاهات أن ترتيبات كهذه يمكن أن تزيد من صادرات الغاز المصري والإسرائيلي إلى أوروبا بنحو 30 مليار متر مكعب سنويًا[29].

في المجمل، يظل شرق المتوسط أحد الرهانات المستقبلية والموثوقة بالنسبة إلى أوروبا، خاصةً في ظل امتلاك دول المنطقة عددًا من المقومات التي من شأنها أن تحفز الدول الأوروبية على النظر إلى غاز شرق المتوسط باعتباره حلًا مجديًا يمكن أن يسهم في تنفيذ استراتيجيتها لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي؛ الأمر الذي يمكن إظهار ملامحه فيما يلي:

أولًا | تزايد حجم احتياطات واكتشافات الغاز: بدت منطقة شرق المتوسط باعتبارها إحدى المناطق الغنية بالغاز الطبيعي؛ حيث تصاعدت الاكتشافات بصورة ملحوظة منذ اكتشاف حقل "تمارا" في إسرائيل عام 2009؛ الأمر الذي دفع دول المنطقة لتكثيف البحث والتنقيب عن الغاز؛ ما أسفر عن اكتشافات تزيد عن 80 تريليون قدم مكعبة، وكان آخرها إعلان الحكومة القبرصية (أغسطس 2022) عن اكتشاف حقل "كرونوس1" الذي يحتوي على 2.5 تريليون قدم مكعبة (70 مليار متر مكعب). ورغم محدودية تلك النسبة

التي تعادل إنتاج مصر من الغاز الطبيعي عام 202، فإنها تظل كاشفة عما تتمتع به المنطقة من ثروات؛ فكما ذكرنا سابقًا، تشير تقديرات هيئة المسوح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 إلى وجود نحو 122 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي قابلة للاستخراج، وما يقرب من 1.7 مليار برميل من النفط، وقد تنامت التقديرات بشأن تلك الاحتياطات لتصل إلى 340 تريليون قدم مكعبة من الغاز ونحو 3.5 مليار من النفط.

ومن ثم فإن هذه الاكتشافات ستدفع الشركات الدولية العاملة في مجال التنقيب عن الغاز إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في المنطقة، سعيًا إلى تعزيز مكاسبها، ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة لكل الأطراف المنخرطة في تلك العملية، سواء الفاعلون من الدول أو الشركات القائمة بتلك المهام؛ إذ إن الاكتشافات المحتملة وما سبقها، تؤكد مدى الثراء والوفرة الهيدروكربونية في منطقة شرق المتوسط، التي يمكن أن تسهم في تشكيل معادلة الطاقة على الصعيد العالمي بمرور الوقت.

ثانيًا | التعويل الأوروبي على منظمة غاز شرق المتوسط: أصبحت منطقة شرق المتوسط ضمن محاور حركة الدول الأوروبية وخطتها المستقبلية لتنويع مصادرها من الغاز الطبيعي، خاصةً في أعقاب بروز منظمة غاز شرق المتوسط التي تسمح للدول المنتجة بتعزيز التعاون فيما بينها لزيادة إنتاج الغاز، وإعادة تسييله ومن ثم تصديره إلى الدول الأوروبية؛ وذلك في ظل تصاعد التقديرات بشأن حجم ومستوى الإنتاج المستقبلي في المنطقة؛ فعلى سبيل المثال، صرحت وزيرة الطاقة القبرصية "ناتاشا بيليدس" (أكتوبر 2022) بأنها تتوقع أن يصبح الغاز الطبيعي القبرصي متاحًا تجاريًّا بحلول 2027، مشيرةً إلى أن قبرص تمتلك 12-15 تريليون قدم مكعبة يمكن أن تكون متاحة لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي عند توافرها [30].

كما يمكن أن تزداد تلك الكميات في أعقاب تسوية النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل وبدء الأخيرة في استخراج الغاز من حقل كاريش الذي يقدر حجم الاحتياطات فيه بنحو 1.3 تريليون قدم مكعبة. وفي هذا الصدد أعلنت شركة "إنرجيان" (26 أكتوبر) بدء إنتاج الغاز من حقل كاريش. وقالت الشركة في بيان: "يسرنا أن نعلن إنتاج أولى كميات الغاز من حقل كاريش قبالة سواحل إسرائيل بأمان؛ حيث يتزايد تدفق الغاز باطراد". وتأمل الشركة أن تتمكن من إنتاج 6.5 مليار متر مكعب سنويًّا من الغاز على أن ترتفع إلى 8 مليارات في وقت لاحق [31].

من هنا يمكننا فهم الأهمية المحورية لغاز شرق المتوسط بالنسبة إلى أوروبا، خاصة في ظل القرب الجغرافي بين المنطقة ودول أوروبا، علاوة على ارتباط دولتين أوروبيتين - وهما: قبرص واليونان - بمنظمة غاز شرق المتوسط بوصفهما من الأعضاء المؤسسين. يضاف إلى ذلك المصالح الاقتصادية والتجارية لبعض الدول الأوروبية التي تمتلك شركات تعمل في مجال التنقيب واستكشاف الغاز شرق المتوسط، وفي مقدمتها "إيني" الإيطالية، و"توتال" الفرنسية[32].

وعلى الرغم من ذلك، تظل حدود مساهمة غاز شرق المتوسط في معادلة الطاقة الأوروبية مرتبطة بعدد من الاعتبارات؛ منها حجم الاكتشافات المستقبلية والإنتاج وما يمكن أن يتبقى للتصدير، خاصةً أن الدول المنتجة للغاز في شرق المتوسط تستهلك كميات كبيرة لتلبية الاحتياجات المحلية.

فعلى سبيل المثال، يصل إنتاج حقل "ليفياثان" وحقل "تمارا" في إسرائيل إلى 23 مليار متر مكعب سنويًا، في حين يصل استهلاك إسرائيل السنوي ما يقرب من 13 مليار متر مكعب؛ الأمر الذي يشير إلى أن معدلات الاستهلاك المحلي للدول المنتجة لغاز شرق المتوسط، قد تحد من كميات الغاز المتاحة للتصدير[33].

المصادر:

1. Nastassia Astrasheuskaya, "Russia's budget surplus evaporates as energy revenues shrink" , Financial Times, September 12, 2022, available at https://cutt.us/cgKDC
2. Energy Fact Sheet: Why does Russian oil and gas matter?, Op.Cit.
3. Council adopts regulation on reducing gas demand by 15 % this winter", Council of the EU and the European Council, August 2022, Available At https://cutt.us/pWjzz
4. Lee Ying Shan, " Shorter showers, slower drives and an Eiffel Tower blackout: How Europe plans to cut gas usage this winter", CNBC, SEP 21 2022, Available At https://cutt.us/qMp75
5. Jennifer Rankin, " How does the EU plan to cut gas usage by 15 % this winter?", the guardian, July 26, 2022, Available At https://cutt.us/A9EPL
6. How much gas have the EU countries stored?, the Council of the EU and the European Council, September 8 2022 , Available At https://cutt.us/z6CzS
7. Kate Abnett and Bozorgmehr Sharafedin, "Full gas storage no fix for Europe's winter energy crunch", Reuters, August 31, 2022, Available At https://cutt.us/oM9dW
8. Jarrett Renshaw and Scott Disavino, "Analysis: U.S. LNG exports to Europe on track to surpass Biden promise", Reuters, July 26, 2022, available At https://cutt.us/ctgFv
9. Alex Kimani, " Why Europe's Dependence On U.S. LNG Is Risky, Oil Price, Sep 05, 2022, available At https://cutt.us/SW3UA
10. Liz Hampton, Sabrina Valle and Scott Disavino, " Freeport LNG plant blast adds to strain on global supplies", Reuters, June 9, 2022, Available At https://cutt.us/9wdGX
11. CAROLE NAKHLE, " Will Norway turn the energy crisis into opportunity?", Geopolitical Intelligence Services, AUGUST 2, 2022, Available At https://cutt.us/ys0pE
12. Nora Buli, " Norway on track for record gas export, will be ready for winter -Gassco CEO", Reuters, September 5, 2022, Available Athttps://cutt.us/O8lKm
13. النرويج تتصدر موردي الغاز لأوروبا مع تراجع الإمدادات الروسية، سكاي نيوز عربية، 24 أغسطس 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/mOUDk
14. Soso Dzamukashvili, "Can Azerbaijan Be the EU's Alternative Big Energy Supplier?", Forbes, July 25, 2022, Available At https://cutt.us/F5lg5
15. Ewa Krukowska, "EU Agrees to Double Azeri Gas Imports in Shift From Russia", Bloomberg, July 18, 2022, Available At https://cutt.us/BpyPd
16. Maximilian Hess, "Will a New War Crash Europe's Azerbaijani Gas Dreams?", foreign policy, AUGUST 4, 2022, Available at https://cutt.us/CEinm
17. Pier Paolo Raimondi, "A Scramble for Gas: Qatari LNG and EU Diversification Plans", Istituto Affari Internazionali, April 22.2022, available At https://cutt.us/14dw9
18. Debbie Mohnblatt," Qatar to Become Largest LNG Exporter Worldwide but Cannot Replace Russian Gas for Europe "The Media Line Ltd, June 20, 2022, Available At https://cutt.us/iQhxO
19. Country Analysis Executive Summary: Algeria, U.S. Energy Information Administration, March 25, 2019, Available at https://cutt.us/JJbU6
20. Nicholas Nhede, "Algeria Agrees to Increase Natural Gas Exports to Italy", Energy Capital & Power, April 15, 2022, , Available at https://cutt.us/uysJm
21. Keletso Moilwe, " Algeria is Prepared to Fulfil Europe's Gas Demand", Energy Capital & Power, March 2, 2022, available at https://cutt.us/Uq4j4
22. Intissar Fakir, "Given capacity constraints, Algeria is no quick fix for Europe's Russian gas concerns" Middle east institute, March 8, 2022, available at https://cutt.us/CNS19
23. Elena Sánchez Nicolás, "EU looks to Algeria for extra gas and possibly solar" , EUobserver, Octobar11, 2022, available at https://cutt.us/f5ZNs
24. Lamine Chikhi, "Algeria, Niger and Nigeria sign MoU for Saharan gas pipeline" Reuters, July 29, 2022, available at https://cutt.us/29blM
25. Intissar Fakir, ibid.
26. EU Egypt Israel Memorandum of Understanding, European Commission, June17, 2022, available at https://cutt.us/zG8Cl

27. James Shotter and Heba Saleh, "Israel and Egypt to boost gas deliveries to EU", Financial Times, June 15, 2022, available at https://cutt.us/fuWct

28. إسرائيل توافق على ضخ الغاز إلى مصر عبر الأردن، يورونيوز، 16 فبراير 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/sLJCz

29. Gina Cohen, "Eastern Mediterranean Gas Can Help Europe", ENERGY INTELLIGENCE, Aug 5, 2022, Available at https://cutt.us/gh0qY

30. Nadine El Nashar and Karim Haggag, "The Eastern Mediterranean Could Strengthen Europe's Energy Security", Brink News, August 2, 2022, available at https://cutt.us/GCwlw

31. Michele Kambas, " Cyprus in renewed push to extract natural gas as shortages loom in EU" , Reuters, October 7, 2022, available at https://cutt.us/ZB7Ef

32. إسرائيل تبدأ إنتاج الغاز من حقل كاريش، فرانس 24، 26 أكتوبر 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/mMwuG

33. هدى سعيد، "البديل المتوسطي: هل يمكن لأوروبا الاعتماد على منتدى غاز شرق المتوسط عقب الأزمة الأوكرانية؟"، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 22 فبراير 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/7NLny

34. حقل كاريش المتنازع عليه مع لبنان.. مفتاح تعزيز صادرات الغاز الإسرائيلية إلى أوروبا، يورونيوز ، 20 سبتمبر 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.us/91np5

تاسعًا

السياسة المصرية
وإشكاليات المستقبل في شرق المتوسط

بات إقليم شرق المتوسط مجالًا حيويًّا للسياسة الخارجية المصرية، كما أن مصر أصبحت تمتلك مقومات التأثير والفاعلية في هذا الإقليم؛ الأمر الذي يُحتِّم عليها اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن لها دورًا مستقبليًّا مؤثرًا. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن حدود الدور المستقبلي الفاعل لمصر في إقليم شرق المتوسط تتوقَّف على عدد من الملامح التي يجب التعاطي معها من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة المصرية، وهو ما يُمكِننا تحديده فيما يلي:

أولًا | حدود الدور المستقبلي لمنظمة غاز شرق المتوسط: دلل تدشين منظمة غاز شرق المتوسط على حدود التوافق بين أطراف المنظمة، سواء كانوا أعضاء مؤسسين أو أطرافًا انضمَّت فيما بعد، كما تُعتبَر المنظمة مظهرًا من مظاهر الانخراط المصري النشط والمؤثر في إقليم شرق المتوسط؛ وذلك في ضوء عدد من الاعتبارات؛ أولها نجاح القاهرة في أن تصبح المقر الرئيسي لهذا الكيان المؤسسي. ثانيها أن تشكيل المنظمة يعطي مصر ثقلًا إقليميًّا يضيف إلى دورها القيادي في الإقليم، ويعمل على تحويلها إلى مركز إقليمي للطاقة. ثالثها أن المنظمة تسمح في إطارها الحالي والمحتمل، أن تعزز من العلاقات المصرية الأوروبية، وهو ما يُترجَم إلى رصيد دولي مُضَاف للسياسة الخارجية المصرية، خاصةً في ظل مساعي مصر خلال السنوات الماضية إلى استعادة دورها في التفاعلات الإقليمية والدولية الكبرى.

وعلى الرغم من دور منظمة غاز شرق المتوسط باعتبارها أداة من أدوات الحركة المصرية، فإن حدود الدور المستقبلي لمصر ترتبط بشكل ما بحدود التأثير المتوقع لمنظمة غاز شرق المتوسط. ومن أجل دعم هذا التأثير وضمان استمراره، فمن المهم العمل على توسيع عضوية المنظمة، بحيث يجب أن تضم أولًا الدول المتشاطئة على البحر الأبيض المتوسط، كما يجب أن تكثف مصر جهودها لضم كل من سوريا ولبنان وليبيا، وقد يكون من المفيد دعوة تركيا للانضمام إلى المنظمة شريطة الالتزام بالقواعد الحاكمة والمبادئ العامة، إلا أن انضمام أنقرة قد يأخذ وقتًا أطول؛ نظرًا إلى الخلافات العميقة بينها وبين الدول الأعضاء، كما يمكن التفكير في دعوة الدول الآسيوية المستورِدة للغاز الطبيعي، خاصةً أن السوق الآسيوية بجانب الأوروبية يمكن أن تكون هدفًا لدول منظمة غاز شرق المتوسط في المستقبل، في ظل الاكتشافات المحتملة لدول منظمة غاز شرق المتوسط التي يمكن أن تتصاعد خلال الفترات القادمة مع مساعي دول المنطقة إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في التنقيب واستكشاف الغاز الطبيعي.

من ناحية أخرى، قد يكون من المهم إعادة التفكير في آلية التصويت واتخاذ القرارات داخل المنظمة، خاصةً فيما يتعلق بانضمام عضو أو القرارات المصيرية؛ حيث نص ميثاق منظمة غاز شرق المتوسط، على أن القرارات يجب أن تلقى إجماعًا من كافة الأعضاء؛ ما يعني أن التصويت بالإجماع قد يضع قيدًا يحد من فاعلية المنظمة؛ فعلى الرغم من أن التصويت بالإجماع يضمن حالة التوافق، أو على الأقل لا يجعل دولة من أعضاء المنظمة مضطرة إلى

التعاطي مع قرارات قد لا تقبلها، فإنه قد يُضعِف الشخصية القانونية للمنظمة ويحولها لما هو أشبه بالمنتديات الدولية.

وفي السياق ذاته، يمكن لأعضاء المنظمة التفكير في تدشين آلية قضائية تحت مظلة المنظمة للفصل في النزاعات والخلافات فيما بينها، خاصةً ما يرتبط بالنزاعات الحدودية والخلافات حول تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة.

وفيما يرتبط بالدور الأمني للمنظمة، برز اتجاهان في هذا السياق: الأول يرى إمكانية تحويل المنظمة من تجمع اقتصادي طاقوي إلى تجمع أمني يضمن فرض حالة من الاستقرار. وأصحاب تلك الرؤية يشيرون إلى التطور الذي صاحب الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي.

في حين يرى الاتجاه الثاني صعوبة تحول المنظمة إلى حلف أمني ودفاعي؛ وذلك لعدد من الاعتبارات؛ أولها أن المقومات العسكرية والقدرات النوعية لدول المنظمة قد لا تكون كافية لتشكيل تحالف أمني أو قوة مشتركة في ظل التباينات الهيكلية بين دول المنطقة؛ حيث يفرض التاريخ المتأزم بين فلسطين وإسرائيل، قيدًا على هذا الأمر. ثانيها أنه قد تمثل عضوية كل من إيطاليا واليونان في الناتو قيدًا إضافيًّا على هذا الطرح؛ إذ قد لا يكون مقبولًا الدخول تحت مظلة دفاعية وأمنية ضمن مناطق اهتمام ونفوذ الناتو. ثالثها أن تدشين المنظمة بالأساس جاء بهدف تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، وقد يكون لهذه المصالح في حد ذاتها دور في فرض صيغة تحد من التهديدات والمخاطر وتمثل أداة مهمة للردع.

كما يمكن أن تعمل مصر من خلال منظمة غاز شرق المتوسط على استقطاب مزيد من الاستثمارات بهدف توسيع محطات الإسالة أو بناء محطات جديدة بهدف توسيع دورها المستقبلي في عملية تسييل ونقل الغاز إلى أوروبا، خاصةً في ظل التغيرات التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية، التي وضعت غاز شرق المتوسط وقدرات مصر على تسييل الغاز في قلب المعادلة. وعليه قد يكون من المفيد النظر في هذا الأمر إذا ما كانت له جدوى اقتصادية. ويبدو أن مصر تضع مثل هذه الترتيبات في الاعتبار، وهو ما يمكن قراءته في ضوء تصريحات وزير الطاقة والثروة المعدنية "طارق الملا" (يونيو 2022) حين قال: "إن مصر تتمتع بقدرات فائضة لتسييل الغاز الطبيعي حاليًّا"، لافتًا إلى إمكانية إضافة

محطات جديدة في حال التأكد من زيادة الكميات المنتجة من الحقول الجديدة عن قدرات التسييل الحالية.

وفي السياق ذاته، قد تتجه مصر نحو تسريع بناء وتدشين خطوط الغاز البحرية مع كل من اليونان وقبرص؛ حيث إن مصر كانت قد وقَّعت اتفاقًا مع قبرص لمد خط أنابيب ينقل الغاز من حقل أفروديت إلى محطات الإسالة المصرية.

ثانيًا | التعاطي مع الصراعات المسلحة: يُعتبَر استمرار الصراعات المسلحة وتجدُّد دورات الصراع، خاصةً في سوريا وليبيا، فرصة وقيدًا في وقت واحد بالنسبة إلى الدولة المصرية في إقليم شرق المتوسط؛ فمن ناحية، تفرز هذه الصراعات تحديات أمام الدولة المصرية، لعل أبرزها يتمثل في حالة السيولة والفراغ الأمني الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي المصري، خاصةً أن هذه الصراعات قادرة على إنتاج دورات العنف وتجديدها دون التوصل إلى حل شامل لها.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تستثمر الدولة المصرية عددًا من الأوراق لتفعيل وتنشيط تحركاتها المستقبلية في تلك الصراعات؛ ما قد ينعكس بشكل كبير على دورها في إقليم شرق المتوسط؛ فالمتابع لتوجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه أزمات المنطقة، يُلاحِظ أن موقف مصر المُعلَن ظلَّ ثابتًا، ويدور في الأساس حول عدد من المبادئ؛ منها دعم مؤسسات الدولة الوطنية، ورفض التدخلات الخارجية، وإعلاء الحلول والتسويات السياسية على حساب لغة القوة والسلاح.

ترتيبًا على ما سبق، يتضح أن مصر تمتلك أدوات التأثير في تلك الصراعات؛ ما يعزز دورها ونفوذها. ومن تلك الأدوار التي يمكن أن تمثل قيمة مضافة للتحركات المصرية، العمل على تبني جهود للوساطة لتسوية النزاعات وحلحلتها، أو من خلال عمليات إعادة الإعمار التي يمكن أن تعطي مصر فرصة لإعادة تشكيل دورها كقوة أساسية في فرض الاستقرار والأمن؛ ما يعني أن تلك الصراعات، رغم ما تحمله من قيود وتحديات، تُمثِّل فرصة يجب استثمارها.

ثالثًا | تسوية النزاعات البحرية: يُعَد ملف الخلافات والنزاعات البحرية من التحديات التي تُواجِه منظمة غاز شرق المتوسط؛ حيث إن استمرار تلك النزاعات من شأنه أن يعرقل عمليات البحث واستكشاف الغاز الطبيعي. ومن هنا يمكن أن تشرع مصر، تحت مظلة منظمة غاز شرق المتوسط، في جهد دبلوماسي مُتعدِّد الأطراف لحلحلة النزاعات العالقة بين الأطراف، ويمكن أن تدفع باتجاه انضمام سوريا ولبنان إلى منظمة غاز شرق المتوسط، والعمل على تعزيز جهودها الدبلوماسية لتسوية الخلافات البحرية بينهما. ويمكن أن تستغل مصر حالة التوافق الطاقوي مع إسرائيل في تبني جهود للوساطة ومحاولة تقريب وجهات النظر بينها وبين السلطة الفلسطينية؛ ما يسمح بتطوير حقل الغاز في غزة، ومن ثم تحقيق عوائد اقتصادية لفلسطين.

رابعًا | حدود التعاطي مع الترتيبات الإقليمية: تشهد منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها إقليم شرق المتوسط، نوعًا من هندسة التفاعلات والتحالفات؛ الأمر الذي يدفع مصر إلى التعامل مع تلك المتغيرات، ولعل الانسحاب الأمريكي من المنطقة، وفقًا لاستراتيجية القيادة من الخلف، ومساعي الولايات المتحدة للتوجه شرقًا لموازنة النفوذ الصيني، قد ترتَّب عليه مساعي عدد من الدول الإقليمية لملء هذا الفراغ الناجم عن إعادة التموضع الأمريكي. ولعل نماذج تركيا وإيران وإسرائيل، وما لدى الدول الثلاث من مشاريع مرتبطة بتوسيع النفوذ الإقليمي في المنطقة، قد يمثل تحديًا ينبغي لمصر التعامل معه لضمان عوامل الفاعلية والتأثير، بحيث لا تترك الساحة لهذه المشاريع لفرض الهيمنة والسيطرة.

ويدخل في إطار هندسة الإقليم، مساعي بعض القوى إلى بحث سبل التهدئة وفك الاشتباك فيما بينها. ولعل محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استرضاء إيران والعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، بجانب مساعي التقارب بين السعودية وإيران، فضلًا عن محاولة فرض نوع من التوازن بين القوى الإقليمية، بجانب محاولات تركيا لإعادة صياغة علاقاتها الخارجية بصورة تُعيد فك الاشتباك مع عدد من القوى الإقليمية الفاعلة، فضلًا عن مُخرَجات اتفاق العلا (يناير 2021) الذي أنهى القطيعة العربية مع قطر؛ كل هذه التحولات تُشير إلى محاولة ترتيب أوراق الإقليم وخريطة التفاعلات للتعاطي مع الانسحاب الأمريكي من المنطقة، والتغيرات التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية.

وفي هذا الإطار، يمكن للدولة المصرية أن تتبع نهجًا قائمًا على التحالفات المرنة بحيث تُوسِّع من تحالفاتها في المنطقة ولو كان ذلك في إطار قضايا محددة. ولعل تبلور نمط الشراكة المصرية القبرصية اليونانية الذي انطلقت من التعاون في قضايا الطاقة قبل أن يتسع ليشمل عددًا من القضايا والملفات، دليل على فاعلية مثل تلك الشراكات؛ الأمر الذي قد يتطلَّب العمل على إضفاء النمط الدوري أو التنظيمي على تحالف مصر والأردن والعراق المعروف بالشام الجديد، والبحث عن صيغ أخرى تدعم آلية التعاون الثلاثي أو المتعدد الأطراف بين مصر ودول المنطقة.

كما يمكن أن تنخرط مصر بشكل محسوب في المصالحات الإقليمية التي تشهدها المنطقة خلال العامين الماضيين. ولعل المباحثات الاستكشافية التي بدأت بين مصر وتركيا في مايو 2021 واستُكمِلت خلال الجولة الثانية في سبتمبر من العام ذاته، ورغبة تركيا في تحقيق قدر كبير من الانفراجة مع مصر خاصة في أعقاب المصافحة التي تمت بين الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" والرئيس "عبد الفتاح السيسي" على هامش افتتاح كأس العالم قطر 2022 تدل على رغبة تركيا في دفع العلاقة مع مصر للأمام، الأمر الذي بدأ من التصريحات اللاحقة للرئيس التركي والذي اعتبر أن المصافحة خطوة نحو تطبيع العلاقات مع مصر.

وعلى الرغم من أن المباحثات لا تزال في مراحل اختبار جدية تركيا، فإنها تحمل ملامح إيجابية يُمكِن البناء عليها، بحيث يمكن ألَّا تمانع مصر من حدوث هذا التقارب ما دامت أنقرة ملتزمة بشروط القاهرة، وفي مقدمتها رفع الغطاء وإنهاء الدعم لجماعة الإخوان، والتخلي عن نمط العسكرة الذي تتبعه أنقرة في سياستها الخارجية. وفي حال نجاح التقارب التركي المصري، يمكن أن يقود إلى تفاهمات في عدد من الملفات، ومنها الأزمة الليبية وشرق المتوسط؛ ما ينعكس إيجابيًّا على فاعلية الدور المصري.

وفي كل الأحوال، على مصر أن تعمل على تنمية قدراتها الذاتية، بهدف الحفاظ على مكانتها الإقليمية، والعمل على تأكيد وترسيخ هذه المكانة والنفوذ مستقبلًا؛ وذلك من خلال تعزيز تحالفاتها في المنطقة، والعمل على مواصلة تحديث وتطوير قدراتها العسكرية. ولعل ضخ مزيد من الاستثمار في تعزيز القدرات البحرية بات مطلوبًا، خاصةً أن الأمن القومي المصري أصبح يرتبط بشكل كبير بالبحار، سواء فيما يتعلَّق بحماية وتأمين مواردها شرق المتوسط، أو تأمين ممرَّاتها البحرية، وفي مقدمتها قناة السويس.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تطلق مصر استراتيجية بحرية تحدد من خلالها مصالحها البحرية وأدوات تحقيق تلك الأهداف، وهو ما يتماشى مع التوجه الدولي الذي ظهر خلال السنوات الماضية؛ فعلى سبيل المثال، تقوم فلسفة مبادرة الحزام والطريق على تدشين طريق بحري يربط الدول المنضمة إلى المبادرة. الأمر ذاته طرحته اليابان عبر مبادرة "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" التي تعمل من خلالها على ربط سياستها الخارجية بتلك المبادرة. كما يدل تشكيل تحالف "أوكوس" في سبتمبر 2021 بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا في منطقة الإندو-باسيفك على تصاعد وتنامي دور البحار خلال السنوات الماضية؛ الأمر الذي يُحتِّم على مصر العمل على تعزيز ودعم قدراتها البحرية.

خامسًا | نمط التفاعلات السائد في المتوسط: قد تتأثر السياسة الخارجية المصرية بالنمط الذي يمكن أن يحكم التفاعلات في إقليم شرق المتوسط؛ فمنذ تصاعد اكتشافات الغاز، تشكَّلت التفاعلات بين دول شرق المتوسط في اتجاهين متعارضين: أحدهما تعاوني، والثاني صراعي أو صدامي. ولا شك أن غلبة أيٍّ من هذين الاتجاهين ستُحدِّد شكل السياسة الخارجية المصرية وتفاعلاتها المستقبلية في إقليم شرق المتوسط.

وتظل مؤشرات التعاون وتنامي الصيغ التكاملية في التفاعلات البينية داخل إقليم شرق المتوسط، الاحتمال الأقرب إلى الواقع؛ وذلك في ظل عدد من المؤشرات، من بينها رغبة دول الإقليم في تحقيق الاعتماد المتبادل فيما بينها، واستغلال ثروات الطاقة باعتبارها مدخلًا للتكامل والتعاون، وهو ما ظهر في عدد من الملامح، لعل أبرزها تشكيل منظمة غاز شرق المتوسط بوصفه أول كيان مُؤسَّسي ناجم عن مساعي دول الإقليم لتعزيز التعاون فيما بينها. يُضَاف لذلك الصيغ التعاونية بين أطراف الإقليم، ومنها الشراكة الثلاثي بين كل من مصر وقبرص واليونان، بجانب التعاون الثلاثي بين إسرائيل وقبرص واليونان، علاوة على اتفاق إسرائيل ولبنان في أكتوبر 2022 على ترسيم الحدود البحرية فيما بينهما، يضاف لذلك رغبة لبنان في بدأ مفاوضات لترسيم الحدود البحرية مع سوريا.

إذ يعزز الاتجاه التعاوني مصالح القوى الكبرى المنخرطة في إقليم شرق المتوسط؛ حيث تسعى روسيا للحفاظ على نفوذها وضمان تأثيرها في الإقليم الذي عززته في أعقاب انخراطها السياسي والعسكري في سوريا، كما تعمل الصين على تأمين مصالحها في مجال الطاقة، واستكمال مبادرة الحزام والطريق. ورغم أن النفوذَيْن الروسي والصيني يُعَدَّان مُهدِّدَيْن

للمصالح الأمريكية، فإن الولايات المتحدة لن تترك المجال مفتوحًا أمام هاتَين القوتَين، بل ستعمل من خلال حلفائها في المنطقة على الحفاظ على مصالحها الأساسية.

كما أن مصالح الاتحاد الأوروبي ونظرته الاستراتيجية إلى شرق المتوسط، قد تدفع في اتجاه مسار التعاون، كما أن انخراط الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال التنقيب، سيدفع تلك الدول إلى تهدئة الأوضاع وإزالة التوتر والبُعد عن الصدام للحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

ويمكن أن تعزز الاتفاقيات الدفاعية والتعاون الأمني في إقليم شرق المتوسط - على غرار اتفاق الشراكة الدفاعية بين اليونان وفرنسا الذي تم توقيعه في سبتمبر 2021، علاوة على اتفاق مماثل بين اليونان والولايات المتحدة بعدها بشهر، يهدف إلى توسيع اتفاقية التعاون الدفاعي بينهما - الاتجاه التعاوني في الإقليم.

من ناحية أخرى، تظل مؤشرات الصراع والصدام محكومة بعدد من الاعتبارات، لعل أبرزها الموقف المستقبلي لتركيا، سواء موقفها تُجَاه صراعات الإقليم - كما هو الحال في سوريا وليبيا - أو موقفها بشأن مدى تخلِّيها عن مشروعها التوسعي في المنطقة الرامي إلى إحياء العثمانية. وعليه يُنظَر إلى تركيا بكونها الطرف الذي يمكن أن يدفع التفاعلات في إقليم شرق المتوسط باتجاه التصعيد والصدام، في ظل رغبتها في تأمين دورها مركزًا لنقل الطاقة والغاز إلى أوروبا، بالإضافة إلى حاجتها لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي في ظل ارتفاع فاتورة استيراد الغاز وندرة الطاقة لديها. وهكذا يدور المشهد في إقليم شرق المتوسط حول موقف جماعي يرمي إلى تعزيز التعاون بين دول الإقليم فيما عدا تركيا؛ فحدود التغيير المنتظر يجب أن يبدأ من الجانب التركي. ولا يُرجَّح أن تستمر أنقرة في عملية التصعيد، بل قد تبحث عن صيغة لانخراطها في منظمة غاز شرق المتوسط، خاصةً في ظل مساعيها للتقارب مع الأطراف الإقليمية الكبرى، كما هو الحال مع مصر وكذلك الإمارات، ورغبتها في تجاوز التشدُّد والعقوبات الأوروبية المُحتمَلة.

ولا يُتوقَّع أن يصل الصدام إلى مستوى الحرب المفتوحة أو الصدام المُوسَّع؛ وذلك في ضوء أن مصلحة كافة الأطراف تُحتِّم الابتعاد عن تلك المواجهة، علاوةً على أن ارتفاع تكلفة الحرب المفتوحة، ورغبة حلف الناتو في منع وصول التصعيد بين تركيا واليونان - على سبيل المثال - اللتَين تُعَدَّان من أعضائه إلى هذا الحد من التصعيد، فضلًا عن انخراط القوى الإقليمية والدولية ومساعي تأمين مصالحها والحفاظ عليها؛ كل ذلك سيقف عائقًا في المستقبل أمام هذا السيناريو.

رقم الإيداع بدار الكتب:

2022/27168

الترقيم الدولي (USBN):

978-977-86231-5-8

محمود قاسم

باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، عضو البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة. حاصل على دبلوم في المفاوضات الدولية 2014، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2022.

شارك الباحث، بفصل "التوازن العسكري في إقليم شرق المتوسط" ضمن كتاب "إعادة هيكلة معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط" صادر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة 2021. وشارك كذلك بفصل "امتدادات إقليمية.. تداعيات الحرب الأوكرانية على الشرق الأوسط" ضمن كتاب "الحرب الروسية- الأوكرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية" صادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي 2022. ولدى الباحث مشاركات بحثية عديدة متخصصة مع المراكز والمؤسسات البحثية داخل مصر وخارجها.

مصر وغاز شرق المتوسط

شكّل اكتشاف مصر لـ"حقل ظُهر" في منطقة شرق المتوسط عام 2015، مرحلة مفصلية في حدود وطبيعة الدور المستقبلي الذي يمكن أن تصوغه مصر تجاه تلك المنطقة، وأسهم في إعادة توجيه وتعزيز جهود السياسة الخارجية المصرية نحو الدائرة المتوسطية، كأحد دوائر السياسة الخارجية المصرية النشطة في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013. في هذا الإطار يسلط الكتاب الضوء على خريطة اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، ومحددات السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة، مرورًا بأهدافها ومصالحها في المنطقة والأدوات التي لجأت إليها في الحفاظ على مصالحها العليا في شرق المتوسط. كما يتطرق الكتاب إلى الفرص المتاحة أمام الدولة المصرية في ملف الطاقة، من خلال "منظمة غاز شرق المتوسط" خاصة في ظل تفاعلات الحرب الروسية الأوكرانية، مع استشراف آفاق السياسة الخارجية المصرية تجاه تلك المنطقة التي تشكل أهمية استراتيجية استثنائية في ضوء مستقبل مليئ بالتحديات.

9 789778 623185

ecss.com.eg

/ecsstudies